

حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الفاضل

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

على شرح قطب الدين الرازي على

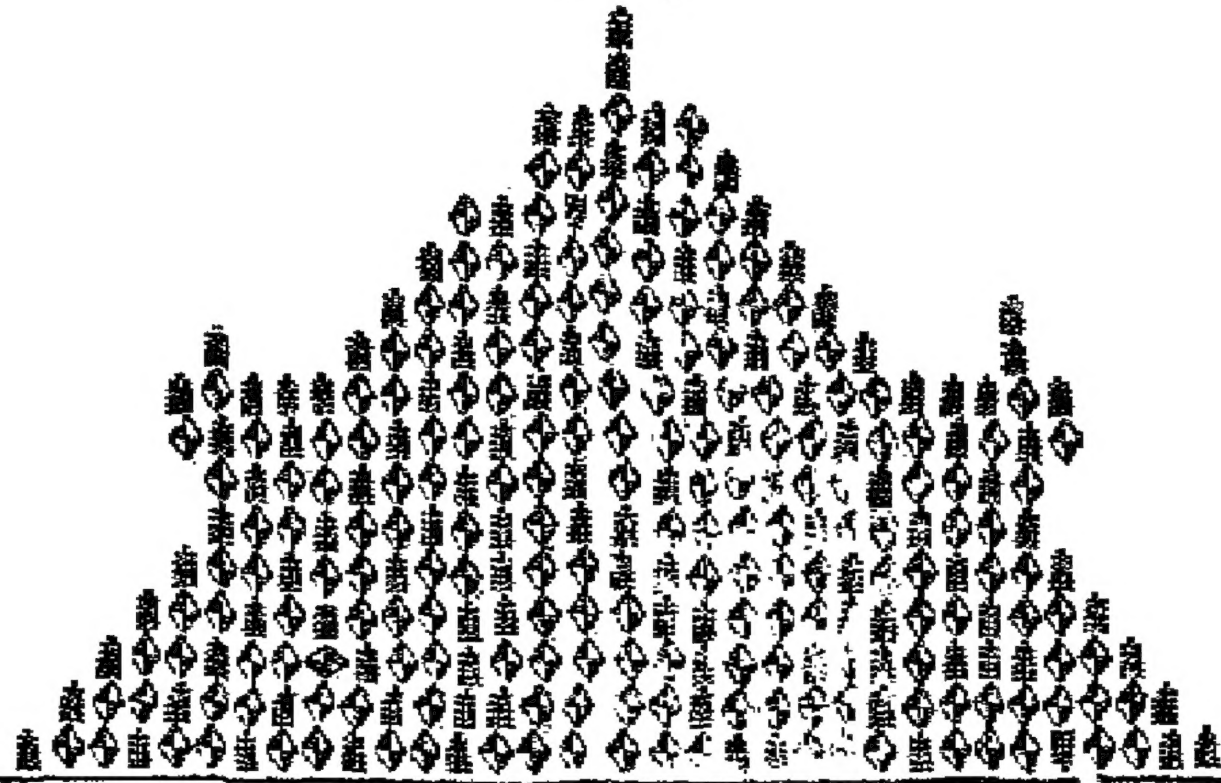
مبنى التفسير في المنطق

نفع الله بها

آمين

حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الفاضل
المسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني
على شرح قطب الدين الرازي على
متن التمهيد في المنطق
نفع الله بها
آمين

(الله)



بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء لوليه والصلاة على نبيه (قوله) ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة (أقول) هكذا وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظة ثلاث ههنا زائدة وقعت بها من قلم النساخين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فثلاث (قوله) فأولاهما في المفردات (أقول) قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المتن والمجموع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسبب أني في مباحث الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجملة وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية أيضا والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى الأخير فيندرج فيها الكليات الخمس والتعريفات أيضا لأنها مركبات تقييدية والدليل على ذلك انه قد جعل المفردات في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا (قوله) أو من المركبات (أقول) أراد به المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح أيضا (قوله) لان ما يجب ان يعلم في المنطق (أقول) قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وحينئذ يلزم أن تكون المقدمة جزءا من المنطق وهو باطل لا تفاهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة

عنه وأيضاً إذا كانت المقدمة جزءاً منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى
 للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في المنطق موقوف
 على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً فقول
 الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة
 فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك محال والجواب أن في
 الكلام مضافاً محذوفاً أي ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فيلزم حينئذ أن تكون المقدمة جزءاً
 من كتب الفن لا جزءاً منه فاندفع المحذوران معا والدليل على تقدير هذا المضاف أن المقصود
 بيان انحصار الرسالة في الأشياء الخمس لا بيان انحصار العلم فحاصل الكلام أن هذه الرسالة
 كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به أن يترتب على هذه الأشياء الخمس فهذه
 الرسالة يليق بها أن تترتب عليها أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلأن ما يجب أن يعلم في
 كتب هذا الفن الخ (قوله) أو من حيث المادة وهي الخاتمة (أقول) أورد عليه أن
 الخاتمة كما ذكرت أولاً مشتملة على المادة وأجزاء العلوم وما ذكرته في الحصر يدل على
 اشتغالها على المادة فقط وأجيب بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء
 العلوم فاما ذكرتها فمما أتبعها اذ لا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها
 عن هذا الحصر (قوله) والمراد بالمقدمة ههنا (أقول) إنما قال ههنا لأن المقدمة في مباحث
 القياس تطاق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة وقد تطاق ويراد بها ما يتوقف صحة الدليل
 عليه فمتناول مقدمات الأدلة وشرايطها كإيجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى في الشكل
 الأول مثلا (قوله) فلا يتم التقريب (أقول) هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب
 وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعى (قوله) رسم العلم في مفتاح الكلام (أقول) أراد
 به رسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بمفتاح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود
 أعني الفن فكانه قال اذ المقصود بيان سبب إيراد رسم المنطق في إنشاء المقدمة وأجاب عن هذا
 النظر بعضهم بأن المراد هو التصور بوجه ما يتم التقريب لانه لما وجب التصور بوجه ما
 ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجهه لاستلزامه
 لما هو الواجب أعني التصور بوجهه لا بخصوصه وكور غيره مستلزم لذلك الواجب لا يقدح
 في اختياره كمن اتجه له طريقا فوصل الى مطلوبه فانه يختار أحدهما بعينه وان كان الآخر
 مؤديا اليه أيضا وكان في عبارة الشرح إشارة الى ذلك حيث قال فالأولى ولم يقل فالصواب (قوله)
 فالأولى ان يقال (أقول) الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع
 الشروع مطلقا بدونه وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم
 برسمه ولا يدل على انه لولا امتناع الشروع مطلقا (قوله) وقف على جميع مسائله اجمالا
 (أقول) أراد به أن من تصور النحو مثلا بانه علم بأصول يعرف بها أحوال أو أفعال الحكم

من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يتبين ذلك من أن يعلم انها من النحو بان يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحو فهذه المسألة منه وكذا اذا تصور را الميزان بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة ويمكن بذلك من أن يعلم مسائله ويميزها عن غيرها متمسكا تاما وبالجملة اذا تصور عالما برسمه فقد عرف خاصته وعلم ان كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدرا اذا اورد عليه مسألة من مسائل النحو ان يعلم انها منه قدرة تامة فمكانه قد علم ذلك أولا ولم يردانه بغير تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم لم يميز مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة من مسائل النحو (قوله) لكان طلبة عبثا (أقول) يعني ان الشروع في العلم بفعل اختيارى فلا بد من أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة مما لا يمنع الشروع مطافا فيه كما بين في موضعه ولا بد من أن تكون تلك الفائدة معتد بها نظر الى المشقة التي تكون للشغلة في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه له حملا بعد عبثا عرفا وبذلك يفتقر جد فيه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لجازال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيحصل برسمه في طلبه عبثا في نظره وأما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تسكلم وغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حق ويراد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائل تلك الفائدة (قوله) فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات (أقول) وذلك لان المقصود من العلوم بيان أحوال الاشياء ومعرفة أحكامها فاذا كان طائفة من الاحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متناسبة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متناسبة أخرى كان كل واحدة منهما علما برأسها متميزة عن صاحبتها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد أو بأشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علما واحدا ولم يستحسن عد كل واحدة منهما علما على حدة واعلم ان الواجب على الشارع في كل علم أن يتصوره بوجه ما والا لامتنع الشروع فيه وأما تصور برسمه فانهما يجب ان يكون شروعه فيه على بصيرة وان يعتد أن لذلك العلم فائدة مخصوصة تترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما أو غير جازم مطابقا للواقع أولا وأما الاعتقاد بما هو فائدة وغرضه في الواقع فانهما يجب ذلك ان لا يكون سعيه في تحصيله مما يعتد بهما على ما هو ولا يزداد سعيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له وأما معرفته بأن موضوع العلم أي شئ هو فليست بواجبة للشروع بل هي لزادة البصيرة في الشروع فقوله لم يميز العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه أراد به انه لم يميز زيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصل له بتصور برسمه وقد تحقق بما تقرران مقدمة العلم المذكورة ههنا

ثلاثة أشياء أحدها تصوّر العلم بوجه ما أو برسمه وثانيها التصديق بفائدته وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والأولى أن يجعل مباحث الألفاظ أيضاً من المقدمة لتوقف استفادة العلم وفادته على معرفة أحوال الألفاظ إلا أن المصنف أوردتها في صدر المقالة الأولى وقد جعل من المقدمة أيضاً بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والإشارة إلى مسائله أجمالاً فهذه أمور تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تميزه عند الطالب ولزيادة بصيرته في طلبه وواحدة منها متعلقة بطريق فادته واستفادته أعني مباحث الألفاظ والاحسن في التعاليم أن يذكرها أولاً ولا يكتفي ببعضها ولا يجرى في شيء من ذلك إلا ضرورة هناك إلا في التصوّر بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم الأولى أن يفسر المقدمة بما يعنى في تخصيص الفن (قوله) ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه (أقول) وذلك لأن بيان الحاجة إلى المنطق هو أن يبين أن الناس في أي شيء يحتاجون إليه فذلك الشيء يكون غايته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوّر رسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون رسمه بشيء آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أساساً متضمناً لبيان الماهية برسمها فلذلك أوردتها المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم إلى قسميه أعني التصوّر والتصديق لتوقفه عليه فان قامت الحاجة فيه إلى هذا التقسيم لم يكن أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر المقدمات قامت المقصود ببيان الحاجة إلى علم المنطق بقسميه أعني الموصل إلى التصوّر والموصل إلى التصديق فلولم يقسم العلم أولاً إلى التصوّر والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ضرورياً ونظرياً يمكن اكتسابه من الضروري لجواز أن تكون التصورات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصل إلى التصوّر وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصل إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأي المنطق معاً وقد عرفت أن المقصود بذلك (قوله) العلم إنما تصوّر فقط (أقول) هذا التصوّر قد يكون تصوّراً واحداً كتصوّر الإنسان وقد يكون متعدداً بالنسبة كتصوّر الإنسان والكتاب أو مع نسبة غير تامة أيضاً إما تقييدية كالحيوان الناطق أو اضافية نحو غلام زيد أو تامة غير خبرية كقولك اضرب وأما خبرية يشك فيها أن كل ذلك من قبيل التصورات الساذجة ظاهراً عن الحكم وأما الجزاء الشرطية فليس فيها حكم أيضاً إلا فرضاً قادراً كما ليس تصديقاً بالفعل بل بالقوة القرينية كما يحسب (قوله) وأما تصوّر معه حكم (أقول) هذا التصوّر لا بد أن يكون متعدداً إذ لا بد فيه من تصوّر الحكم عليه والحكم كونه والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم به كما سيأتي (قوله) أما التصوّر والخ (أقول) القسم الأول مشتمل على شيئين أحدهما التصوّر والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضاً على شيئين التصوّر وكونه مع الحكم فاحتج إلى بيان التصورات التي هو

المشترك بين القسمين والى ان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايضة اليه وحينئذ يتضح
القسمان بجزمهما معا (قوله) فذلك الضمير اما ان يعود (أقول) فان قيل لم لا يجوز ان
يعود الى العلم قلنا لا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليه ما فان قلت مطلق
التصور مرادف للعلم كما سيصرح به في الفائدة في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريف مرادفه
الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو العمدة في بيان
الحاجة دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه أو التنبيه على ان تفسير العلم
بذلك مشهور فمصرح مطلق التصور به ليحتمل انه مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيه على ان
التصور كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم الى تصور فقط وتصور معه حكم يدل على ان معنى
التصور امر مشترك بين هذين القسمين يتغير بتارة باقتران الحكم وتارة بعدم الحكم فقد علم
بذلك ان التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديقي فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف
مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على ما يقابل التصديقي فذلك معلوم من
المعارف المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم منه الاطلاق على
المعنى المشترك دون الإطلاق على خصوصية القسم الاول قلت الحال كما ذكرت ان
في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ يعمى يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن
قريب (قوله) اما الحكم فهو اسناد امر الخ (أقول) هذا يعم الحكم الحملي والاتصالي
والانفصالي ايجابا أو سلبا (قوله) ثم مفهوم الكاتب (أقول) تأخر ادراك مفهوم الكاتب
عن ادراك الانسان كما تنهيه لفظة ثم ليس أمرا واجبا بل هو امر استحساني فان الاولى ان
يلاحظ الذات أولا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد ان
يتأخر عن ادراكهما معا (قوله) بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة (أقول)
يريد به ان لا نعني بادراك وقوع النسبة أولا وقوعها ان يدرك معنى الوقوع أو لا وقوع مضافا
الى النسبة فالادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب تقيدي من قبيل الاضافة
بل نعني بادراك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما ايجابيا وبادراك
عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست واقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولا شك ان
ادراك الوقوع النسبة أولا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكمية كما يجب تأخر
ادراكها عن ادراك طرفيها (قوله) ورجما يحصل الخ (أقول) لا يخفى في تمام ادراك الانسان
وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية
وبين الادراك الذي سمينا حكما فلذلك اشار الى تمايزهما فقال ورجما يحصل ادراك النسبة
الحكمية بدون الحكم فان المتشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها أولا وقوعها فقد
حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متغايران
جزما وكذلك من طلق وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية

وتجوز بجانب السلب تجوز امر جوه حوالم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكمية
مغاير للحكم السلبى واذا طعن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية
وتجوز بجانب الايجاب تجوز امر جوه حوالم يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة
الحكمية مغاير للحكم الايجابى أيضا (قوله) وعند متأخري المنطقيين (أقول) قد توهموا ان
الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بناء على ان الألفاظ التى يعبر بها عن الحكم
تدل على ذلك كالاسناد والابقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك الفعل
لانا اذا رجعنا الى وجدنا اننا علمنا ان بعد ادراكنا النسبة الحكمية العملية أو الانصالية
أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة أى مطابقة لما فى نفس الامر
أو ادراك انما ليست بواقعة أى غير مطابقة لما فى نفس الامر (قوله) لان الادراك انفعال
والفعل لا يكون انفعالا (أقول) وذلك لان الفعل هو التأثير واليجاد لاثر والانفعال هو التأثير
وقبول الاثر فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة وأما ان الادراك انفعال
فانما يصح اذا فسر الادراك بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ وأما اذا فسر بالصورة
الحاصلة فى النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون فعلا أيضا (قوله) وأما على رأى
الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط (أقول) هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما
هو لا متباين كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم
ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى أقسامها ارماعا هذا الادراك له طريق
واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة
الحكمية يشارك سائر التصورات فى الاستحصال بالقول الشارح فلا فائدة فى ضمها الى الحكم
وجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق
خاص فنلاحظ مقصود الفن أعنى بيان الطريق الموصلة الى العلم لم يلتنس عليه ان الواجب
فى تقسيمه ملاحظة الامتياز فى الطريق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق لكنه
مشروط فى وجوده الى ضم أمور متعددة من افراد القسم الآخر واذا عرفت هذا فقول اذا
أردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم أى الادراك مطلقا أما ان يكون ادراكا
النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأما ان يكون ادراكا لغير ذلك فالأول يسمى تصديقا والثانى
تصورا واذا أردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم أما ان يكون ادراكا لأمور أربعة هى
المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة وأما ان يكون
ادراكا هو غير ذلك الادراك المذكور فالأول هو التصديق والثانى هو التصور وأما تقسيم
المصنف فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا لالتصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور
الذى معه الحكم ولا على مذهب الامام أيضا ويبان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان أحد
قسمي العلم هو ادراك غير مجامع للحكم وانقسم الثانى هو ادراك مجامع للحكم ويرد عليه أن

تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجامع الحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل
في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده
تصديقا آخر ويكون تصور النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه
التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقا آخر
فيرتقى عدد التصديقات في مثل قولنا الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة ويكون
الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق مجامعاه فلا يكون تقسيمه منطبقا على شيء من
المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفادا من القول
الشارح و يكون ما يجامعه و يقرن به أعني الحكم مستفادا من الجملته وهذا باطل ومنهم من
قال معنى هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن معروض الحكم فهو القسم الاول وان كان
معروضه فهو التصديق وحينئذ لا يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه وحده أو تصور
المحكوم به وحده ولا مجموعهما معا ولا أحدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لئلا يلزم أن
يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك معروض الحكم بل يلزم أن يكون
ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة و يلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا
عن التصديق عارضه فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم
يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بهينه قلت ذلك لا يجدي نفعه لان القسم الثاني الخارج
عن التقسيم هو الادراك المجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة
عن القسم الثاني فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين ونساده في نفسه
وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا
من أحدهما مع أمر آخر مقارن له أعني الحكم وذلك باطل وأيضا يصدق على تصور
المحكوم عليه والحكم معا أنه مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم أن يكون تصديقا وكذا
يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا
وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا ويحصل من
تركيب اثنين من اجماع الحكم ثلاثة أخرى فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة أيضا الا أن أحد
هذه السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة (قوله) اما أن يكون الخ (أقول) قسم
الشيء هو ما كان متدرجا تحتها وأخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومتدرجا تحت
شيء آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما
قسما من الحيوان وقسيمه الآخر ومعنى كون قسم الشيء قسيمه له أن يكون ذلك الشيء قسما
منه في الواقع وقد جعلته قسيمه له ومعنى كون قسم الشيء قسيمه منه عكس ذلك (قوله) لان
التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم (أقول) هذا بناء على أن التصديق عبارة
عن الادراك المجامع للحكم أو المعروض للحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف

وأتباعه كلامه نف وغيره في تقسيم العلم كما بيناه سابقا وأما إذا ارى بالتصديق ما هو
 مذهب الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يظهر أن
 التصديق بمذا المعنى قسم من التصورات فلا يلزم أن يكون المجموع المركب من شيء وآخر
 بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسما منه ومندرجا تحتها ألا ترى أن مجموع الجدار
 والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج حينئذ الى أن يسمى كسماذ كره في التصديق
 بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كما أنه بمعنى الحكم قسم
 له أيضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسما
 منه (قوله) وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور
 (أقول) من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بان التصور معنى عام شاملا للتصديق
 بل أراد بان التصديق ادراك الشيء وادراكه أولية وواقعة وأراد بان التصور ادراكه مبدء ذلك
 ولا شك أن هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما متناوila لاخرهما لا حتى يلزم أن يكون قسم
 الشيء قسما له وقسم الشيء قسما منه وأما التصور بمعنى الادراك مطلقا أعني ما هو مرادف
 للعلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اتفاقا على هذا المعنى أعني الادراك
 مطلقا وعلى المعنى الاول أعني الادراك المغاير للادراك المعنى بالحكم فلا يلزم شيء من
 المحذورين أو أراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراك
 مبدء ذلك فلا محذور أيضا لان التصديق قسم للتصور بالمعنى الاخص وقسم من التصور
 بالمعنى الاعم فلا إشكال على ما هو مراد القوم أنه لا نعظم ظاهر عبارتهم بوجه التباسا بول
 بفسيرهم التصديق رتبة تصور المتقابل له كما قررناه (قوله) فلا ورود له لا نخشاه (أقول) هذا
 الكلام يدل على أن الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا لكنه مندفع بالجواب الذي
 قرره الشارح وأما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير مندفع عنه وقد عرفت اندفاعه
 أيضا بما قررناه لأن اندفاعه عن تقسيم المصنف أظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما
 لا يخفى (قوله) والثاني أن المراد الخ (أقول) قيل يتجه هذا على كلام المصنف أيضا بأن يقال ان
 اراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره كما ذكره ولزم
 أيضا أن يكون قوله فقط لغوا لا حاجة اليه أسه لا وان أراد به المقيد به عدم الحكم لزم امتناع
 اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه إشارة الى جواب
 الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المصنف فحاصل كلامه عن قياس ما تقدم في الاعتراض
 الاول أن الاعتراض الثاني أيضا متوجه على عبارة المصنف لأنه مندفع بهذا الجواب وأما
 على عبارة القوم فهي وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام
 المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضا بل هو بكلامهم أنسب لان كون لفظ التصور مرشتركا
 بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه

حيث ذكر والتصور في مقابلة التصديق وأرادوا به معنى بقاءه قطعاً مع أنهم يطعنون التصور
على ما كان مراد فالله لم أعني الادراك مطلقاً للتصور عندهم معنيان وأما كلام المصنف
فلا يقتضي إلا أن يكون التصور معنى واحداً متناولاً للتصور فقط وللتصور مع الحكم وأما أن
التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لأنه
يجعل التصور فقط مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط وليس داخل في
مفهوه فقط التصور بل هو مستعمل بمعنى الادراك مطلقاً ونضم اليه قيد زائد وجعل المقيد
تسمية التصديق للتصور عنده معنى واحداً واضحاً بما ذكرناه أن الاشتراك في لفظ التصور إنما
ظهر من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يرفع الاعتراضان معاً إلى التقسيم الشهور
وأما ندفاعهما من تقسيم المصنف فأنهما هو الجواب الأول لأن المقابل لتصديق عنه كما مر
به هو التصور فقط وليس التصديق نفسه ما منه بل هو قسم من التصور فقط فالدفع الاعتراض
الأول فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسمه ماله صك كما اعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو
التصور مطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم إنما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقاً
فالدفع الاعتراض الثاني أيضاً (قوله) وأنه محال (أقول) وذلك لأنه يلزم تركيب الشيء من
التقبيضين على مذهب الإمام واشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء (قوله) والمعتبر في
التصديق ليس هو الأول بل الثاني إلى قوله والمعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو التصور
لا شرط شيء فلا إشكال الخ (أقول) فيه بحث لأن المعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً هو تصور
المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وكل واحد من هذه التصورات تصور
خاص مستفاد من القول الشارح إذا كان نظراً فيكون كل واحد منها تصوراً مازجاً ملاً
للتصديق ومنه درجاً تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطاً أو شرطاً الذي
اعتبر فيه عدم الحكم فاشكال باقي بحاله والجواب أن يقال إن عدم الحكم معتبر في التصور
الساذج على أنه صفة له وفيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لصفته وفيه
فإن الموصوف إذا كان جزءاً من الشيء لا يلزم أن يكون صفة جزأ منه ألا ترى أن قطع الخشب أجزاء
لا يبرر وليس كون تلك القطع جزءاً منه وكذلك الحال في الشرط فالوصوف إذا كان شرطاً
لشيء لا يجب أن يكون صفة شرطاً له فإذا قلت الإنسان كاتب فجزء هذا التصديق أو شرطه هو
تصور الإنسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لأن الحكم لم يعرض له بل إنما
عرض لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموصوفة
وهو ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم
والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فإن كل واحد من أجزاء البيت موصوف بنقيض الآخر
وكذا موصوفها شرط لتحقيق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف
بنقيضه ولا استحالة في ذلك أيضاً فإن شرط الصلاة كإظهاره ملام موصوف بأنه ليس بصلاة

هذا هو التحقيق الذي أفاده الشارح قدس سره في شرحه للمطالع وانما بنى الكلام ههنا على
 ما هو ظاهر الحال في التقسيمات من أن المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تقرر بما إلى فهم
 المبتدئ فمن شئنا منع عليه في أمثال هذه المواضع فذلك من جهله بعلو حاله أو طمعه من الجهالة
 اعتقاد فعة شأنه بتزييف مقالة (قوله) انما بديهي وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر
 وكسب (أقول) البديهي هو ذا المعنى مرادف للضروري المقابل للنظري وقد يطلق البديهي
 على المقدمات الأولية (قوله) كمتصور الحرارة (أقول) مثل كل واحد من البديهي والنظري
 بالتصور والتصديق تنبها على أن المتصور يتقسم إلى البديهي والنظري وإن التصديق
 أيضا يتقسم إليهما وسيأتي تحقيق ذلك بالدليل ولا إشكال في تعريفي البديهي والنظري من
 التصور فإن البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أعلا والنظري منه ما يتوقف عليه وأما
 التصديق ففي تعريفي قسميه أشكال وذلك لأن الحكم قد يكون غير محتاج إلى نظر ويكون تصور
 المحكوم عليه والمحمول به محتاجا إليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا كالحكم بان الممكن
 محتاج إلى المؤثر لا مكانه مع أنه يصديق عليه أنه يتوقف على نظرية تدخل في تعريف النظري
 ويخرج عن تعريف البديهي فيبطل التعريف أن طرفا وعكسا والجواب أن التصديق
 عبارة عن الحكم فإذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بديهيا إذا خلا في تعريفيه لم يتوقف
 في ذاته على نظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفيه وأما توقفه على النظر في أطرافه فذلك توقف
 بالواسطة وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو مذهب الإمام قوی هذا
 الاشكال (قوله) فنقول ليس كل واحد (أقول) يريد أنه ليس كل واحد من التصورات
 بديهيا ولا كل واحد منها نظري باحتي يلزم أن بعض التصورات بديهي وبعضها نظري وكذلك
 ليس كل واحد من التصديقات بديهيا ولا كل واحد منها نظري باحتي يلزم أن بعضها بديهي
 وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك
 في الدليل والمراد ما ذكرناه فكأنه قال ليس جميع التصورات بديهيا والامتناع إلى نظر
 في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل قطعا وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيا ولا
 امتناعا في تحصيل شيء من التصديقات إلى نظر وهو أيضا باطل قطعا (قوله) وفيه نظر
 (أقول) هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة وإن كان المصنف قد مرها في شرح الكشف
 بعدم الاحتياج إلى نظر قال بعض الأفاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الأشياء
 محجوبا لا حاجة لا محو جال إلى نظره كانت مالا يحتاج إلى نظره معلوم لنا فاعلم (قوله) ولا نظريا
 (أقول) عطف على قوله بديهيا وقد جمع ههنا أيضا بين التصورات والتصديقات والمقصود
 بيان حال كل واحد منهما على حدة أي ليس كل واحد من التصورات نظريا إذ لو كان كل
 واحد منها نظريا لكان تحصيل التصورات بطريق الدور أو التسلسل وكذلك ليس كل واحد
 من التصديقات نظريا إذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريق

الدور أو التسلسل وانما جـمـعـهـنـمـا لا اشتراك في الدليل والاختصاص على قياس ما مر فان قلت
 جاز أن يكون جميع التصورات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلا يلزم
 الدور ولا التسلسل وجاز أيضا أن يكون جميع التصديقات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب
 الى تصور بديهي فلا دور ولا تسلسل أيضا قلت هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب
 التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا على ان البيان في التصورات
 يتم بدون ذلك أيضا لان التصديق البديهي الذي ينتهي اليها اكتساب التصورات موقوف
 على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التفسير
 فيلزم الدور والتسلسل فان قلت على تقدير أن يكون جميع التصورات والتصديقات
 نظريا يكون قولك لو كان كذا انظر يا يلزم الدور أو التسلسل تصديقات نظريا او يكون كل واحد
 من التصورات المذكورة فيه أيضا نظريا و يكون أيضا قولك واللازم باطل والمزوم مثله
 تصديقات نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضا نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات
 والتصورات الى الدور والتسلسل المحالين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا قلت هذه
 المقدمات وتصوراتها امور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال بها قطعانم يلزم أيضا
 من كونها معلومة لنا أن لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا في الواقع وهو لما مؤيد
 لطلوبنا (قوله) فانه يفضي (أقول) اذا كان الدور بمرتبة واحدة كما اذا توقف (أ) على
 (ب) و (ب) على (أ) يلزم أن يكون (أ) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبةين وكذلك
 يكون (ب) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبةين وذلك لان (أ) سابق على سابقه ولو كان
 في مرتبة سابقة له لكان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه
 بمرتبةين وقس عليه حال (ب) (قوله) وان عنيتم (أقول) حاصل السؤال ان استحضار
 أمور غير متناهية في زمان واحد اوفي أزمنة متناهية محال وأما استحضارها في أزمنة غير
 متناهية فليس محال فاذا فرض ان تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم
 حينئذ استحضار ما لا نهاية له اثم ادفعه واحدة اوفي زمان متناه منجنا الملازمة وان ادعى انه يلزم
 حينئذ استحضار ما لا نهاية له في أزمنة غير متناهية سألنا الملازمة ومنعنا بطلان اللازم لجواز أن
 تكون النفس قديمة موجودة في أزمنة غير متناهية ماضية ويحصل لها في تلك الأزمنة ادراكات
 غير متناهية فيحصل لها الآن الادراكات المطلوبة الموقوفة على تلك الادراكات التي لا تنتهي
 (قوله) فان الامور الغير المتناهية معداة لحصول المطلوب (أقول) قيل عليه ان الامور الغير
 المتناهية هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقال الذهنية
 الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة
 عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست معداة للمطلوب لانها
 تجامع فان العلم باجزاء المعرف يجامع العلم بالماورف والعلم بالمقدمات يجامع العلم بالنتيجة

فلو كانت العلوم السابقة معدّات للطلوب لما أمكن مجامعتها إياه لان المعدّات يجب الاستعداد
للشيء واستعداد الشيء هو كونه موجوداً بالقوّة القريبة من الفعل أو البعيدة فيمتنع أن يجتمع
وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدّات للطلوب لا تتجامع بل
انما يحصل المطلوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة إما عالٍ هو جهة للطلوب أو شرط
لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة محتملة معاً عند حصول المطلوب وإن كانت الأفكار
والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب فيلزم حينئذ إحاطة الذهن بأمور غير
متناهية دفعة واحدة وهو محال فيتم الدليل ويسقط الاعتراض وأجيب بأنه لا شك أن
الحركات الفكرية بمعدّات حصول المطلوب ممنوعة الاجتماع معاً تماماً يقع فيه تلك المعدّات
أعني العلوم والادراكات لم يمتنع اجتماعها مع المطلوب لكانها ليست مما يجب اجتماعها
بأسرها معه دفعة فالتأنيب من أنفسنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات والنتائج التي
يتوصل بها إلى المطلوب انما يذهل عند حصول المطلوب عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع
الجزء المطلوب بل ربما يغفل بعد ما حصل لنا المطلوب عن المقدمات القريبة التي بها حصل
لنا المطلوب ابتداء مع ملاحظة المطلوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية
الكثيرة المقدمات جداً فمن زاولها علم انه عند ما حصل له التصديق المطلوب بتلك المسائل
قد ذهّل عن المقدمات البعيدة ذهباً تاماً بلا ارتياب في ذلك التصديق وعلم أيضاً انه يلاحظ
تلك المسائل بعد حصولها ويجزمها جزماً بقية ما مع الغفلة عن المقدمات القريبة أيضاً نعم
يعلم اجمالاً ان هنالك مقدمات يقينية تقو بحسب اليقين في التصديق فظهر ان العلوم
والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطلوب دفعة بل يكفي حصولها متجاوبة وحينئذ
كان ذلك الاعتراض متجهاً غير ساقط ومحتاجاً إلى الجواب الذي ذكره الشارح
وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدّات لانها محال المعدّات اوفي
حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة عن المعدّات في جوار
الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب مفصلة أي
بالفعل لكانها يجب ان تتجامع مع جملة أي بالقوّة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت
ادراك النفس دفعة تلامور غير متناهية مجملة غير محال وانما المحال ادراكها اها دفعة
مفصلة فيجوز أن يحصل للنفس أمور غير متناهية مفصلة في أزمنة غير متناهية وتكون تلك
الأمور حاصلة اها الآن أي عند حصول المطلوب المنوقف عليها مجملة على اننا نقول كما جاز أن
لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المطلوب جازاً أيضاً أن لا تكون حاصلة بالقوّة
القريبة فلا بد لنفي هذا الجواز من دليل (قوله) هذا الدليل مبني على حدوث النفس (أقول)
قد يتوهم عدم ابتناءه عليه لان الناظر لتحصين المطلوب اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنده
بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان

منها فيتمتع ان يحصل فيه أمور غير متناهية وفساد ظاهر لان حصول المطلوب بطريق
 التسلسل يستلزم أن تكون تلك الأمور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في أزمنة غير متناهية وأما
 اذا توجه الى تحصيل المطلوب بالنظر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مبادىء له لا يمكن
 من النظر وأما ملاحظة المبادئ البعيدة فلا نعم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادئ
 البعيدة والانتظار الواقعة فيها ليست تصور حصول المبادئ القريبة له هذا والاولى أن يقال ليس
 جميع التصورات والتصدقات نظريا لان بعض التصورات كتصور الحرارة والبرودة
 وأما ما يورث بعض التصديقات كالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يردان وان
 الكل أعظم من الجزء وظاهرهما حاصلة لتأبلا نظر واكتساب (قوله) اما أن يكون جميع
 التصورات والتصدقات (أقول) يعني ان التصورات اما أن تكون كلها بديهيا أو كلها نظريا
 أو يكون بعضها نظريا وبعضها بديهيا وقد بطل القسمان الاولان فذهب القسم الثالث
 وكذلك حال التصديقات لا يتخلو عن هذه الاقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من ان الاقسام تسعة
 حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصدقات
 أمور موجودة لم يتجه ان يقال جازان لا يكون شيء من التصورات والتصدقات بديهيا ولا نظريا
 فان النظرى بمعنى الابدئى وجازان لا يكون شيء منها بديهيا ولا لا بديهيا كزبد الماء فانه
 ليس كتابا ولا لا كتابا (قوله) لان من علم لزوم امر لآخر (أقول) اورد الدليل على اكتساب
 التصديقات فانه امر محقق لا بد من لاحد ان يشك فيه بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يتخل
 عن وصمة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى ان التصورات كلها بديهية لا يحصى فيها اكتساب
 وفي التمثيل اورد مثلا للتصور رتبة الالف تصديق توضيحا (قوله) بحيث يطلق عليها اسم الواحد
 (أقول) اى اسم هو الواحد فالإضافة بيانية (قوله) ويكون بعضها نسبة الى بعض المتقدم
 والتأخر (أقول) هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب للمعنى اللغوي وأما التأليف
 فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم تغبر في مفهومه النسبة بالقدم
 والتأخر والترتيب يرادف التأليف (قوله) وانما استبرأ الجدل في المطلوب (أقول)
 مبادئ المطلوب لا بد ان تكون معلومة أى حاصلة قبل حصوله لية تصور ترتيب فيها فلذلك
 قال ترتيب أمور معلومة وأما المطلوب فينبغي ان لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذى يطلب
 من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار (قوله)
 واما الجهول التصورى فاكتماله من الأمور التصورية (أقول) يعنى ان طريق اكتساب
 التصورات وطريق اكتساب التصديقات من التصديقات معلومان وأما طريق
 اكتساب التصورات من التصديقات او بالعكس فيها لم يتحقق وجوده وان يفهم به ان بعضا على
 امتناعه (قوله) انه مشتمل على العلى الاربع (أقول) كل مركب صادر من فاعل مختار
 لا بد له من علة مادية موصورة وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان

عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة او علمين او ثلاثا واذا عرف بالاربعة كان ذلك
اكمل من باقي الاقسام وليس المراد من التعريف بالعدل ان تكون هي بنفسها معرفة لانها
مبينة للمعلوم بل المراد انه يؤخذ للمعلوم بالقياس الى العدل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره
من ان فاعل النظر هو المرتب الناظر وان غاية ما تؤدي الى مجهول فهو قول تحقيقه وانما ان
الامور معلومة مادية وان الهيئة العارضة لتلك الامور صورية فهو قول على سبيل التشبيه
لان النظر من الاعراض النفسانية والمادة والصورة انما تكونان لاجسام (قوله) فالترتيب
اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة (أقول) اعترض عليه بان صورة الفكرة كما اعترف
به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك ان الهيئة نفس الترتيب بل هي معلولة له فيكون دلالة
الترتيب عليها التزامية كدلالة على المرتب ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي
هي المعلولة له اظهر من دلالة على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة الهيئة على معلولها أقوى
واظهر من دلالة المعلول على علته لان العلة المعينة تدل على معلول معين والمعلوم المعين لا يدل
على علة مما فارقا للتنبيه على ذلك فغير بالمطابقة على معنى ان دلالة الترتيب على الهيئة كالمطابقة
في الظهور (قوله) لان بعض العقلاء يناقض بعضا (أقول) دل هذا على ان الفكرة قد
يكون خطأ وان بداهة العقل لا تفي بتعيين الخطأ عن الصواب والما وقع الخطأ من العقلاء
الطامنين للصواب الهاربين عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
لانه اظهر فان العقل المفكر اذا نقض عن احواله وجد انه يعتقد امور متناقضة بحسب
اوقات مختلفة أي يفكر في وقت ويعتقد حكما ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر
متناقضا لحكم الاول فالوقوات انما هي الافكار السالبة للتصديقات لعدم ظهور
المعبر في التناقض واقصر على بيان الخطأ في الافكار السالبة للتصديقات لعدم ظهور
ذلك في التصورات (قوله) لمست الحاجة الى قانون (أقول) يريد ان المقصود وان كان
معرفة تفاصيل احوال الانظار الجزئية لكنها متعمدة فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة
احوال أي نظرا يريد من الانظار المخصوصة (قوله) من ضرورياتها (أقول) لم يريد ان
اكتساب النظريات انما يكون من الضروريات ابتداء بل اراد ان اكتسابها انما يستند الى
الضروريات انما ابتداء أو بواسطة لجواز ان يكتب نظري من نظري آخر ويكتب ذلك
النظري الآخر من نظري ثالث وهكذا يمكن لا بد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور
او التسلسل (قوله) أي فذكر صحيح وأي فذكر فاسد (أقول) قد عرفت ان للفكر مادة هي
الامور المعلومة وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا صح ما كان الفكر صحيحا
او فاسدا معا وفدت احدهما كان فاسدا فاذا اريدا كتساب تصور لم يمكن ذلك من أي
تصور كان بل لا بد له من تصورات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال
في التصديقات فلكل مطلوب من المطالبات التصورية والتصديقية مبادى معينة يكتب منها

ثم ان اكنسابه من تلك المبادئ لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لابد هنالك من طريق
مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلوب الى شيئين أحدهما تميزه بآديه عن غيرها
والثاني معرفة الطريق المختص الواقع في تلك المبادئ مع شرائطه فاذا حصل مباديه وذلك
فهاذا الطريق أصيب الى المطلوب فان وقع خطأ اتى الى المبادئ أو في الطريق لم يصب والمتكفن
تخصيل هذين الأمرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله) لان ظهور القوة النطقية (أقول)
النطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكميم وعلى النطق الباطني وهو ادراك المقولات
وهذا الفن يقوى الأول ويثبت الثاني من تلك المسألة - رادف هذا الفن بتقوى ويظهر كلامه معني
النطق بالنفس الانسانية المسماة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق (قوله) لان أثر العلة
البعيدة لا يصل الى العلوي (أقول) قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعة عن العلة البعيدة
فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنه فعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعلها
ومنفعها كما مر حبه أولا وحينئذ لا يحتاج الى اخراجها عن تعريف الآلة الى الفاعل الاخير
بل هي خارجة بقوله ومنفعه أي متفعل ذلك الفاعل والجواب اننا اذا فرضنا ان (ا) مثلا أوحد
(ب) و (ب) أوجد (ج) فلا شك ان (ا) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه
فاعلا له اذ لا يمكن وجود (ج) الا بان يصير (ا) فاعلا (ب) - كذا فاعل بعيد لم يصل أثره الى
(ج) فيكون (ج) أيضا منفعلا له بعيدا فيصدق على (ب) حينئذ انه واسطة بين الفاعل
ومنفعه في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالقياس الى ما ذكرناه من فصل لا أشار جمالا
بقوله اذ علة العلة التي علة له بالواسطة فتأمل (قوله) والقانون أمر كلي (أقول) اذا قلت
مثلا كل فاعل مرفوع فاعل أمر كلي أي مفهوم كلي لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشبهة
فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها فهو وهذه القضية أيضا امر كلي أي قضية كلية قد
حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها واهلها فروع هي الأحكام الواردة على خصوصيات تلك
الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع ومرفوع في ضرب عمر ومرفوع الى غيره بذلك وهذه
الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفروع والقانون
والاصل والقاعدة والضابط اسماء هذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع مندرجة
فيها واستخراجها منها الى الفعل يسمى تفريعا وذلك بان يحمل موضوعها أعني الفاعل على
زيد مثلا فيحصل قضية وتجهل صغرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل
وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج هذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل
ونس على ذلك غيره فقوله أمر كلي أي قضية كلية وقوله منطبق أي مشتق بالقوة على جزئياته
أي على جميع أحكام جزئيات موضوعه وقوله لا تعرف أحكامها منه أي بالفعل على الوجه الذي
قررناه (قوله) لانه واسطة بين القوة العاقلة (أقول) قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب
الكسائية لا فاعلة لها وأجيب بأن الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان

ادرا كافيه آلة اثباته على الظاهر المتبادر الى أفهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة
لا درا كاتها كذا كره واثباته على أنه آلة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي ترتبها
لا كنساب المحمولات فان الأثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة أياها على وجه الصواب انما هو
بواسطة هذا الفن (قوله) أن حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم (أقول) أسماء العلوم
المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها نطاق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا
فلان يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة وأخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر
فعلى الأول حقيقة كل علم مسائله كذا كره أولا وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمسائله
كما مرح به ثانيا واعترض عليه بأن أجزاء العلوم كما سيذكره في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ
والمسائل وأجيب بأن المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فانهما احتيج
اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما
واحدا وكذا المبادئ انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فلا نسب والاولى
أن تعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى باسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فلعل
ذلك منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليها ما فترلا منزلة الاجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر
المقصود بالذات أعني المسائل مع ما يحتاج اليه أعني الموضوع والمبادئ معا ويسمى باسم
فيكونان حينئذ من أجزاء العلوم لكن الأول أولى كما لا يخفى (قوله) لانه قد حصلت تلك
المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها قبل عليه ان مسائل العلوم تتزايد يوما فيوما فان العلوم
والصناعات انما تتسكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع
اسم العلم بازائها وأجيب بأن وضع الاسم لا ينافي لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن
فلم يرد بتحصيل المسائل أولا انما استخرجت ودونت بقسماتها ثم سميت باسم العلم بل أراد أن
تلك المسائل لو حفظت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفعل وبعضها
حاصلا بالقوة فلا اشكال (قوله) دون أن يقول وحدوه (أقول) لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو
قال وهو أي ذلك القائلون أو قال وعرفوه لم يكن صحيحا لكنه عار عن التنبية المذكور (قوله)
العلم هو التصديقات بالمسائل (أقول) هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا أنه مرح به ثانيا (قوله)
لكن تصور العلم بحده يتوقف (أقول) لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد
تصوره بحده احتيج الى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزاؤه فاذا تصورت تلك التصديقات
بأسرها مجمعة فقد حصل تصور العلم بحده اذ لا معنى لتصور الشيء بحده اتمام الا تصور بحده
أجزائه والتصور أصرا لا يحرف فيه يتعاقب كل شيء حتى أنه يجوز أن يتصور التهور وان يتصور
التصديق بل يجوز أن يتصور عدم التهور ولما كان تصور جميع تلك التصديقات أصرا
معدرا لم يكن تصور العلم بحده مقدمة للشرع فيه (قوله) اشارة الى جواب معارضة (أقول)
اذ استدلل على مطلوب بدليل فالجواب ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها

على التعيين فذلك يسمى متعاضداً ونقضاً تفصيلياً ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد فان ذكر
شيء تقوى به المنع يسمى مستدلاً للمنع وان منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دأبك بجميع
مقدمة معينة ومعناه ان فيها خلافاً لذلك يسمى نقضاً اجمالياً ولا يذهبنا من شاهد على
الاختلال وان لم يمنع شيئاً من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل أورد دأب لامة بالادلة ليس
المستدل دالاً على نقض مقدمته فذلك يسمى معارضة (قوله) المنطق مجموع قوانين
الاكتساب (أقول) وذلك لان الاكتساب أمثلة للتصور وأما للتصديق والاول انما هو بالقول
الشارح والثاني بالحجة وقوانين الاكتساب ليست الا قوانين متعلقة بأحد هما وهي القوانين
المنطقية المتعلقة باكتساب التصورات والتصدقات فليس هنالك قانون متعلق بالاكتساب
خارج عن المنطق (قوله) بل بعض أجزائه يديهي كالشكل الاول (أقول) فان انتاجه
لنتائجه لا يحتاج الى بيان أصلاً بل كل من تصور موضوعين كليتين على هيئة الضرب الاول
من الشكل الاول وتصور الموحدة الكلية التي هي نتيجتهما اجزم بديهياً باستلزامهما ايها
وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان من علم الملازمة وعلم
وجود المزموم علم بوجود لازم قطعا وعلم بديهية أن المقدماتين المذكورتين أعني المقدمة
الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المزموم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا
استثنى نقض التالي وكذا القياس الاستثنائي المنفصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث
العكس والتناقض بديهي أيضاً فقلت اذا كانت هذه المباحث بديهية فلا حاجة الى تدوينها
في المكتب قلت في تدوينها في المكتب فائدتان احدهما ازالة ما عسى أن يكون في بعضها
من خفاء محرج الى التنبيه وثانيهما أن يتوصل بها الى المباحث الاخرى العكسية (قوله)
انما يستفاد من البعض البديهي (أقول) فان قيل استفادة البعض العكسي من البعض
البديهي انما تكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون آخر فيعود المحذور فقلت
ذلك النظر أيضاً بديهي فالعكسي من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا
حاجة الى قانون آخر أصلاً (قوله) فالمدكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة (أقول) قيل
عليه انما يلزم ذلك اذا قرر كلام المعارض على ما وجهه به وانا أن نقرر به هكذا لو كان المنطق
محتاجاً اليه لكان أملاً بديهي أو كسبياً وكلاهما باطل اما الاول فسلانه يلزم الاستغناء عن
تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فللزوم الدور أو التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت
المعارضة على نفي الاحتياج الى المنطق نفسه وحينئذ يحجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه
بديهي أو كسبياً يدل على انتفاءه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجاً اليه او غير محتاج اليه
اذ بهج أن يقال ليس المنطق محتاجاً اليه والامكان أملاً بديهي أو كسبياً وكلاهما باطل
فوجب ان يكون محتاجاً اليه فظهر أن هذه شبهة يتمسك بها في نفي هذا العلم سواء احتج اليه
اولم يحتج وانا ايضا ان نقول في تقرير المعارضة المنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب

النظريات المحتاجة الى المنطق اما الاول فلانه لو لم يكن كسبيا اسكان بديهي او هو باطل والا
 لاستغنى عن تعلمه واما الثاني فلانه لو احتج اليه مع كونه كسبيا لزم الدور والفساد ولم يلتفت
 الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناسب حينئذ ان يقدم المصنف ذكر النظرى وان يشير
 الى لزوم الدور والفساد في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق لان مقتضىه على لزومهما
 في تحصيله في نفسه ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق نفسه اراد ان يبين
 أن حاله ما ذاهل هو بديهي بجميع اجزائه حتى يستغنى عن تدوينه في المکتب او هو كسبي
 بجميع اجزائه حتى يمنع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر ان المنطق ليس
 بما يستغنى عن تدوينه ولا بما يمنع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في
 المکتب ولم يلتفت الشارح ايضا الى هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن اراد المعارضة
 في هذا الموضع لنفي الاحتياج اليه (قوله) لانها المتقابلة على سبيل الممانعة (قول) يعنى ان
 المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مما منع الاول في ثبوت مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك
 (قوله) لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه اى لا يتميز عند العقل بتميزاته ما ولا يحصل لزيادة
 بصيرة في الشروع في العلم الا بعد العلم بان موضوعه ما ذا اعنى التصديق بان الشئ الفلاني مثلا
 موضوع هذا العلم كما اشرنا اليه سابقا (قوله) ولما كان موضوع المنطق اخص من نطاق الموضوع
 (اقول) هذا كلام القوم ويتبادر منه الى الفهم ان المقصود لا تصور الموضوع فلذلك اعترض
 عليه بان العلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام اذا اجتمع هاتان الشئتان أحدهما ان يكون العلم
 بالخاص علمه بالمكنه وثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما ممنوع في صورة النزاع
 واجيب عن ذلك بأن الخاص ههنا أعنى موضوع المنطق مقيد بالعام اعنى موضوع العلم - طاق
 ولا يتصور معرفة المقيد الا بعد معرفة المطلق وانضمامه الى ما قبله ورد هذا الجواب بان
 المطلوب ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل
 المطلوب معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية وليس
 ذلك مقيدا فسط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود التصديق بان الشئ الفلاني موضوع
 للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه يقع محولا في هذا التصديق فسر اولاً
 والحاصل ان المطلوب في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحتج
 الى معرفة مفهوم الموضوع لانه عارض له لا ذاتي له واما انكار المطلوب التصديق
 بالموضوعية احتج الى باب مفهومه سواء حمل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو
 هذا الوجه محولا وقيل هذا موضوع المنطق (قوله) تحقق شئ لما هو هو (اقول) لفظة
 ما وصولة وأحد التسمينين راجع الى ما والاخر الى الشئ اى تحقق الشئ لا امر الذى هو اى
 ذلك الامر هو اى ذلك الشئ وما صدق عليه تحقق الشئ لذاته (قوله) كالتعجب للاحوالات الانسانية
 (اقول) فافلت اعراض لشيء ما يكون محمولا عليه خارج عنه والتعجب ليس محمولا على

الإنسان أجيب بانهم يتسامحون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدأ المجهول كالتعجب والنطق
والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة منها واءلم ان العوارض التي
تلحق الاشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها بها بحسب نفس الامر وأما
العلم بثبوتها بها بحسب نفس الامر فربما يحتاج الى برهان (قوله) كالحركة بالارادة اللاحقة
للإنسان بواسطة انه حيوان (أقول) طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء
الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيفة بل الحق ان الاعراض
الذاتية ما يلحق الشيء لذاته أولا يساويه سواء كان جزأه أو خارجا عنه (قوله) لما فيها من الغرابة
بالقياس الى المعروض (أقول) يعني ان الثلاثة الأول من الاعراض لما استندت الى الذات
في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية وأما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة لذات
المعروض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها
بل سميت اعراضا غريبة (قوله) والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها
(أقول) وذلك لان المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحوال
له في الحقيقة وأما الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لاشياء أخرى بالقياس اليها
اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباسطة عن أحوال تلك الاشياء من الا الحركة
بالقياس الى الابيض عرض غريب و بالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة
في العلم الذي موضوعها الجسم وقس على ما عداها (قوله) فنقول موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتصدقية (أقول) ليس المراد انهما مطلقا موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة
الايسال موضوع له وذلك لان المنطق لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية
والتصدقية مطلقا بل عن أحوالها باعتبار صحة ايسالها الى مجهول وتلك الاحوال هي
الايسال وما يتوقف عليه الايسال وأما أحوال المعلومات لا من هذه الطبيعة أعني صحة
الايسال كما هو موجود في الذهن أو غير موجود وكونها مطابقة لما هيته الاشياء
في أنفسها أو غير مطابقة لها الى غير ذلك من أحوالها فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس غرضه
معرفة أحوالها بل معرفة مقيدة بصحة الايسال لا بنفس الايسال والالم يصح البحث عن نفس
الايسال لانه ليس حينئذ من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الايسال وما يتوقف عليه
اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله) لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول
تصورى أو مجهول تصديق (أقول) أحوال المعلومات التصورية التي يبحث عنها في المنطق
ثلاثة أقسام أحدها الايسال الى مجهول تصوري اما بالكنه كافي الحد التام واما بوجهه
ذاتي أو عرضي كافي الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات
وثانها ما يتوقف عليه الايسال الى المجهول التصوري توقفا قريبا كما يكون المعلومات
التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجزئية وناقصا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور

يتركب من هذه الامور فلا يصل بموقف على هذه الاحوال بلا واسطة وذو كرا الجزئية ههنا
 على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكميات الخمس وثالثها ما يتوقف
 عليه الاصل الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا أي بواسطة ككون المعلومات التصورية
 موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا أو أمّا احوال المعلومات التصديقية التي
 يبحث عنها في المنطق فثلاثة أيضا أحدها الاصل الى المجهول التصديقي يقينيا كان أو غير
 يقيني جازما أو غير جازم وذلك بمباحث القياس والاستقراء والتخييل التي هي أنواع الحجة
 وثالثها ما يتوقف عليه الاصل الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك بمباحث القضايا
 وثالثها ما يتوقف عليه الاصل الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا أي بواسطة ككون
 المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القرينية من الفعل
 فهما معدودان في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما من
 قبيل التصورات (قوله) وهذه الاحوال (أقول) اشارة الى الاصل والاحوال التي يتوقف
 عليها الاصل (قوله) والمجهول اما تصوري واما تصديقي (أقول) لما انحصر العلم في التصوري
 والتصديقي انحصر العلوم في المتصور والمصدق به قطعا وانحصر المجهول أيضا في التصوري
 والتصديقي لان ما كان مجهولا اما أن يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورا واما أن
 يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصديقا (قوله) فلانه في الاغلب مركب (أقول)
 وذلك لان الحد التام مركب قطعا والحد الناقص قد يكون مركبا وقد لا يكون عندهم يجوز
 الحد الناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعا والرسم الناقص قد يكون مركبا وقد
 لا يكون عندهم يجوز فالرسم الناقص بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى
 التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب امور معلومة فكيف يجوز ان يكون القول
 الشارح غير مركب قلت من يجوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة
 وحدها قال في تعريف النظر انه تحصيل أمرا وترتيب أمور لا يمكن المصنف قد تسامح فاعتبر
 في النظر الترتيب وجوza تعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها (قوله) لان الموصل الى
 التصور والتصورات والموصل الى التصديقات (أقول) وذلك لان الموصل القرين
 الى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا فردين أو مركبين
 تفديين والموصل البعيد الى التصور هو الكميات الخمس وهي أيضا من قبيل التصورات
 والموصل القرين الى التصديقات هو أنواع الحجة أعني القياس والاستقراء والتخييل وهي مركبة
 من قضايا وكلها من قبيل التصديقات (قوله) ولا يكون علة له (أقول) أي لا يكون علة مؤثرة فيه
 كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه متقدما بالاعلة
 كقدّم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه متقدما بالطبع كقدّم
 الواحد على الاثنين وقدّم التصور على التصديقي قدّم بالطبع كأيده ولما ثبت ان لهذا

النوع أعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع الآخر أعني التصديقات كان الأولى أن
تكون المباحث المتعلقة بالأول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني (قوله) أحدهما
أن استدعاء التصديق الخ (أقول) كما أن التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه
حقيقته بل يستدعي تصور وجهه ما سواه كان بكنهه حقيقة أو بأمر صادق كذلك لا يستدعي
تصور المحكوم بكنهه الحقيقة بل يستدعي تصور وجهه ما سواه كان بكنهه أو بوجه آخر
وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية إلا بوجهه ما سواه كان بكنهه أو لا وذلك لأن الحكم
أحكاماً يقينية نظرية أو بديهية كمال ونسب الأشياء إلى أخرى ولا تعرف كنهه حقائق المحكوم
عليها ولا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى (قوله) والا (أقول) أي وإن لم يكن
بالأول النسبة الحكمية وبالثاني إيقاع النسبة وانتزاعها فإثبات أن يريد بالحكم في الموضوعين
النسبة الحكمية فيلزم أن لا يكون لقوله لا متناع الحكم من جهل أحدهما لا موقر معني وذلك
لأن قوله والحكم أن كان معطوفاً على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور
الحكم أي النسبة الحكمية لا متناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصورهما وهذا باطل
وإن كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من النسبة الحكمية
لا متناع النسبة الحكمية وهذا أظهر فساداً وإثباتاً أن يريد بالحكم في الموضوعين إيقاع النسبة
وانتزاعها فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع والانتزاع لا متناع الإيقاع
والانتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم أن يكون التصديق متوقفاً على تصور الإيقاع
والانتزاع وهو باطل كما حققته فان قلت هذا الوجه رابع وهو أن يراد بالأول الإيقاع وبالثاني
النسبة الحكمية قلت فيلزم أن يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع لا متناع النسبة
الحكمية من جهل الإيقاع وهو باطل قطعاً مع أن المقصود وهو أن الحكم يطلق على النسبة
الحكمية وعلى إيقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله) قال الامام في المخلص (أقول)
المقصود من هذا الكلام إيراد اعتراض على ما تقدم من قوله فقول قوله لأن كل تصديق لابد
فيه الخ وقد دفع ذلك الاعتراض أمّا تقرير الاعتراض فهو أن يقال إن المصنف لم يقل لأن كل تصديق
لابد فيه من تصور الحكم حتى يصح حينئذ ما فزعته عليه من أن الحكم لو أريد به إيقاع النسبة
لكان تصور الإيقاع داخل في ماهية التصديق ولذا إذا جازاً التصديق على أن يحسنه بل قال
لأن كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة تحتهم
وجهين أحدهما أن يجعل قوله والحكم معطوفاً على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من
تصور الحكم وجهين الثاني أن يجعل قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم
عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع لم يلزم
محدور أصلاً بل كان الحكم نفسه جزءاً من التصديق لا تصورهما معاً كونه تم في عبارة
المخلص حيث صرح فيها بأن المعبر في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الإيقاع لزم

اجزاء التصديق على أربعة لا يقال اهل الامام جعل الحكم معنى الايقاع ادراكا كما هو مذهب
 الاوائل وسماه تصورا فادعى ان كل تصديق لا يتفهم من ثلاث تصورات تصورا المحكوم
 عليه وبه والتصور الذي هو الحكم وحيث ثمة لا يتم ما ذكره السارح في عبارة المختص أيضا
 لانا نقول مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة
 النسبة الحكمية لا الايقاع والازاد اجزاء التصديق هذه على أربعة وأما تقرير الدفع فان
 يقال لا يصح أن يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه والا لوجب أن يقول
 لا متناع الحكم ممن جهل أحدهم من الأمرين المحكوم عليه وبه ولو حمل الأمر على معنى
 الأمرين كما في تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل
 على المدعى لان الدليل لا يثبت الأمرين والمدعى مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون
 ذكر الحكم في المدعى لغوا لا مدخل له فيما هو المقصود ههنا من تقديم التصور على التصديق
 (قوله) لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالألفاظ (أقول) انما اعتبر هذه الحقيقة لان المنطقي
 اذا كان نحو يا أيضا فله شغل بالألفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث انه نحوي
 (قوله) وليكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الألفاظ (أقول) فالمنطقي اذا أراد أن
 يلم غيره بجهول تصور يا أو تصديقا بقول السارح أو الحجة فلا بد له هناك من الألفاظ
 ليتمكن ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هو لنفسه أحد المجهولين بأحد الطريقتين فليس الألفاظ
 هناك أمرا ضروريا ~~بأنه~~ فله تعقل المعاني مجردة عن الألفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان
 النفس قد تعودت للاحظة المعاني من الألفاظ بحيث اذا ارادت أن تعقل المعاني وتلاحظها
 تتخيل الألفاظ وتنقل منها الى المعاني ولو ارادت تعقل المعاني بصفة صعب عما اذ لك صعوبة
 تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجه ان بل نقول من اراد استفادة المنطق من غيره او افادته
 اياه احتاج الى الألفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الألفاظ مقدمة
 للشروع في العلم كما أشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلي المتناول
 لجميع اللغات لتسكن هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متناولة
 لجميع المفاهيم ورجعنا بورد على الندرة احوال مخصوصة باللغة التي دونها هذا الفن لزيادة
 الاعتماد بها (قوله) يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (أقول) يريد بالعلم الادراك اعم من أن
 يكون تصورا أو تصديقا يقينيا أو غيره (قوله) كدلالة الخط والعقد (أقول) وكذلك دلالة
 النصب والاشارة وهذه الدلالات غير لفظية لكنها وضعية وقد تكون دلالة غير اللفظية عقلية
 كدلالة الأثر على المؤثر (قوله) والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى (أقول) ههنا تعريف وضع
 اللفظ وأما تعريف الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم
 الأول فهم الثاني (قوله) كدلالة اخ (أقول) هو بفتح الهمزة والخاء المعجمة وأما أخ بفتح الهمزة
 وضعها والخاء المهملة فدالة على وجع الصدر يقال أخ الرجل أخا اذا سهل (قوله) فان طبع

الالفاظ يقتضي التلطف به عند فرض المعنى له (أقول) وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا
 على ذلك المعنى أعني الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب
 الى الطبع ايضا (قوله) من وراء الجدار (أقول) انما اعتبر هذا القيد ليعلم دلالة اللفظ على
 وجود الالفاظ عقلا فان السمع من المشاهيد يعلم وجود لفظه بالشهادة لا بدلالة اللفظ عليه
 عقلا وانما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لفظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا وانحصار
 الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لا شبهة فيه وانما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية
 والطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النفي والاثبات فان دلالة اللفظ
 اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة الى العقل قطعا كما اذا
 استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله) متى اطلق (أقول) أي كما اطلق فان
 الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كلية وانما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة
 قرينة فاحصا هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف أصحاب العربية
 والاصول (قوله) لا علم بوضعه (أقول) احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال لا علم بوضعه
 أي بوضع ذلك اللفظ ولم يقبل للعلم بوضعه له أي لغناه انما لا يختص بالدلالة المطابقة وانحصار
 الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلالة اللفظ بالوضع
 انما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه (قوله) وعلى الامكان
 العام تضمنا (أقول) يريد أن لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان
 العام دلالة تضمنية وذلك لا ينافي دلالة على الامكان العام أيضا دلالة مطابقة وذلك لانه اجتمع
 في الامكان العام شيان أحدهما كونه جزأ للمعنى الموضوع له أعني الامكان الخاص والثاني
 كونه موضوعا له فلا بد أن يدل لفظ الامكان عليه دلالتين من تين الجانبين فاذا اعتبرنا دلالاته
 التضمنية صدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا قيدنا هذا المطابقة
 بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة (قوله) لتحققها (أقول)
 أي لتحقيق تلك الدلالة التضمنية فانها سائبة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا يدخل
 فيها الوضع للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة اخرى عليه مطابقة (قوله) وعلى
 الضوء التزاما (أقول) لما كان الضوء متمثلا على جهتين احدهما كونه لازما للمعنى الموضوع
 له أعني الجرم والثانية كونه موضوعا له فلفظ الشمس يدل عليه دلالتين احدهما مطابقة
 والاخرى التزاما ويصدق على هذه الدلالة الالتزامية ان دلالة اللفظ على المعنى الموضوع
 له فيتمتص حد المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر في ساقيد التوسط لم يتمتص (قوله) كان دلالة
 عليه مطابقة (أقول) يعني أن هناك دلالة مطابقة وان كان هناك أيضا دلالة تضمنية لما عرفت
 فتلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم يقيد بذلك القيد واذا قيد فلا يتناقض (قوله)
 ومعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة (أقول) وهناك أيضا دلالة التزامية لما عرفت فتأمل

(قوله) ولا خفاء في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه (أقول) أي عن المعنى الموضوع له
والإلزام أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دال على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان (قوله)
فلا بد للدلالة على الخارج من شرط (أقول) وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني
المطابقة فيه في فهم العلم بالوضع فإن السامع إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد
أن ينتقل ذهنه من سماع اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا إذا
علم أن ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فإنه عند سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني
بأمرها فيكون دالاً على كل واحد منها مطابقة وإن لم يعلم أن المراد المتكامل ماذا من تلك
المعاني فإن كون المعنى مراداً للمتكامل ليس معبراً في دلالة اللفظ عليه أذهي دلالة اللفظ
على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان هو المراد للمتكامل أولاً أو الدلالة التضمنية
فلا تحتاج أيضاً إلى اشتراط لأن اللفظ إذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من
أجزائه دلالة تضمنية لأن فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعاً لخصوصية
معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة
تضمنية ولا يمكن أيضاً أن يوضع لفظ واحد بأزاء كل واحد من معان غير متناهية بأوضاع
غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا يتناهى (قوله) أولاً أجل أنه يلزم من فهم المعنى
الموضوع له فهمه (أقول) الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لأن المعنى التضمني وإن لم
يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً (قوله) والعدم المضاف إلى البصر
يكون البصر خارجاً عنه (أقول) المضاف إذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الإضافة
داخلة فيه والمضاف إليه خارجاً عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الإضافة أيضاً خارجة عنه
ومفهوم المعنى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الإضافة إلى البصر
داخلة في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجاً عنه (قوله) لجواز أن يكون اللفظ موضوعاً للمعنى
بسيط (أقول) بهذا الدليل أيضاً يعرف أن الالتزام لا يستلزم التضمن فإن المعنى البسيط إذا
كان له لازم ذهني كان هنالك التزام بالتضمن (قوله) فغير متيقن (أقول) قد يقال عدم استلزام
المطابقة الالتزام متيقن ويستدل عليه بأنه لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني والإلزام من
تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه وهكذا إلى غير النهاية فيسأل
من تصور معنى واحد إدراك الأمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هنالك معنى
لا يكون له لازم ذهني فإذا وضع اللفظ بأزاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز
أن يكون بين المعنيين لازم متعاضد كما يكون كل منهما لازماً ذهناً بالآخر ولا استحالة في ذلك
كما في المتضاديين مثل الأبوة والبنوة وذلك لأن التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما
على الآخر حتى يكون دوراً محالاً ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام بأننا نجزم قطعاً بجواز تعقل
بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداها فيحقق هنالك المطابقة بدون الالتزام فإن ذلك

فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام (قوله) وزعم الامام (أقول) مبناه على ان سلب الغير لازم ذهني اسكل معنى من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس بهيچ فان تصور كثير من المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها عنها ولو صح لاستلزم كل تصور وتصديقاً وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لازم بين المعنى الاعم وهو ان يكون تصور الملزم ومع تصور اللازم كافياً في الجزم باللزوم والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين بالمعنى الاخص وهو ان يكون تصور الملزم مستلزماً لتصور اللازم (قوله) لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني اسكل ماهية مركبة (أقول) قد يتوهم ان مفهوم السكينة والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني اسكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لانا قد تصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه مركباً وعن مفهوم السكينة والجزئية فليس شئ منها لازماً ذهنيًا يلزم من تصور الملزم تصور ره وقد ندعى ههنا أيضاً ان الجزم يجوز ان عقل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجية على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام (قوله) لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية معناها (أقول) وذلك لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث هو تابع فان أردت ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كاذباً قطعاً لان التضمن فرد من افراد التابع لا نفس مفهومه وان أردت معنى آخر فلا بد من تصور ره حتى يتكامل عليه (قوله) ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً الاوسط بل للحكم فيها (أقول) يعني ان قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد المتبوع متعلق بالمحكوم به أعني لا يوجد لا بالمحكوم به الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام حينئذ هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد متبوعه من حيث هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد دون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يحق عليك ان قير بالحيثية في الكبرى لا يجوز ان يكون تقييداً للمحكوم به لانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد دون متبوعه وجعلت قولنا من حيث هو تابع متعلقاً بالتابع فان أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد دون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى للشك في الاولين ويكون اهما معنى محمول وان أردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيثية أو تقييدها كان تعليلاً أو تقييداً للشئ بنفسه وهو فاسد أيضاً فتعين ان الحيثية متعلقة بالمحكوم به فيكون المعنى ان كل تابع لا يوجد دون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد التابع الاعم فانه لا يوجد دون متبوعه موصوفاً بالتبعية له امكن يتجه حينئذ ما ذكره الشرح من ان اللازم من الدليل حينئذ ان التضمن والالتزام لا يوجد ان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة والمقصود انهما لا يوجدان بدونهما مطاقاً ومنهم من قال بصفة التبعية لازمة لمسا هيety التضمن والالتزام فاذا لم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد اطلاقاً فهذه القضية المقيدة لازمة للقضية المطلوبة والاولى

في ان استلزامهما للمطابقة ان يقال هما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاً
(قوله) ومجموع المعنيين بمعنى رامي الحجارة (أقول) يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا
اللفظ يدل عليه طابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك
وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ
والمعنى كرامي الحجارة ثلاثاً فان الجزء الأول منه موضوع للمعنى والجزء الثاني للمعنى آخر فاذا أخذ
مجموع المعنيين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً للمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ لعين المعنى بل
وضع أجزائه لأجزائه والمطابقة نعم القبولين معاً (قوله) وهو العبودية لئلا يمت جزء المعنى
المقصود أي الذات المشخصة (أقول) وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة وليست
داخلة فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً
للذات المشخصة وهو ظاهر وانما قال كعبداً لله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً
كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً تقيدياً من الموصوف
والصفة (قوله) وهي جزء معنى اللفظ المقصود (أقول) أي الماهية الانسانية جزء المعنى
المقصود فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء (قوله) وانما
اعتبر في المقسم (أقول) أي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث
يترجح فيها التضمن والالتزام أيضاً أو أتما اعتباراً من والالتزام بدون المطابقة فمما لا يذهب
اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة قائمان بشرط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه
المطابق وجزء معناه التضمني وجزء معناه الالتزامي جميعاً حتى اذا قصر بجزء اللفظ الدلالة على
أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انتفى الدلالات الثلاث بالقياس الى أجزاء جميع هذه
معاني أو بالقياس الى بعضها كان مفرداً واذا انبثقت في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء
هذه المعاني وحينئذ يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها أيضاً
كذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى
التركيب نظراً الى التضمن مثلاً كان هناك افراد نظراً اليه والاؤل مستبعد جداً فذلك
لم يتعرض له وبين ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً معاً نظراً الى دلاتين واعتراض
عليه بانه لا محذور في ذلك بل هذا أولى بالجواز من اجورز ومن تركيب اللفظ وافراداً نظراً الى
معنيين مطابقين وقد يدعى عن ذلك بان التركيب والافراد في عباد الله انما كانا في حالتين
وبحسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان
التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار دلاتين لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد
فتلبس الاقسام بزيادة التباس (قوله) والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى
آخره (أقول) ذكر الافراد هنا على ما في بعض النسخ استطراداً والجميع تركب اذا المقصود
ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق

وأما الأفراد فبالعكس فإنه إذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني
والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الأفراد نظرا إلى التضمن والالتزام لا إلى المطابقة كما
في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره بحسب المعنى المطابق
يفنى عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فذلك اعتبار المطابقة وحدها ولم يلتفت إلى ما يقتضيه
الأفراد من الكفاية بغير المطابقة (قوله) وأما الالتزام فلاه إذا دل جزء اللفظ على جزء
المعنى الالتزامي الخ (أقول) واعترض عليه بأن الدلالة الالتزامية وإن استلزمت المطابقة
إلا أن تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى
الالتزامي هو كإبدال جزء اللفظ على جزءه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك
أدلم يلزم حيث تدل الدلالة الالتزامية بل لزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطابق
ولا دليل يدل على استحالة ذلك ورده هذا الاعتراض بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه
الالتزامي بالالتزام فلا بد أن يكون هذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالزام ثبوت الالتزام
بدون المطابقة والجزء الآخر من اللفظ لا يكون مهما ولا لا يمكن هناك تركيب بل ضم مهملا
إلى مستعمل وإذا لم يكن مهما لابل موضوعا للمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابق للجزء
الأول والا لكانا لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب هناك أيضا
بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزء الأول فقد حصل لجزء أي اللفظ مدلولان مطابقان قطعا ولزم
التركيب باعتبار المطابقة أيضا فان قلت إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم أن
تكون تلك الدلالة بالالتزام لأن المعنى الالتزامي وإن كان خارجا عن المعنى المطابق إلا أنه لا يلزم
أن تكون أجزاء المعنى الالتزامي خارجة عن المعنى المطابق وذلك لأن المركب من الداخل
والخارج خارج قلت دلالة على جزء المعنى الالتزامي أم أن تكون التزامية أو تضمنية
أو مطابقة وعلى التقادير الثلاث يثبت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد أيضا أن
يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما بيناه فليزم التركيب بحسب المطابقة
قطعا (قوله) فإن لم يصلح أن يخبر به وحده فهو الأداة (أقول) يشكل هذا بمثل الضمة أثر المتصلة
كالالف في ضرب باو الواو في ضرب باو والكاف في ضرب باو والياء في غلامى فان شئت من هذه
الضمائر لا يصلح أن يخبر به وحده ويرى بما يجاب عنه بان المراد من عدم صلاحية الأداة أن يخبر
بأوحدها أنها لا تصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يرادفها وتلك الضمائر تصلح أن يخبر بما يرادفها
فإن الف في ضرب باو والياء في ضرب باو والياء في ضرب باو والياء في ضرب باو والياء في ضرب باو
في غلامى بمعنى أنا وهذه المرادفات تصلح أن يخبر بها أوحدها وليس لفظة في مرادفة للظرفية
حتى يرد أنها لا تكون أداة أيضا وذلك لأن لفظ الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظة
في معناها ظرفية مخصوصة معينة بين حصول زيدو بين الدار وهذه الظرفية مخصوصة المعتمدة
على هذا الوجه لا تصلح أن يخبر بها أو عنها بخلاف معنى الظرفية المطابقة فإنه صالح لهما وقس

على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظ الابداء ولوقيل الاداء لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها
لم ترد الضمة اثر التي وقعت مخبرا عنها كالألف والواو والهاء في ضربت نعم يحتاج في ضربت
وغلما الى التأويل المذكور ولوقيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وعنه
وحده فهو الاداء لم يحتاج الى تأويل فان الضمة اثر المتصلة المذكورة مما يصلح معناه لان يخبر به
وسده وان لم تصلح نفسها للاخبارية (قوله) ولا تدخل في الاخبارية (أقول) قيل عليه
ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه بالحصول مطاوعا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون
لفظة في جزأ من الخبر في المعنى كما ان لا في زيد لا حجر جزأ من أجزاء الخبر به فلا فرق بينهما
وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في
هذا التركيب حاصلا في الجزء الآخر المقدر قبل كلمة في فحكم بان الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع
في لا حجر حاصلا بعد لا فحكمه جزأ من الخبر به (قوله) حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير
زمانية (أقول) يعني ان القوم في أول باب القضايا ذكر وان الرابط بين الموضوع والمحمول
اداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كهي في قولك زيد هو قائم وإلى
زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة أدوات
(قوله) ونظرا الى الحاجة فيها من حيث اللفظ نفسه (أقول) لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا
الافعال الناقصة انما تشارك ما عداها من الافعال المسماة تمامة اتسمها مع فاعلها كلاما في
كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها أفعالا وأما القوم فقد وجدوها أن معانيها
توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها اوحدها أدرجوها في الادوات وان كانت
ممتازة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سمها بعضها بعضهم كلمات وجودية لانها تدل على
الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان تر بسع القسمة ويقال اللفظ المفرد اما أن يكون معناه غير تام أي
لا يصلح لان يخبر به وحده ولا عنه واما أن يكون معناه تاما أي يصلح لاحدهما أوهما معا والاول
أعني الغير التام اما أن لا يدل على زمان أصلا فهو الاداة واما أن يدل عليه وهو الافعال الناقصة
والثاني أيضا ان لم يدل على زمان بيته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضا الاسماء
الموصولة لا تصلح لان يخبر بها اوحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات
ويجاب بانها صالحة لذلك لانها لا يجرها من الالهام تحتاج الى صلة تنبها فالحكم كونه عليه هو الموصول
والصلة خارجة عنه مبيته (قوله) وان يصلح لان يخبر به وحده الخ (أقول) هذا القسم
الكون مقصود به وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مقصود به عدميا
لا يمكن هذا القسم الوجودي ان يقسم الى قسمين فلو قدم فاما أن يقسم الى قسميه أو لا ثم يذكر
ما هو قسمه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب الانتشار في الفهم واما أن يذكر ما هو قسمه في
عقبه ثم يعاد الى تقسيمه ثانيا وذلك يوجب تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة
الكافية في تقسيم الكلمة الى أقسامها فاختبر ههنا تقديم العدمي احترازا عن المحذورين

وأما في تقسيم القسم الثاني اعني تقسيم ما يصلح لان يخبر به وحده الى قسمين فقد روي تقديم
الوجودي اعني السكامة على العدمي اعني الاسم اذ لا محذور ههنا (قوله) كضرب ويضرب
(أقول) والاول مثال لما يدل به ثبته على الزمان الماضي والثاني لما يدل به ثبته على الحاضر
وعلى الزمان المستقبلي أيضا السكامة مشتركة بينهما (قوله) بل بحسب جوهره . مادته كالزمان الخ
(أقول) لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم . ذلك ان يكون
تقابل الزمان بأمر هاداة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو اطر قطعا بل اراد ان الجوهر له
مدخل ما في الدلالة على الزمان بخلاف السكامة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة على الزمان كما
سند ذكره . واعترض عليه بان دلالة السكامة على الزمان بالصيغة ان صحت فانما تصح في لغة
العرب دون لغة العجم فان قولك آمد وآيد متحدان في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد تقدم ان
نظر الفن في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون أخرى وأجيب بان الاهتمام باللغة
العربية التي دون بها الفن غالباً في زماننا أكثر فلا بعد في اختصاص بعض الاحوال بهذه
اللغة كما صرت اليه الاشارة (قوله) بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت
المادة كضرب ويضرب (أقول) رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والخطاب والغيبة
مختلفة قطعاً ولا اختلاف في الزمان بل نقول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة المعلوم
وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد والرابعي مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان
فليس اختلاف الصيغة مستلزماً لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو
الصيغة (قوله) واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة (أقول) رد عليه أيضاً بان صيغة المضارع
تدل على الحاضر والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى ان يقال ما يصلح
لان يخبر به وحده اما ان يصلح لان يخبر عنه أيضاً ولا والاول الاسم والثاني السكامة فان قلت
يلزم من ذلك ان يكون أسماء الافعال كلمات قلت لا بعد في ذلك لان هيئات اذا كان بمعنى بعد
ينبغي ان تكون كلمة مثله وأما عند الحاجة اياها اسماء فلا مورافقة وبالجملة كل ما لا يصلح معناه
حقيقة لان يخبر به وحده فهو عند القوم اداة سواء كان عند الحاجة فعلاً كلافعال الناقصة
أو اسماً كاذوا ونظائرها وكل ما يصلح لان يخبر به وحده ولا يصلح لان يخبر عنه فهو عندهم كلمة
وان كان عند الحاجة من الاسماء على هذا يكون امتياز الاداة عن أخويها بقيد عدمي وامتياز
السكامة عنها بقيد وجودي وعن الاسم بقيد عدمي وامتياز الاسم عنها بقيد وجودي
(قوله) مسموعة (أقول) أي مرتبة في السمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد (قوله) هي الفاظ
أو حروف (أقول) أراد بالالفاظ ما ينز كـ ب من الحروف كز يد قائم وبالحروف ما يقابلها
كقولك بك فانه من كـ ب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ
لكنها لتتناولها الحروف أيضاً (قوله) ليست بهذه المثابة (أقول) وذلك لان المادة والهيئة
مسموعتان معاً (قوله) هذا الشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه (أقول) جعل هذه

القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ الى الجزئي والكلاني انما هو بحسب اتصاف معناه
 بالجزئية والكلانية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى مستقل صالح للاتصاف به فان معنى زيد
 من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية ويحكم به عليه وكذا معنى الانسان
 يصلح لان يحكم به بالكلية وأما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى شئ مستقلا
 صالحا لان يكون محكوما عليه أصلا وذلك لان معنى من مثله هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير
 والبصرة مثلا على وجه يكون هو آلة للاحظاظ ما ومما آتاه تعرف حاله ما فلا يكون به ذا
 الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا
 الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك
 النسبة ملحوظة بينهما على أنها آلة للاحظاظ ما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع
 أعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم
 عليه بشئ زعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند الى شئ آخر فصار
 الفعل باعتبار جزئه معناه محكوما به وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولانه أصلا
 فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ
 ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا له أو مسندا اليه وان شئت اتضح هذه المعاني
 عندك فعرعر معنى من بالفظه ثم انظر هل تقدر أن تحكم عليه أو به ولا أظنك أن تكون في
 صريته من ذلك وكذا عرعر معنى ضرب بالفظه ثم تأمل فيه فانك تجد أنك جعلت الضرب
 مسندا الى شئ ورجمنا صرحت به أو أرمأت اليه وأما مجموع الضرب والنسبة المقترنة بينه
 وبين غيره فله الا يصير محكوما عليه ولا به وكذا عرعر مفهوم الانسان بالفظه فانك تجد صالحا
 لان يحكم عليه وبه صلاحيته في قطع افظه رأن معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح
 للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم به ما عليه وأما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناه
 فلا يصلح لشي من ذلك أصلا اكن اذا عرعر معناه بالاسم كان يقال معنى من أو معنى ضرب
 صح أن يحكم عليهم ما بالكلية أو بالجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل
 معنى الاسم فأتضح بذلك أن الاسم صالح لان ينقسم الى الجزئي والكلاني المنقسم الى التواطئ
 والمشكك بخلاف الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنقول بأقسامه والى الحقيقة
 والمجاز فلا يصح اختصاص بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا كخلاق بمعنى أوجد وافتري
 وعمرس بمعنى أقبل وأدبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل
 في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب بشدة وكذا الحرف أيضا يكون مشتركا
 كن بين الابداء والتبعيض وقد يكون حقيقة كفى اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا
 كفى اذا استعمل بمعنى على والسرى جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشتراك
 والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية

الاقدام في صحة الحكم علمها وبها وأما الملكية والجزئية المعتبرتان في التقسيم الأول فهما
 بالحقبة من صفات المعاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت أن معنى الاداة والكلمة لا يصلحان
 لأن يوصفا بشئ فان قلت المشترك ونظائرهما وان كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنهما تتضمن
 صفات أخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً
 فيلزم من جريان هذه الاقسام في الكلمة والاداة انهما في معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد
 تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على
 موصوفاتها وأما الصفات الضمنية فربما لا يلتفت اليها حال التقسيم واداً اريد الالتفات
 اليها والحكم بها على معنى الكلمة والاداة عبر عنهما لا بلفظهما بل بلفظ آخر كما أثرنا اليه
 فلا محذور (قوله) من غير نظر الى المعنى الأول (أقول) يعني أن المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ
 في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو لا وسواء كان بينهما مناسبة أو لا (قوله)
 الى ذات القوائم الأربع (أقول) وقيل الى الفرس خاصة واعلم أن الجزئي يقابل الكل فلا
 يجمع شيئاً من أقسامه وأن المتواطئ والمشكك يتقابلان فلا يجمعان في شئ وأما المشترك فقد
 يكون جزئياً بحسب كلامه معنيته كزيد اذا سمى به شخصان وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد
 يكون كلياً بحسب أحد معنييه وجزئياً بحسب الآخر كاللفظ الانسان اذا جعل علماً للشخص
 أيضاً اذا اعتبر معناه السكلي فاما ان يكون مترادفاً أو مشككاً أو قس على ذلك حال المنقول فانه
 يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز أن يكون المعنيان المنقول عنه والمنقول اليه جزئيين
 أو كليين أو أحدهما جزئياً والآخر كلياً نعم المنقول والمشتراك متقابلان فلا يجمعان وكذا
 الحال بين الحقيقة والمجاز (قوله) فانه اسم للحركة في السكك (أقول) والاولى أن يقال للحركة
 حول الشئ (قوله) الى ترتيب الأثر على ماله صلوح العلية (أقول) كترتيب الاسهل على شرب
 السموم وتربط الحرمة على الاسكار (قوله) وأما الحقيقة فلا ينسأل (أقول) جعل لفظ
 الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذاً من حق التهدي بأحد المعنيين وحينئذ يجب ان تجعل التاء
 للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة ونظائرها أو يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية
 على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك صررت بقبيلة بني فلان وجاز أن يؤخذ من حق اللازم
 بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء (قوله) فهو شئ مثبت في مقامه (أقول) هذا اشارة الى المعنى
 الأول وقوله معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني (قوله) فقد جاز مكانه (أقول) فعل هذا يكون
 المجاز مصدر اسمياً استعمال بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجب بان المتكلم
 جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر فهو محمل الجواز (قوله) ومن الناس
 (أقول) فيه شبهة يراد بهم بناء على ظهور فساد ظاهريهم فان الناطق موصوف بالفصح فالفصح صفة
 الناطق فهم ما فصحوا في المعنى وان صدقوا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى
 بدون الفصح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع أن السيف

أعم منه فيبعد ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منهم ما توهم الترادف فيما بين شيئين بينهما
عقوم وخصه ووص من وجهه كالحيوان والايض والمأطن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية
له كالإنسان والكاتب بالامكان فهو وان كان باطلا أيضا الا أنه ليس بذلك البعد بالكلية وكان
منشأ الظن في المتساويين توهم انعكاس الموجبة كلية كنفها فلما وجدوا أن كل مترادفين
متحدان في الذات تخيلوا أن كل متحد في الذات مترادفان واذا بطل الظن في المتساويين كان
بطلانه في غيره أظهر (قوله) لأنه ائمان يصح السكوت عليه أي يفيد المخاطب فائدة تامة
(أقول) ألا يظهر أن يقال لأنه ائمان يفيد المخاطب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل
صفة السكوت تفسير للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة
التي تحصل للمخاطب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل السماء فوقنا وغيره من الاحبار
المملوكة للمخاطب من كباتا ما اذا لا يحصل منه للمخاطب فائدة جديدة (قوله) ولا يكون مستتبعا
(أقول) هذا تفسير أيضا للصفة السكوت اذ فيه نوع إيهام أيضا كأنه قال المراد بصفة سكوت
المتكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستتبعا لفظ آخر استدعاء المحكوم عليه
للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون المخاطب حينئذ منتظرا للفظ آخر كانتظاره للمحكوم به عند
ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد اشار إلى أن المراد
بالاستتباع أي الاستدعاء وبالانتظار المنفيين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحينئذ لا يتجه
أن يقال يلزم أن لا يكون مثل ضرب زيد من كباتا لان المخاطب منتظر إلى أن يبين المضروب
ويقال عمرا إلى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان (قوله) مجرد النظر إلى مفهوم اللفظ
(أقول) يعني اذا جرد النظر إلى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن
خصوصية ذلك المفهوم وينظر إلى محصل مفهومه وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق
والكذب فلا يرد أن خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا اذا قطعنا النظر عن
خصوصية المتكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه ما ثبتت شيء أو سلمه عنه
وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد أن مثل قولنا الكل اعظم من الجزء
وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب
اصل بل هو جائز بصدقه وحكمه بامتناع كذبه قطعا لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك
البديهيات ونظرنا إلى محصل مفهومها وما هيته وجدناه ما ثبتت شيء أو سلمه عنه وذلك
يحتمل الصدق والكذب عند العقل بالاستنباط والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
عند العقل نظرا إلى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك
الخبر وحينئذ فلا إشكال في أن الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وههنا سؤال مشهور
وهو أن تميز الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر
للاواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للاواقع والجواب أن ذلك إنما يرد على من فهم الصدق والكذب

بما ذكرتم وما إذا فسّر المصدق بمطابقة النسبة الإيقاعية والانتزاعية للواقع والكذب بعدم
 مطابقتها للواقع فلا وروده أصلاً (قوله) احترازاً عن الأخبار المدّالة على طلب الفعل (أقول)
 اعترض عليه بأن الكلام في تقسيم الانشاء فلا تكون تلك الأخبار داخلية في مورد التسمية
 فكيف يخرج بتميم الدلالة بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد الاحتراز عن تلك الأخبار
 إذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلية في الانشاء لكن
 دلالتها على المعنى الإنشائي مجازية فلا تعدّ أمراً إلا أن ألفاظها في الأصل أخبار وإن كان معانيها
 في هذا الاستعمال طلباً (قوله) لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه (أقول)
 قيل عليه كيف يصح إدراجه في التنبيه مع أن الاستفهام دال على الطلب دلالة وضعية
 والتنبيه مالا يدل على الطلب دلالة وضعية وأجيب بأن الاستفهام وإن دل بالوضع على طلب
 الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يدرج في القسم الأول الذي هو الدال بالوضع
 على طلب الفعل بل يدرج في التنبيه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وإقائل
 أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو أفعال أو كيف يمكنه بعد في عرف اللغة
 من الأفعال الصادرة عن القلب والمتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة منها بحسب اللغة
 فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يدرج في التنبيه وأيضا المطلوب
 بالاستفهام من المخاطب هو تفهيم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهم فعل
 لا اشتباه فيلزم ما ذكرناه فإن قلت التفهم ليس فعلاً من أفعال الجوارح والمتبادر من لفظ
 الفعل إذا أطلق هو الأفعال الصادرة عن الجوارح قلت فعلى هذا يلزم أن لا يكون قولك فهمني
 وعلمني وما أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً (قوله) ولم يعبّر بالمناسبة اللغوية (أقول) وقد يقال
 الاستفهام تنبيه للمخاطب على مافي ضمير المتكلم من الاستعلام بالمناسبة اللغوية مرهية ويرد
 بأن المقصود الأصلي من الاستفهام فهم المتكلم مافي ضمير المخاطب لا تنبيهه على مافي ضمير المتكلم
 من الاستعلام فإذا لو غلط المقصود الأصلي لم تكن تلك المناسبة مرهية ولا مافي ذلك سهل (قوله)
 والنهي تحت الأمر بناء على أن الترتيب هو كلف النفس (أقول) ذهب جماعة من المتكلمين
 إلى أن المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر إلى الفهم لأن عدمه مستقر من الازل
 إلى الأبد فلا يكون مستمراً للعبود ولا حاصلًا بتحصيله بل المطلوب به هو كلف النفس من الفعل
 وحينئذ يشترك النهي الأمر في أن المطلوب بهما هو الفعل إلا أن المطلوب بالنهي فعل
 مخصوص هو الكف عن فعل آخر وحينئذ يمكن إدراجه في الأمر كما ذكره ويمكن إخراج
 عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل غير كلف كما فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن
 المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مستقر للعبود باعتبار استمراره أنه يفعل الفعل فيزول
 استمرار عدمه وإن لا يفعله فيستقر (قوله) ولو أردنا (أقول) جعل الشارح طلب شيء
 أهم من طلب الفعل لأنه جعله متناولاً لطلب الفهم وطلب غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه

وقد عرفت ان الاستفهام أيضا يدل على طلب الفعل وكيف لا والمطلوب من الغير اما فعله فقط على رأى واما فعله مع عدمه على رأى آخر وليس المطلوب بالاستفهام هو العدم فانه من أن يكون هو الفعل اذ لا مة تدور غيرهما اتفاقا فلاولى أن يقال الانشاء اذ ادل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يكون المقصود حصول شئ في الذهن من حيث هو حصول شئ فيه فهو الاستفهام واما ان يكون المقصود حصول شئ في الخارج أو عدم حصوله فيه فالأول مع الاستعلاء أصح الخ والثاني مع الاستعلاء غنى الخ وانما في هذا الاستفهام بالحقيقة لا يعترض بنحو علمي وفهمي فان المقصود منها حصول التعليم والتفهيم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع توفيق الهى والله الموفق (قوله) المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارائها الالفاظ (أقول) المعنى اما مفعول كما هو الظاهر من غنى عنى اذا قصد أى المقصود واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أى المقصود وأيا ما كان فهو لا يطابق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انما اتقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة كما مررت اليه الاشارة فلذلك قال من حيث وضع بارائها الالفاظ وقد يكتفى في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد لا حيثها الا ان تقصد باللفظ سواء وضعها اللفظ أم لا والمناسب بهذا المقام هو الأول لان المعنى باعتبارية تصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثاني بصلاحيية الافراد والتركيب (قوله) فان عبرت عنهما (أقول) يعنى ايس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطا لا جزء له ومن المعنى المركب ما له جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظا مفردا ومن المعنى المركب ما يكون لفظا مركبا فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ويوصف المعاني بهما تبعا فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء أو لا يكون شئ منهما جزءا أو يكون لا أحدهما جزءا دون الآخر (قوله) فشكل مفهوم الخ (أقول) ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئى كذا تزدفانه اذا حصل عند العقل استحالة ان يفرض صدقه على كثيرين والا أى وان لم يمتنع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو السكلى فالسكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله) أى من حيث انه متصور (أقول) لما كان ظاهرا العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصور منه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله) وقد وقع في بعض النسخ الخ (أقول) منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالسكلى والجزئى وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما أن يمتنع نفس تصور معناه من وفروع الشركة فيه والجزئى أولا يمتنع فهو السكلى (قوله) وانما في نفس التصور

(أقول) يريدانه لو قيل كل مفهوم أمّا أن يمنع من الاشتراك فهم ان المقصود منه من اشتراك
بين كثيرين في نفس الامر أي امتناع اشتراك كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون
مفهوم واجب الوجود داخل في حد الجزئي فلما قيد بالتصوّر علم ان المراد منه في العقل من
الاشتراك أي يمنع العقل من ان يجوله مشتركاً ويمتنع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراك
ولا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي وأمّا التقييد بالنفس فلما لا يتوهم دخول
مفهوم واجب الوجود فيه اذا لاحظنا العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فاننا لعقل حينئذ
لا يمكنه فرض اشتراك كما ان هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصوّره وحصوله في العقل بل به
وملاحظة ذلك البرهان وأما مجرد تصوّره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراك
(قوله) وكالكليات الفرضية (أقول) هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء
الخارجية والذهنية كاللاشيء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل
ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء من الاشياء
وكاللا يمكن بالامكان امام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر يمكن عام فيمتنع صدق
نقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكاللا موجود فان كل ما هو في الخارج يصدق
عليه انه موجود فيه وكل ما هو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق
نقيضه على شيء أصلاً لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل
بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع
النظر عن شمول نتائجها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى السكلي والجزئي
حال المفاهيم في العقل أعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه
فجعلوا أمثال مفهوم الواجب ونقائض المفاهيم الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية
الحقيقة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفاهيم في أنفسها
أعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك الكليات
داخلية في الجزئيات بناء على ان مفهومهم التوصل ببعض المفاهيم الى بعض وذلك
انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتباراً حوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم (قوله)
ومن ههنا يعلم (أقول) أي ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفاهيم اللاشيء واللا يمكن
واللا موجود كليات يعلم ان افراد السكلي التي يتحقق بها كايته لا يجب ان يصدق السكلي عليها
في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود
يمتنع صدقه في نفس الامر على أكثر من واحد والكليات الفرضية يمتنع صدقها في نفس
الامر على شيء واحد فضلاً عما هو أكثر منه فالاعتبار في افراد السكلي امكان فرض صدقه عليها اذ
بهذا المقدار يتحقق كايته وكون تلك الافراد افراداً له محققة في نفس الامر غير لازم لسكايته
نعم ما كان فرد السكلي في نفس الامر فلا بد أن يصدق عليه ذلك السكلي في نفس الامر أو ما يمكن

صدق عليه فيما يستظهر فائدة هذه النكتة التي علمت ههنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات
القضايا المحصورة (قوله) فلولا لم يعتبر نفس التصور (أقول) متعلق بقوله لأن من الكميات
ما يمنع الحركة الخ (قوله) غالباً (أقول) إشارة إلى أن بعض الكميات ليس جزءاً جزئياً بل كالتحاصف
والعرض العام وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء جزئية إما أن الجنس والفصل جزآن للماهية
النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وإن كان تمام ماهية (قوله) وكلية الشيء إنما
تكون بالنسبة إلى الجزئية الخ (أقول) لا يخفى أن هذا المعنى إنما يظهر في الكلي بالقياس إلى
الجزئي الإضافي فإن كل واحد منهما متضايان للآخر إذ معنى الجزئي الإضافي هو المندرج
تحت شيء وذلك الشيء يكون متناولاً لذلك الجزئي وبغيره فالكلية والجزئية الإضافية
مفهومان متضايقان لا يتعقل أحدهما إلا مع الآخر كالأبوة والبنوة وأما الجزئية الحقيقية
فهي تقابل الكلية تقابل المسكة والعدم فإن الجزئية منع فرض الاشتراك بأن يصدق
على كثيرين والكلية عدم المنع فالأولى أن يذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي
الإضافي ثم يقال وإنما سمي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لأنه أخص من الجزئي الإضافي فإطلاق
اسم العام على الخاص وفيد بالحقيقي كما سيذكره (قوله) وهي لا تقتصر بالجزئيات
(أقول) وذلك لأن الجزئيات إنما تدرك بالأحاساس أما بالحواس الظاهرة أو بالباطنة
وليس الأحساس مما يؤدي بالنظر إلى احساس آخر بل بحس محسوسات متعددة وتترتب
على وجهه يؤدي إلى الاحساس بحسوس آخر بل لا بد لذلك المحسوس الآخر من احساس
آخر ابتداء وذلك ظاهر لمن يراجع وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدياً إلى
ادراك الكلي وذلك أظهر فالجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلاً ولا هي مما يحصل
بفكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا غرض للنطق بمتعلق بالجزئيات فلا يبحث عنها بل
لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية أصلاً وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تخصيص
كمال للنفس الإنسانية ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها
كمال يبقى بقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة أكثر من عدم انحصارها في عدد في قوة
الإنسان تفصيله فلا يبحث إلا عن الكميات فإن قلت قد ذكر ههنا الجزئي الحقيقي وسيذكر
الجزئي الإضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت أما ذكر ههنا تصوير
لمفهوم الجزئي الحقيقي ليطرح به مفهوم الكلي وأما بالنسبة بين المعنيين فمن تمام التصوير
اذ معرفة النسبة بين معنيين يستكشفان زيادة الكشاف وأما الجزئي الإضافي كان كلاً
فالبحث عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً حقيقة فلا يبحث عنه وأما تصوير مفهومه الشامل
اقسمه ليس بحثاً عنه لأن البحث بيان أحوال الشيء وأحكامه لا بيان مفهومه (قوله) وبما
يقال الذاتي على ما ليس بخارج (أقول) أي عن الماهية فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية
لأنه ليست خارجة عن نفسها ويتناول أجزائها المنقسمة إلى الجنس والفصل وأما الذاتي بالمعنى

الأول أي الداخل في الماهية فيختص بالاجزاء وفي قوله بما اشارة الى ان اطلاق الذاتي على
 المعنى الأول أشهر (قوله) الابعوارض مشخصة خارجة عنه بما يعتاز شخص عن شخص
 الخ (أقول) يعني ان افراد الانسان لا تشمل الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة موجبة لمنع
 عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها
 أشخاص معينة متميزة بعضها عن بعض فيكون الانسان تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد
 (قوله) وقولنا متفقين بالحقائق يخرج الجنس (أقول) هذا القيد يخرج الجنس مطلقا
 كما ذكره ويخرج العرض العام أيضا مطلقا ويخرج الفصول البعيدة كالخساش والناسي
 وقابل الابعاد ويخرج أيضا خواص الاجناس كالمشي فانه وان كان عرضا عاما بالقياس
 الى الانسان مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان وأما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه
 يخرج الفصول مطلقا قريبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضا مطلقا سواء كانت
 خواص الانواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى
 وأما اخراج العرض العام فقد قيل اسناده الى الأول أولى وانما اسناده الى الثاني رعاية
 لادراجهم مع الخاصة المشاركة اياه في العرضية في سلك الاخراج بقيد واحد (قوله) لانهم لا يقال
 في جواب ماهو (أقول) أما العرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما
 هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لانه ليس مميزا هو عرض عام له وأما الفصل والخاصة
 فلا يقالان في جواب ماهو لانهم ليسا تمام ماهية لما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي
 شيء هو لانهم ليسا به فانه فصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة جواب أي شيء
 هو في عرضيه وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو وأما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة
 بين الافراد المتفقة الحقيقة وأما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المختلفة الحقيقة
 وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني (قوله) بل لفظ الكلّي أيضا فان المقول على كثيرين يعني عنه
 (أقول) وذلك لان مفهوم الكلّي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان لفظ الكلّي يدل عليه
 اجمالا ولفظ المقول على كثيرين تفصيلا لا يقال مفهوم الكلّي هو الصالح لان يقال بالفرض على
 كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة
 المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في
 التعريفات لاننا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكلّيات الا الصالح لان يقال على
 كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكلّيات مفهومات كثيرة ليس لها
 افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية فيكون
 المقول على كثيرين بمعنى الكلّي فيغني عنه (قوله) فالخصيص بالنوع الخارج في ذلك (أقول)
 فان قلت ماهو سؤال عن الحقيقة فلا حقيقة الا لا وجودات الخارج فيلزم التخصيص
 بالنوع الخارج قطعا قلت ماهو سؤال عن الماهية وهي أعم من أن تكون موجودة في

الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج مع وجوب انحصار الكل في الخمسة
فإن المفاهيم التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ماهيتها كالتقاء لالا يدرج في غير
النوع قطعا فلما خرج عنه لم ينحصر الكل في الأقسام الخمسة ولا يجوز أن يقال المعتبر في
الكل أن يكون موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل
يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وسبأني تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج
إلى هذه الأقسام نعم المقصود الأصلي معرفة أحوال الموجودات اذ لا كمال يعتمد في معرفة
أحوال المعدومات إلا أن قواعد الفن شاملة لجميع المفاهيم معدومة كانت أم موجودة
بمعرفة كانت أو ممتنعة والمقصود الأصلي من هذا الفن أن تستعمل في معرفة أحوال
الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفاهيم الاعتبارية ويبان أحوالها فان هذه
المعرفة يحتاج إليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبار لبطأت
الحكمة (قوله) وبين نوع آخر (أقول) هذا القدر أعني كون الجزء تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنسا فانه إذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين
نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا قريبا لها وإذا كان الجزء مشتركا بين الماهية
وبين نوعين آخرين أو أنواع أخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين
أو الأنواع الأخرى كان أيضا جنسا قريبا للماهية وإن كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين
أو الأنواع كان جنسا بعيدا لها فالمعتبر في مطاق الجنس أن يكون تمام المشترك بين الماهية
وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولا
وغيره من قرير على هذا المعنى فلهذا لا يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع تمام الأنواع أصلا (قوله) أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه
(أقول) تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما (قوله) وهذا
الكلام وقع في البين (أقول) يعني قوله وجماعا يقال وأما تفسير تمام المشترك بما ذكره أولا
فما لا بد منه قطعا (قوله) لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد (أقول) كون الجزئي الحقيقي
مقولا على واحد انما هو بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا
وعمولا على شيء أصلا بل يقال ويحمل عليه المفاهيم السككية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف
لا وحمله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من أمرين متغايرين وحمله
على غيره ايجابا يمنع أيضا وأما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل لان هذا إشارة إلى
الشخص المعين فلا يراد بذلك الشخص والا فلا حمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به
مفهوم مسمى بزيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وإن فرض انحصاره في شخص واحد
فالقول أنه المقول على غيره لا يكون إلا كليا (قوله) وبقولنا المختلفين بالحقائق يخرج النوع
(أقول) ويخرج به أيضا فصول الأنواع وخواصها ~~الكل~~ القيد الأخير أعني في جواب

ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا فلذلك اسند اخرجهما اليه وأما العرض العام فلا يخرج الا بالقياس الأخير (قوله) القوم رتبوا الكليات (أقول) لا يخفى عليك أن القواعد الكلية لا تنفع عند المبتدئ الا بالأمثلة الجزئية فلذلك ترى كتب القوم مشحونة بالأمثلة تسهيلا على المتعلم المبتدئ فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثهم أمثلة جزئية تسهيلا فأوردوا في مباحث الكليات أمثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب الانواع والاحناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه (قوله) فنقول الجنس اما قريب أو بعيد (أقول) قد عرفت أن الجنس يجب أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها فاما ان يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولا والا فلا بد أن يكون حوايا عن الماهية وعن جميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يسمى جنسا قريبا والثاني أعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنسا بعيدا والاضابط في معرفة مراتب البعد أن يعتبر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد مما بقي فهو مرتبة البعد واعلم أن الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وأن الجسم المطابق جنس للانسان بعيد بمرتبة اثنين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبة اثنين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق واعلم أيضا أن ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز أن تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس كما سبأني عن قريب هذه المعاني مفصلة (قوله) ولا أحص (أقول) اي لا أحص مطلقا ولا من وجهه والاحص وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزئه الذي هو أخص منه مطلقا ومن وجهه وادلم يكن أخص من وجهه لم يكن أهم من وجهه ايضا ولا أن تقول ولا أخص اي مطلقا وتجهز ولا أعم متناولا للاعم مطلقا ومن وجهه ايضا والحاصل ان الأخص من وجهه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان شئت لا خطت خصوصه وأدرجته فيما لزمن من الاخص مطلقا وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبرت عمومه وجعلته مشاركا للاعم مطلقا فيما لزمنه من وجوده بدون تمام المشترك (قوله) اسكاه وجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك فتحققة المعنى العموم (أقول) قبل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع الآخر الذي هو بازائه لجواز أن يكون تمام المشترك موجودا أيضا في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أعم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فردا

لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أنخص واجيب بأننا نقرر الكلام
 هكذا جزء الماهية إما أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع مما من الأنواع المبينة لها أو لا أو الأول
 هو الجنس والثاني إما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بينهما وبين نوع آخر مما من لها فيكون فصلاً للماهية
 مما لها عن جميع المبينات وإما أن يكون مشتركاً كليهما وبين نوع آخر مما من لها أو حينئذ لا يجوز
 أن يكون تمام المشترك بينهما لأنه خلاف المقدر بل لا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما
 فهناك تمام مشترك هو بعضه وجزؤه فهذا البعض إما أن لا يكون مشتركاً كليهما تمام المشترك
 وبين نوع مما من له أو يكون مشتركاً كليهما أو لا يكون مشتركاً كليهما أو لا يكون مشتركاً كليهما
 المبينة له فيكون فصلاً للجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلاً للماهية في الجملة
 وإما أن أعني ما يكون مشتركاً كليهما تمام المشترك وبين نوع مما من له لا يجوز أن يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع المبين لتمام المشترك والآن كان جنساً إذاً خلاف القسم الأول
 لأن ذلك النوع مما من للماهية أيضاً فلا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فلهنا تمام
 مشترك ثان ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الأول لأن هذا النوع الذي هو بازاء
 تمام المشترك مما من له فهو وجد فيه إسكان محمول عليه لأن الكلام في الأجزاء المحمولة فلا يكون
 مبايناً له فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الأول لم يكن إذاً قبل أن
 بعض تمام المشترك الذي كلاً مناهية إما أن يكون مشتركاً كليهما تمام المشترك الثاني وبين نوع
 مما من له أولاً فالثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والأول إما أن يكون تمام
 المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض
 كما عرفت وإما أن يكون بعضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اتجه أن يقال لم لا يجوز
 أن يكون هذا الثالث بعينه هو الأول بأن يكون بازاء الماهية نوعاً مبايناً ومبايناً للماهية
 أيضاً يشاركها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام
 المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في
 كل من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصل جنس وهذا الاعتراض
 مما لا مدفع له إلا إذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون للماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزءاً
 للآخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل والتسليم بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية
 إذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع مما من الأنواع المبينة لها فإما أن لا يكون مشتركاً كليهما
 وبين نوع مما من لها كان مميزاً لها عن جميع المبينات وإما أن يكون مشتركاً كليهما وبين غيرها
 لا يمكن لا يكون تمام المشترك بينهما فلهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً كليهما الماهية وبين
 جميع ما عداهما من جملة الماهيات ماهية بسيطة لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميزاً
 للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلاً للماهية فان قلت فعلى هذا
 ينحصر أجزاء الماهية في القليل وحده لأن جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ما عداهما

كما ذكرتم فيكون مميزا للماهية عملا لا يشار كها فيه فيكون فصلا لها قلت لا يكفي في كون الجزء
فصلا للماهية مجرد تميزها في الجملة بل لابد أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر (قوله)
أو ينتهي إلى بعض تمام المشترك مساو له (أقول) الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي إلى تمام
المشترك يساو به بعض تمام المشترك (قوله) وإن لم يكن لها جنس (أقول) وذلك بان تركيب
الماهية مثلا من أمرين متساوين وبينهما وبين الماهية فيكون كل واحد منهما فصلا لها
فانحصار أجزاء الماهية في الجنس والفصل بان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا أو يكون
كلها فصلا وسيأتي ذكر هذه الماهية (قوله) الكلام في أجزاء المفردة (أقول) قد يناقش
حينئذ في أنه كيف يعد الجسم النامي من الأجزاء المفردة مع كونه مركبا (قوله) لأن السؤال
بأي شيء هو إنما يطالب به ما يميز الشيء في الجملة (أقول) إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو كان
المطلوب ما يميزه في الجملة سواء يميزه عن جميع ما عداه أو عن بعضه وسواء يميزه ذاتيا أو
عرضيا فيصح أن يجاب بأي فصل يريد قريبا كان أو بعيدا كالناطق والحساس والثاني وقابل
الابعاد وأن يجاب بالخاصة أيضا وإذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة وضح
بالفصول المذكورة كلها وكذا إذا قيل أي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول
وأما إذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب بالاببعاد القابل للاببعاد الثلاثة وإذا قيل أي
جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للاببعاد والنامي أيضا وإذا قيل أي حيوان هو في ذاته
تعين الناطق للجواب (قوله) كما هيية الجنس العالي والفصل الأخير (أقول) إنما مثل به ما
لا يتناع تركبهم ما من الجنس والفصل معا والالم يكن الجنس العالي جنسا لها ولا الفصل
الأخير فصلا أخيرا فإذا فرض تركبهم ما من أجزاء وجب أن تكون تلك الأجزاء متساوية (قوله)
وإنما اعتبر القرب والبعيد (أقول) اعترض عليه بأن قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفاهيم
سواء كانت محقة الوجود أو لا فلا يكون تحقق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث به فالجواب
أن يقال اعتبار الانقسام إلى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميزة عن المشاركات
الوجودية فإن الماهية إذا تركبت من أمور متساوية كان تميز كل واحد منها للماهية كتميز الآخر
أما فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا ولا يلزم الترخيع بلا مرجح فلذلك خص اعتبار
الانقسام إلى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه أن الانقسام
الهامية يتصور في تلك الفصول أيضا فإنا إذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضنا ذلك
الجنس مركبا من أمرين متساوين فإن كل واحد من الأمرين المتساوين فصل مميز لذلك
الجنس عن جميع المشاركات الوجودية مميزة عن تلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية فقد
وجد أحوال الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية مختلفة في التميز فيمكن أن يقال
الفصل المميز للماهية عملا يشار كها في الوجود ميزها عن جميع المشاركات فهو فصل قريب
لها وإن ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالأولى الاقتصار على ما ذكره الشارح فإن تحقق

الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة
 ما عداه على المقاييس منه وأما التعريفات فالأولى بها شمولها للكل (قوله) فانه من مطارح
 الاذكياء (أقول) يعني أن الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساويين
 مما يليق به الاذكياء فيما بينهم ويطرحون عليه أفكارهم أي هو من المباحث الدقيقة التي
 يقتضي بها الاذكياء ويتعرضون لقوتها أو دفعها أو يعني أنه مما يطرح فيه الاذكياء ويوقع
 في الغلط كأنه منقاة تزل فيها أقدام أذهانهم والمقصود الإشارة إلى ما في الدلائل من الانظار
 أمافي الأول فبان يقال لا نسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض مطلقا
 بل انما يجب ذلك في الأجزاء الخارجة عن الماهية في الوجود العيني وأمافي الأجزاء المحمولة فلا
 لأنها أجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعا وأن يقال جازا احتياج كل منهما إلى
 الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور وجازا أن يحتاج أحدهما إلى الآخر دون العكس
 ولا محذور إذ لا يلزم من التساوي في الصديق التساوي في الحقيقة فإزان يكونا متخالفين
 بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من أحد الطرفين دون الآخر شيء من غير مرجع وأمّا
 في الدليل الثاني فبان يقال انما اختار أن أحد الجزأين يصدق عليه الجوهر وأن الجوهر خارج
 عنه أمّا قولك فلا يكون العارض بتمامه عارضا وأنه محل قلته استحضارته عنوة فان العارض
 للشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب أن يكون خارجا عنه بجميع أجزائه فان الإنسان اذا قيس إلى
 الناطق لم يكن عينه ولا جزاءه بل خارجا عنه وليس بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى
 القائم به لا يجوز أن لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين بكونه عيدا (قوله) كالفردية للألثة الخ
 وقوله كالكتابية بالفعل للإنسان وقوله كالسواد للزنجي هذه من المسامحات المشهورة في
 عباراتهم والأمثلة المطابقة هي الفرد والمكتب بالفعل والاسود لأن الكلام في السكّ
 الخارج عن ماهية أفراده فلا بد أن يكون محمولا على تلك الماهية وأفرادها السكّهم تسامحوا
 مذكروا مبدء المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود منه ونس
 على ما ذكرنا سائر ما تسامحوا فيها من أمثلة اسكليات (قوله) فان ما يمنع انفسكا كه عن الماهية في
 الجملة الخ (أقول) فيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمنع كل المعنى ان اللازم
 ما يمنع في الجملة انفسكا كه عن الماهية وحينئذ يدخل في اللازم كل عرض مفارق إذا لا بد اثبوت
 للماهية من علة فاذا اعتبرت تلك العلة كان ذلك العرض يمنع انفسكا كه عن الماهية في تلك
 الحالة وان كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن له معنى أصلا الا ان يقال المراد به الماهية
 من غير تقييد بشيء فيرد ان الماهية من غير تقييد بشيء هي الماهية من حيث هي فكيف
 تنقسم إلى الماهية الموجدة وإلى الماهية من حيث هي فالأولى ان يقال المراد بالماهية
 في تعريف اللازم الماهية الموجدة فاللازم ما يمنع انفسكا كه عن الماهية الموجدة
 وما يمنع انفسكا كه عن الماهية الموجدة اما أن يمنع انفسكا كه عن الماهية من حيث هي

أولاً قالوا لا لزوم للمساهية وهو الذي يلزمها مطلقاً أي في الذهن والخارج معاً والثاني لازم الوجود أي لازم المساهية الموجودة أي في الخارج ج أو في الذهن محققة أو مقدراً (قوله) ولو قال اللازم ما يمنع انفسكا كدفع الشيء الخ (أقول) انما لم يقل المستفاد ذلك لأنه قسم الكل بالقياس إلى ماهية أفراد ثلاثة أقسام أحدها ان يكون الكل نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون جزءاً لها وثالثها ما يكون خارجاً عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة إليها إلى جنس وفصل أراد ان يقسم الكل الخارج عنها بالقياس إليها إلى لازم وغير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام (قوله) فهو الذي يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللازم بينهما (أقول) لا بد في الجزم من تصوّر النسبة قطعا فاما ان يقال المراد ان تصوّره مع تصوّر ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقال تصوّرهما يقتضي تصوّر النسبة والجزم معاً (قوله) كتساوي الزوايا (أقول) اذا وقع خط مستقيم على مثل بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان هكذا

هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فاصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا

وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا



وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث متساوية لزاويتي قائمتين فتساوي الزوايا الثلاث في المثلث للقائمتين لازم لمساهية المثلث سواء وجدت في الذهن أو في الخارج ج لـ كن جزم العقل باللازم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين بل لا بد هناك من برهان هندسي (قوله) وههنا فنظر (أقول) حاصله ان التقسيم إلى البين وغير البين على ما ذكره ليس بحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان لازم المساهية منحصر فيها او من زعم ان مقصودهم منع الجميع لا الانفصال الحقيقي لم يأت بما يعتد به لقوات الانضباط حينئذ (قوله) لجواز توقفه على شيء آخر (أقول) يعني ان لازم المساهية اذا لم يكن تصوّرهما كافيا في الجزم باللازم بينهما وجب أن يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورهما ولا يجب أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه هو الوسط بل يجوز أن يكون شيئا آخر كالحدس واخواته وتوضيحه ان المحتاج إلى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية أولية فكأنه قال اللازم الذي بين المساهية ولازمها ما يديهي أولي واما كسبي نظري فيورد انه يجوز أن لا يكون نظرياً ولا أولياً بل يكون يديهيّاً مغايراً للاولى كالحسبي والتجربي والحسي فمن أراد حصر لازم المساهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج إلى الوسط بل يكفي بعدم كونه تصور اللازم مع تصوّر اللازم كافيا في الجزم باللازم وحينئذ يظهر الاحتصار وكون غير البين منقسماً إلى

نظري يفتقر الى الوسط والحاد يهيم يفتقر الى أمر آخر سوى تصور الطرفين والوسط (قوله)
 وقد يقال البين على اللازم (أقول) هذا هو اللازم الذهني المعتبر في الدلالة الاتزامية فان لزوم
 شيء بشيء إما أن يكون بحسب الوجود الخارجي على معنى أنه يمتنع وجود الشيء الثاني في
 الخارج منفكاً عن الشيء الأول كالحادث للجسم فان وجود الجسم يمتنع بدون الحادث
 فالحادث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوماً خارجياً وإما أن يكون بحسب الوجود الذهني على
 معنى أنه يمتنع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكاً عن حصول الشيء الأول فيه وحاصله أنه
 يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الأول ويسمى لزوماً ذهنياً وإما أن يكون بالنظر الى الماهية
 من حيث هي هي على معنى أنها يمتنع أن توجد بأحد الوجوهين منفكة عن ذلك اللازم بل
 إنما وجدت كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية
 من حيث هي هي يجب أن يكون لازماً ذهنياً لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب أن يوجد
 ذلك اللازم فيه أيضاً فيكون لازم الماهية لازماً ذهنياً قطعاً فيكون بيننا بالمعنى الخاص فلا
 يجوز انقسامه الى اللازم البين بالمعنى الاعم وغير البين قلت الواجب في لازم الماهية أن يكون
 بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدركاً
 مشعوراً به فان ماهية المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية
 لثلاثين ومع ذلك يمكن أن لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة المذكورة ففصل الاعم الجزم
 بثبوت الماهية المثلث فليس كل ما كان حاصل الماهية المدركة في الذهن يجب أن يكون مدركاً
 فان كون الماهية مدركة متصفة بحصولها هناك مع أنه لا يجب الشعور به واللازم من ادراك
 أمر واحد ادراك الأمور غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما
 الجزم باللازم بينهما وأن لا يكون كذلك فصيح الانقسام الى البين بالمعنى الاعم وغير البين
 ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصور اللازم أي الماهية تصور فيكون بيننا بالمعنى الخاص
 وأن لا يكون بهذه الحقيقة (قوله) والمعنى الأول أعم (أقول) اعترض عليه بأن المعتبر في الأول
 هو كون تصوريهما كافيين في الجزم باللازم والمعتبر في الثاني هو كون تصور اللازم كافياً
 في تصور اللازم وبهذا المقدار لم يتبين كون الأول أعم اذ ربما كان تصور اللازم كافياً
 في تصور اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم باللازم فلا بد انفي ذلك من دأبل نعم
 لو فسر البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور اللازم كافياً في تصور اللازم مع الجزم باللازم كان
 المعنى الثاني أخص من الأول بلا شبهة كما لم يثبت هذا التفسير في كلامهم (قوله) فقوانا
 فقط يخرج الجنس والعرض العام (أقول) وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس
 وما فوقه لكن الفيد الأخير يخرج الفصول مطلقاً أي فصول الانواع والاجناس فذلك
 استند اخراج الفصول اليه (قوله) وغيرها يخرج النوع الخ (أقول) خروج النوع من هذا
 الفيد مما لا شبهة فيه وكذا يخرج فصل النوع كالتالقي وأما فصول الاجناس أعني الفصول

البعيدة للانواع فيخرج بالقييد الاخير (قوله) وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات
(أقول) الماهيات اما حقيقية أي موجودة في الاعميان واما اعتبارية أي موجودة في الالوهة
أما الحقيقية ذاتها فالتعريفات ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لا تناسب الجنس بالعرض
العام والفصل بالخاصة فتعبر التعريفات بحدودها ورسوماها المسماة بالحدود والرسوم
الحقيقية واما الاعتباريات فلا اشكال فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما
جنس ان كان مشتركا واما فصل ان كان مميزا ولم يكن مشتركا وكل ما ليس داخل في مفهومها
فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسوماها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية (قوله)
حصلت مفهوماتها أولا ووضعت اسمائها بازائها (أقول) كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في
مباحث الجنس في كتاب الشفاء (قوله) فتكون هي حدودا (أقول) أي هذه
التعريفات التي هي تفصيل لتلك المفاهيم التي وضعت الاسماء بازائها حدودا اسمية
للكليات لرسوما اسمية لها نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعة لمفاهيم آخر ملزمة مساوية
لهذه المفاهيم المذكورة في هذه التعريفات اسكانت رسوما اسمية لها (قوله) وفي تمثيل
الكليات (أقول) قد سبق انهم قد يتسامحون فيذكر واد النطق مثلا ويريدون به الناطق
والمصنف ترك المساحة تنبيه على تلك الفائدة (قوله) والنطق والفعل والمشي لا يصدق على
افراد الانسان بالمواطاة (أقول) بل النطق يصدق على افراده أعني نطق زيد ونطق عمرو ونطق
خالد بالمواطاة فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذا اشتق منه
الناطق أو ركب مع ذو كان ذلك المشتق أو المركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لحمله عليها
بالمواطاة وقس عليه الضحك والمشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة أقسام حرك
المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الاخيرين واحدا كان جعلهما
قسما واحدا أولى (قوله) فيكون أقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة (أقول) هذا
في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون معتبرا في كل واحد من أقسامه فاللازم اذا قسم الى
خاصة وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق
اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة
والعرض العام الاسنان وقعا قسمين لازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين
للمفارق في أقسام الكلي الخارج أربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره في قسمين
وجب عليه ان يقسمه أولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم
والمفارق فيظهر انحصار الكلي في خمسة أقسام وقد يعترض ان اللازم ينقسم الى
الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هيته واحدة وعدم الاختصاص بها
والمفارق انقسم اليهما بهذا الاعتبار أيضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يخص
بما هيته واحدة وان مفهوم العرض العام فيهما لا يخص بما بل يعهما وغيرهما فقد رجع

محصل الاقسام الاربعة الى معنيين مطابقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق وصار الكل
 الخارج عن الماهية منحصرا فيهما فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ
 محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالسارح نظر في الظاهر فيكم بعدم صحة التفرع
 والمصنف كانه نظر الى زبدة الاقسام في المال فلذلك فرغ على تقسيمه الانحصار في الخمسة
 (قوله) في مباحث السككي والجزئي (أقول) ذكر الجزئي ههنا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان
 ليس له صاحب هذا الفن غرض متعاق بالجزئيات فلا يبحث له عن احوال الجزئي لانه تصور
 مفهومه اعني الحقيق الذي مضى والاضافي الذي سلكه و بين النسبة بين مفهوميه تقيما
 للتصور برور بما يبين النسبة بين الاضافي والسككي اخصا توضيحاً لتصوره (قوله) اما ان يكون
 متمنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه (أقول) هذا الامكان هو الامكان العام مقيدا
 بجانب الوجود فيقابل الممتنع كما ذكره ويتناول الواجب كما سيذكره اعني قوله والاول
 كالباري فلا يتجه ان يقال ان اراد الامكان العام كان متناولا للممتنع لا مقابله وان اراد
 الامكان الخاص فلا يندرج تحته الواجب والخاص بل ان السككي اتماما ودوم في الخارج وهو
 قسمان متمنع الوجود فيه وممكن الوجود فيه و اتمام وجود غير متعدد الا افراد وهو ايضا قسمان
 و اتمام وجود متعدد الا افراد وهو ايضا قسمان فانحصرا اقسام السككي في ستة (قوله) كالسكوكب
 السيار وقوله كالنفس الناطقة (أقول) هذان مثلا ان السككي المتناهي الافراد وغير المتناهي
 الافراد وموقع في المتن من السكوكب السبعة السيارة والنفوس الناطقة فمثلا ان افراد
 السككيين المذكورين (قوله) على مذهب بعض (أقول) يعني على مذهب من قال بقدم العالم فان
 النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده (قوله) فانه لو كان المفهوم من أحدهما
 (أقول) أي الحيوان والكل فانه اذا ظهر التغير بين مفهوميهما ظهر التغير بين كل منهما وبين
 لمجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان اعني الجوهر العاقل لا يبعدا التام
 الحساس المتحرك بالارادة امر بهرضه في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانع من الشركة
 فتسببه هذا العارض المسمى بالسكية الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البياض العارض
 للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض البيض المحمول بالواطأة على الثوب كان
 هناك معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم البياض ومجموع المركب من المعروض
 والعارض كذلك اذا اشتق من السكية السككي المحمول بالواطأة على الحيوان كان هناك
 ايضا معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم السككي ومجموع المركب من المعروض
 والعارض وكان مفهوم البياض من حيث هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزأه بل هو مفهوم
 وخارج عنه صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره كذلك مفهوم السككي ليس عين مفهوم
 الحيوان ولا جزأه بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من
 المفومات التي تعرضها السكية في العقل (قوله) فالاقل الخ (أقول) يعني مفهوم الحيوان من

حيث هو وقيل عاينه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فعلى هذا القياس اذا
قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق اذن بين مفهوم
الكلبي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروف
لمفهوم الكلبي أو صالح لكونه معروضا له كلى طبيعي ومن حيث هو معروف لمفهوم الجنس
أو صالح لكونه معروضا له جنس طبيعي فقد اعتبر في الطبيعى صلاحية المعارض مع المعروف
فلا اشكال واذا اعتبر المعارض معه بطريق القيدية دون الجزئية كافي العقلي فلا يلزم اتحاد
الطبيعى والعقلي أيضا (قوله) لان المنطقي انما يبحث عند (أقول) بعنى انه يأخذ مفهوم الكلبي
من حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه أحكاما لا تكون تلك الأحكام عامة شاملة
لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلبي (قوله) اذا السكينة انما هى مبدأه (أقول) أى مبدأ الكلبي
وأراد بالمبدأ المشتق منه فان نسبة السكينة الى الكلبي كنسبة الضرب والضاربية الى الضارب
(قوله) والكلبي الطبيعى موجود في الخارج (أقول) أى قد يكون موجودا فيه لان كل كلى
طبيعى موجود في الخارج اذ من الكميات الطبيعية ما هو ممتنع الوجود كشرى بك البارى وما
هو معدوم يمكن كالتقاء (قوله) وهذا مشترك (أقول) من يذهب ان البحث عن وجود الكلبي
الطبيعى أيضا خارج عن الفن وهو من مسائل الحكمة الالهية (قوله) فلا وجه (أقول) قيل
الوجه ان بيان وجود الكلبي الطبيعى يكفيه أدنى اشارة مع ان معرفة وجوده نافعة في الامثلة
الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا تنفع فلذلك استحسن ايراد
الاول وترك الاخيرين (قوله) فان لم يصدق على شئ أصلا فهو متباينان (أقول) اعترض عليه
بان الاشئ واللا يمكن بالامكان العام لا يصدقان على شئ أصلا في الخارج ولا في الذهن فان جعلنا
متباينين وجب أن يكون بين تعريضهما تبان جزئى على ما سياتى وهو باطل لان الشئ واللا يمكن
العام متساويان وان لم يجعل لهما من المتباينين فقد دخل في تعريضهما ما ليس منهما ما أوجب
بتخصيص الدعوى بالكميات الصادقة في نفس الامر على شئ أو أشياء أو التي يمكن صدقها
كذلك فيخرج الكميات الفرضية التي تمتنع صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء خارجا
وهذا ممكنه قيل الكميات اللذان يصدق كل منهما على شئ بحسب نفس الامر ينحصران
في الاقسام الاربع وتعميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الأغراض
المطلوبة من الفن ولا غرض لهم في الكميات الفرضية بل في الكميات الموجودة أصالة أو
الصادقة في نفس الامر على شئ تبعا ولا يمكن أيضا ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك
الاحكام (قوله) فان صدق قافهما متساويان (أقول) المقترن بهما صدق كل منهما على جميع
افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق قافهما في زمان واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع
امتناع اجتماعهما في زمان واحد وبقا يقال التساوى انما هو بين النائم في الجملة والمستيقظ
في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ

في حال التوهم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يظن أنه ناشئ في الجملة فالمساويان يصدق
 على كليهما على جميع أفراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وليس على ذلك الصدق المعتبر
 في التوهم مطلقا والعموم من وجه (قوله) وإنما اعتبر النسب بين السكاكين (أقول) يعني أن
 السكاكين يتحقق بينهما النسب الاربع على معنى أنه يوجد كليات مخصوصان بينهما تباين وكليات
 آخران بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في السكاكين مطلقا الاقسام الاربع وأما السكاكين
 والجزئي فلا يوجد فيهما الاقسام فقط وفي الجزئيين الاقسام واحد فلو قال المفهومان المتساويان
 الى آخر التفسير لم يمتدحهم جريان جميع هذه الاقسام الاربع في كل واحد من الاقسام الثلاثة
 فلما قال السكاكين علم أن ليس حال القسمين الأخيرين كذلك والاكثار كان التخصيص لغوا فان
 قلت قد علم مما ذكر عدم جريان النسب الاربع فيهما لكون لم يعلم ماذا فيهما من تلك النسب
 قلت يعلم ذلك بالماضي بآدنى التفات على أن المفهوم والاصلي معرفة احوال النسب السكاكين
 بعضها مع بعض (قوله) فانهم لا يكونان الاعتباريين (أقول) فان قلت هذا الضاحك وهذا
 السكاكين جزئيان متصادقان فلا يكونان اعتباريين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا
 مثلا وبهذا السكاكين همرا فلهذا جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلا فليس
 هناك الجزئي حقيقي واحد هو ذات زيد ~~لكنه~~ اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك واخرى
 اتصافه بالسكابة وبذلك لم يمتدح الجزئي الحقيقي تعددا حقيقيا ولم يتغير تغاير حقيقيا بل
 هناك تعدد تغاير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئيين المتغايرين تغاير حقيقيا كما هو
 المتبادر من العبارة فلا في جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات
 والاعتبارات جزئيات متعددة لزم أن يكون الجزئي الحقيقي كليا فاننا اذا أشرنا الى زيد به هذا
 السكاكين وبهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير
 جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا
 من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعيا وأمثال هذه الاسئلة تخيلات يتعظم
 بها عند الامامة ويقتضح بها عند الخاصة نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا (قوله)
 والا لكان بعض اللا انسان ليس بلاناطق فيكون بعض اللا انسان ناطقا (أقول) اراد عليه
 ان صدق بعض اللا انسان ليس بلاناطق لا يلزم صدق بعض اللا انسان ناطق لمسايق
 من أن السالبة المعنوية المحمول أعظم من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى ان صدق قولنا ليس
 زيد بلا كاتب لا يلزم صدق قولنا زيد كاتب لجواز أن يكون زيدا معدوما فلا يكون كاتب ولا
 لا كتابا والسرفي ذلك أن لا يجاب بـ يلزم وجود المحكوم عليه ضرورة أن ثبوت مفهوم
 وجودي أو معدومي شيء يلزم وجود ذلك الشيء فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبة
 المعنوية والموجبة المحصلة متلازمان كما سيأتي والحال فيما نحن فيه كذلك لان اللا انسان صادق
 على موجودات حقيقة كالفرس وغيره فلهذا لا يجيب ذلك ففعلنا اذ ليس الكلام في خصوص

هذا المثال بل في نقيض المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق نقيضا هما على شيء أصلا فهذه الاشياء يتم
البرهان قطعا كنقيض الشيء والممكن العام فان الشيء والممكن العام لما وجب صدقهما على
كل مفهوم بحسب الاصطلاح منع صدق الاشياء واللا يمكن بحسبها على مفهوم من المفهومات
فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لا يمكن اصدق نقيضه وهو بعض الاشياء ليس بلا يمكن فيكون
بعض الاشياء ممكنا متجها المنع المذكور فان قلت مفهوم الممكن نقيض مفهوم اللا يمكن فاذا لم
يصدق أحدهما على شيء وجب أن يصدق عليه الآخر والا لارتفع النقيضان معا وهو محال
بديهي فان أورد عليه المنع كان مكابرة غير مسموعة قلت هذان المفهومان متناقضان اذا
اعتبر في أنفسهما هكذا نفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء وأما اذا اعتبر صدقهما على
شيء حصل هناك قضيتان موجبتان أحدهما معدولة والآخرى محسلة كقولنا لا شيء ممكن
وفريد لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لا صدق سلبه
عليه ولا شك ان المتساويين اعم بر صدقهما على شيء اذ هي جمع التساوي الى موجبتين
كائتيم وأطراف القضايا اعتبر في الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل
ناطق انسان فقد اعتبر صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل لا انسان لا ناطق فقد
اعتبر صدق اللا ناطق على ذات اللا انسان فاذا أخذت نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب
صدق اللا ناطق عليه وهو معنى قولنا بعض اللا انسان ليس بلا ناطق لا صدق الناطق عليه لان
الناطق نقيض اللا ناطق في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لافي حالة اعتبار صدقه
عليه فقد اشتبه عليك نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار الصدق فوضعت أحدهما
مكان الآخر فالمنع منه بلا مكابرة والمخلص أن يقال اننا أخذنا نقيض المتساويين باعتبار الصدق
على شيء فيكون نقيضا هما سلبين هكذا كل ما ليس بانسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق
فهو ليس بانسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي
وجود الموضوع بخلاف المعدولة الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا أيضا ان تخص البحث بما
اذ لم يكن المتساويان شاملين لجميع الاشياء ذهنا وخارجا فان نقيضهما حادثة صدقهما على
وجودات خارجي أو ذهني فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد لا نقول
تعميمها انما هي بحسب المقام سدوايس انما يادع عرض في معرفة أحوال نقائص الامور
العامه اذ ليس في العلوم الحكيمة قضية موضوعها أو محمولها نقيض الامور الشاملة وهذا الفن
آلة لتلك العلوم فلا بأس باخراجها عن قواعد بل اعتبارها يوجب اختلالا في حصر النسب كما مر
وفي تساوي نقيض المتساويين كما ذكرنا آنفا وفي كون نقيض الاخص أعم من نقيض الاعم
الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال يوجب تكلفات بعيدة (قوله) اما الاول فلانه لو لم يصدق
نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اصدق عين الاخص على بعض ما يصدق
عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم (اقول) يرد عليه الاعتراض المورد على نقيض

المتساويين كما اشترنا اليه فاذا قلت لولم يصدق كل لا شيء لا انسان اصدق بعض الاشياء ليس بلا
 انسان فيلزم صدق بعض الاشياء انسان اتجه أن يقال السالبة المعادلة المحمول أعم من
 الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما مروا أن تمسكت بأن الانسان مثلا نقيض الا انسان فاذا
 لم يصدق أحدهما على شيء صدق الآخر عليه والا ارتفع النقيضان رتبة من أن نقيض
 مفهوم في نفسه يغاير نقيضه باعتبار صدقه والمخلص ما مرفقأمل (قوله) في صدق الاخص على
 كل الاعم بعكس النقيض (أقول) يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل نقيض المحمول
 موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان الموجبة الكمية تنعكس كنفسها على هذه الطريقة
 والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا
 يصدق عكسها موجبة كلية ولا جزئية لعدم الموضوع فيه ودفعه ما مرفقأن قلت عكس
 النقيض على هذا الطريق يعمى لم يقل به المصنف كما سيأتى فكيف يستدل به على اثبات ما ادعاه
 وأيضا الاستدلال به بان يعمى لم يتبين به بدو واجب بأن الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك
 الطريقة ولم يكتف أيضا بعكس النقيض في الاستدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند
 المصنف أيضا وأما قولك هذا ان يعمى لم يتبين به بدو واجب ان العكس المذكور قرر به من الطبع
 يكفيه أدنى تنبيه (قوله) تسامح (أقول) أجيب بأن المدعى كون نقيض الاعم مطاقا أخص
 مطلقا من نقيض الاخص وما جده جزأ من الدليل هو تفسيره ويرى لا يدعى لا عينه فهو
 بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى
 عليك أن المقصود تفصيل المدعى الى جزأين استدلال على كل واحد منهما على حدة فالأولى
 أن يجعل تفسيره و يقال أى يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم
 من غير عكس ففي الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة (قوله) وانما قيد
 التباين بالكلية (أقول) حاصله أنه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين
 بين نقيضى امرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعى وهو ان ليس بين ذين تلك النقيضين عموم
 أصلا لا مطلقا ولا من وجه لاحتمال أن يكون ذلك التباين الثابت بينهما تباينا جزئيا وأنه
 يجمع العموم من وجه لانه أحد فرديه (قوله) فيندفع الاشكال (أقول) لان المدعى انتفاء
 لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا ينافى انتفاء اللزوم لجواز أن لا يثبت العموم في
 محل آخر فلا يكون العموم لازما للنقيضين المذكورين مطلقا (قوله) أو نقول (أقول) يعني
 ان دعوى نسبة العموم بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا أورد السابها هنا كان رفعها
 لايجاب الكل فيكون سالبة جزئية وصدقها لا ينافى صدق الموجبة الجزئية (قوله) فاعلم أن
 النسبة بينهما المبينة الجزئية (أقول) لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين الكميات
 في الأربع لا نقول المبينة الجزئية منحصرة في المبينة الكلية والعموم من وجه فاذا
 قيل ان النسبة هنالك هي المبينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مبينة كلية

وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كيان بينهما نسبة خارجة عن الأربع (قوله) فلان قيد فقط
لا تأمل تحته (أقول) أجيب عنه بأن معنى كلام المصنف ان احدا المتباينين يصدق مع نقيض
الآخر فقط أى لا يصدق مع عين الآخر فصدق احدا المتباينين مع نقيض الآخر ظهر صدق أحد
النقيضين بدون النقيض الآخر وعدم صدق احدا المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق
نقيضه مع عين الآخر فنحجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من نقيض المتباينين بدون الآخر
فقد فقط لا بد منه وليس معناه ان المباين الآخر لا يصدق مع نقيض الأول والا لكان فاسدا
لا خالبا عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقا مذهب للمطالع اذ
حاصله ان قيد فقط منضم الى ما تقدم يقيد معنى صدق كل من المتباينين مع نقيض الآخر
الا ان ترك اللفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود افادة ظاهرة الى ايراد هذا القيد المحوج
الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكاف ظاهرا لكان الخلال حينئذ متعلق
بالعبارة دون المعنى (قوله) وانت تعلم ان الدعوى الخ (أقول) أجيب عن ذلك بأن معنى
قوله نقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا ان النسبة بين هذين النقيضين هي التباين الجزئي
مجردا عن خصوصية كل واحد من فرديه أعنى التباين السكلى والعموم من وجهه اذ لو كان
التباين الجزئي بينهما فى جميع الصور فى ضمن احدى الخصوصيةين كالتباين السكلى مثلا لكان
النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس والانسان أو بين الحيوان
والا يصدق هو التباين الجزئي مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال النسبة بين الأولين هو التباين السكلى
وبين الآخرين هو العموم من وجهه ويعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي فى الموضعين ولا شك
ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بأن يبين أن نقيض المتباينين قد لا يتصادقان أصلاً وقد يتصادقان
فلا يكون التباين الجزئي بينهما مفيداً بخصوص التباين السكلى فى جميع الصور ولا بخصوص
العموم من وجهه فى جميعها بل يثبت فى بعضها فى ضمن المباشرة السكلية وفى بعضها فى ضمن العموم
من وجهه فالنسبة بين نقيض المتباينين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من
فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قيل ان المصنف بين ان نقيض الاخرين الذين
بينهما عموم من وجه قد يتباينان فى بعض الصور تبايناً كلياً وظاهراً ان بينهما قد يكون عموم
من وجهه كالاحيان والاداء يصدق فاذا ضم ذلك الى ما ذكره فى نقيض المتباينين من صدق
عين كل واحد منهما مع نقيض الآخر فانه جارٍ فيما أبيناً ظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئي
مجردا عن خصوصية كل من فرديه أو نقول نفي أولاً أن يكون النسبة بينهما هي العموم
من وجهه لان الوهم يتبادر الى أن النسبة بين النقيضين هي العموم من وجهه أيضاً بالغ فى
نفيه حيث ضم اليه نفي العموم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره
فى نقيض المتباينين بعينه لان نقيضهما ما ان لم يتصادقا على شئ أصلاً كنقيض الاعم وعين
الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد

من العينيين مع تقييد الآخر وأيا ما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم أن المصنف أهمل النسبة
بينهما وهو بصددها (قوله) و بازائه السكلي الحقيقي وقوله و بازائه السكلي الإضافي الخ
(أقول) فإن قلت المتبادر مما ذكره أن السكلي أيضا له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والآخر
إضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لأن الامتياز بين معنيي الجزئي وكون أحدهما حقيقيا
والآخر إضافيا أمر مكشوف على ما بينه وأما السكلي فليس يظهر له معنيان متميزان كذلك
فإن معناه المتقدم الذي سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين
ولاشك أنه أمر نسبي لا يعقل للشيء إلا بالقياس إلى كثيرين فإن أراد بالسكلي الإضافي هذا المعنى
فليس للسكلي إذن معنيان وإن أراد به معنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله
وهو الأعم من شيء ومعناه أنه الذي يندرج تحته شيء آخر ولا يعني بالأندراج ما يكون مندرجا
بمجرد الفرض حتى يرجع إلى المعنى الأول بعينه بل ما يكون بحسب نفس الأمر فالسكلي الحقيقي
ما صلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الأندراج في نفس الأمر أولا
والسكلي الإضافي ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر فيكون أخص من السكلي الحقيقي
قطعا بدرجتين الأولى أن السكلي الحقيقي قد لا يمكن الأندراج شيء تحته كما في الكميات الفرضية
ولا يتصور ذلك في الإضافي والثانية أن السكلي الحقيقي ربما أمكن الأندراج شيء تحته وإن لم
يندرج بالفعل لاذنهنا ولا خارجا ولا بد في الإضافي من الأندراج بالفعل وإنما خص هذا
المعنى بالإضافي لأن الإضافة فيه أظهر من الإضافة في المعنى الأول وسمى الأول بالحقيقي لكونه
مقابلا للجزئي الحقيقي على أن صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها
إضافية وإن كان تعقلها موقوفا على تعقل الغير كما أن تعقل المنع من فرض الاشتراك بين كثيرين
موقوف على تعقل الغير مع أنه ليس إضافيا لأن تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وحقيقة يكون
تسميته بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الإضافي ما يندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي
الإضافي ما أمكن الأندراج تحت شيء كان السكلي الإضافي ما أمكن الأندراج شيء تحته فيكون أيضا
أخص من السكلي الحقيقي لكن بدرجته واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض
الأندراج تحت شيء آخر حتى يلزم أن السكلي الإضافي ما أمكن فرض الأندراج شيء تحته فيرجع
إلى المعنى الحقيقي كما مر وإنما لم يصح تسميته بالجزئي الإضافي بما ذكرنا لأنه لا يقال لا فرض أنه
جزئي إضافي للإنسان مع إمكان فرض الأندراج فقامت لئلا يتضح لك أن الحق أن السكلي أيضا له
مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي تقابل العدم للأكس وليس توقف تعقله
على تعقل الغير مستلزما لكونه إضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما إضافي
يقابل الجزئي الإضافي تقابل التضاد وان الحال بين السكليين في النسبة عكس ما بين الجزئيين
فالسكلي الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعم من الحقيقي كما سنبينه (قوله)
وفي تعريف الجزئي الإضافي نظرا لأنه أي الجزئي الإضافي والسكلي الإضافي متضادان لأن معنى

الجزئي الاضافي الخاص ومعنى السكلي الاضافي العام (أقول) وذلك لما عرفت أن معنى
الجزئي الاضافي هو المندرج تحت غيره وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى السكلي الاضافي
هو المندرج تحته شيء آخر وهو معنى العام بعينه فالخاص والجزئي الاضافي بمعنى
واحد وكذلك العام والسكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك أن الخاص والعام متضايقان
مشهوران كلاب والابن وان الخصوص والعوم متضايقان حقيقة كالبوة والبنوة
والمتضايقان لا ينفصلان الا بما فلا يجوز أن يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا لكان تعقله
قبل تعقله ضرورة أن تعقل المعرفة وأجزائه مقدم على تعقل المعرفة فان قلت المذكور في
تعريف الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو بمعنى السكلي الاضافي حتى يلزم ذكر أحد
المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايق
مع أن المقصود بالاعم والاختصاص ههنا هو العام والخاص لا معنى التفضيل والزيادة في العموم
والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعناه
فيلزم تعريف الشيء بنفسه وبمتضايقه معا وعلى الأول يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف
تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفة
متضايقه فالخلل في التعريف من وجهين أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على
معرفة نفسه والثاني تعريفه بمتضايقه أو بما يتوقف على معرفته متضايقه ولا شك أن الخلل الأول
أقوى من الثاني فالأولى أن لا يقتصر على الثاني وحده وأيضا يلزم أن لا يكون تعريفه بالخاص
من شيء كما ذكره الشارح مما لا شمله على الخلل الأول قطعا هذا وقد قيل في جواب
النظر أن المصنف ذكر المتضايقين معا أعني الخاص والاعم في تعريف شيء واحد هو الجزئي
الاضافي ولا محذور في ذلك وليس بشيء لأن هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو
الخاص ومعنى السكلي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة كما عرفت وان
لم يسلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي
بل أراد ذكرهم من أحكامه يمكن أن يستنبط منه له تعريف وحيفة قد يدفع الاشكالان
هما الا أن المقام يدل على قصد التعريف ظاهرا (قوله) وهذا منقوض بواجب الوجود (أقول)
أي بذاته المخصوصة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر وأجيب عن هذا النقض بأن مناط
السكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الوجود المعين الذي هو الواجب
الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية قبل لا يعقل الوجود تفرضا كلمة
محصرة في شخص ورتباً أن معنى الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن لم ينع وهذا معنى قولهم
كل مفهوم اما أن يمنع الخ اذا لم يدو به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل
في الذهن ولا على إمكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي هذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى
وأيضا الممتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية (قوله)

فانه يمتنع أن يكون كليا (أقول) قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئين وبما ذكرته النسبة بين
الكليين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من السكليين فالبيان أن الجزئي يمنع
والسكلي لا يمنع وأما النسبة بين الجزئي الإضافي وبين كل واحد من بينهما فالعموم من وجهه لصدق
الجزئي الإضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق
السكلي على السكليات المتوسطة (قوله) لأن نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة (أقول)
نوعيته هذا النوع نسبة وإضافة بينه وبين أفرادها فليس يعتبر فيها الحقيقة فإفراده
ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الأفراد فلذلك سمى بالحقيقي وأما النوع الآخر أعني الإضافي
فلا بد في نوعيته من اندراجهم مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضائفا له وبيان ذلك أن الجنس
لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو
فلا شك أن كل واحدة من تلك الماهيتين المندرجتين تحتها موصوفة بأن يقال عليهما وعلى
غيرهما الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لهما بالقياس إلى الجنس الذي اندرجت
فيه كما أن صفة النسبية ثابتة للجنس بالقياس إلى ما اندرج تحته من الماهيات التي هي أنواع
له فالجنس والنوع المندرج تحته متضايقان كالأب والابن (قوله) لأنه جنس السكليات فلا تتم
حدودها إلا بذكره (أقول) هذا إشارة إلى ما سبق من أن المذكور في تعريفات السكليات
حدودها مبنية على الرسوم كما توهم وإذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد حينئذ
من ذكر الجنس أعني السكلي ههنا رعاية لطريقة القوم في تعريف السكليات وإذا اعتبر السكلي
في مفهوم النوع الإضافي كان فيه إضافتان أحدهما بالقياس إلى ما تحته من أفرادها لكونه
كليا والآخر بالقياس إلى الجنس الذي فوقه كما بينا والنوع الحقيقي فيه إضافة واحدة
بالقياس إلى ما تحته فقط كما عرفت (قوله) فإن الجنس لا يقال عليهما وعلى غيرها في جواب ما هو
(أقول) الجنس كالحيوان مثلا وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة
كالضاحك وعلى العرض العام كالماشي ~~يكن~~ لا في جواب ما هو إذ ليس الحيوان تمام
المشترك ولا ذاتا هي هذه الثلاثة وكل واحد منهما وان كان ماهية وكليا يقال عليه وعلى غيره
الجنس لكن لا في جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الإضافي بهذا القيد (قوله) وهو النوع
المقيد بالشخص (أقول) أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع الشر كفيه
في زيد مثلا الماهية الإنسانية وأما آخره صار زيدا مانعا عن وقوع الشر كفيه وذلك الأمر
يسمى تعيينا وتشخصا (قوله) يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما
يصدق على زيد أو على التركي بواسطة حمل الإنسان عليهما (أقول) وذلك لأن الحيوان مالم يصير
إنسانا لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس بإنسان لا يحمل عليه أصلا (قوله)
فباعتبار الأولية في القول يخرج الصف عن الحد (أقول) هذا القيد وان أخرج الصنف
عن الحد أخرج النوع عنه أيضا بالقياس إلى الاجتماع البعيد فليزوم أن لا يكون الإنسان نوعا

للجسم النامي ولا للجسم ولا للجسم مع انه يسمى نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع
 التي فوقه وايضا النوع لما كان مضاهيا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من
 اعتبار في الجنس ايضا والالم يكن مضاهيا له فيلزم أن لا تكون الاجناس البعيدة أجناسا
 للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى أن يترك قيد الاولية ويخرج الصنف بعيدا آخر
 ويقال النوع الاضافي كلى مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو
 (قوله) والالكان النوع الحقيقي جنسا (أقول) وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام
 ماهية جميع أفرادها فلو فرضنا أن فوهه كليا آخر هو أيضا تمام ماهية أفرادها لم يمكن أن
 يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها والالكان الكلى الذي تحته المشتمل
 عليه مع زيادة مشتملا على أمر زائد على حقيقة أفرادها فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنف هذا خلاف
 فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا
 حقيقيا وانه محال وتوضيحه أن الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفرادها فلو فرضنا ان
 الحيوان مثلا كذلك لوجب أن يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم
 أن يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان
 تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزءا لاخرى لم يكن شيء منهما تمام
 ماهية بل جزءا منها وان كانت احدهما جزءا لاخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحينئذ ان كان
 الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة صنفه فالاشتغال على
 أمر كلى زائد على ماهية أفرادها وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان
 الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر أن النوع الحقيقي لا يكون
 فوقه نوع حقيقي ولا تحته وأما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز أن يكون تحته
 كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز أن يكون فوقه لان النوع الاضافي ام نوع حقيقي واما الجنس
 والنوع الحقيقي لا يجوز أن يكون فوق شيء منهما المأمور ويجوز أيضا أن لا يكون النوع الحقيقي
 تحت نوع اضافي أصلا كالعقل على ما سبأ في النوع الحقيقي مقيسا الى النوع الحقيقي لا يكون
 الامفرد او مقيسا الى النوع الاضافي امام فرد واما سافل والاضافي مقيسا الى الحقيقي امام فرد
 ان لم يكن تحته نوع حقيقي أيضا كالانسان واما عال كالحیوان واما الاضافي مقيسا الى
 الاضافي مراتبه أربع وانما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعيا في الرتبة نظرا الى ان
 الافراد باعتبار عدم الترتيب ففيه ملاحظة الترتيب علما كما كان في غيره ملاحظة الترتيب
 وجودا (قوله) ان قلنا ان الجوهر جنس (أقول) هذا المثال انما يتم بشيئين أحدهما ان
 العقول العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس لها (قوله) كذلك الاجناس قد
 ترتب تصاعدا (أقول) اشار بملاحظة قد الى ان الترتيب في الاجناس كما لا يجب
 في الانواع أيضا فكلما يكون نوع اضافي لانوع فوقه ولا نوع تحته فيكون نوعا مفردا غير واقع

في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكون جنسا مفردا ليس واقعيا في
سلسلة الترتيب فقل هذا ينبغي أن لا يبعد من المراتب ويحل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله
بعضهم إلا أنهم تسامحوا فعدوه من المراتب انظر الى ما ذكرنا من ان اعتبار افراده يخرج
الى ملاحظة الترتيب عدما وانما قال في النوع متازلة وفي الاجناس مصادمة لان ترتيب
الانواع هو ان يكون هذا النوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته
لان نوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه فان شئ انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع
وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت
جنس وجنس جنس وجنس جنس ولا شك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية
الشيء بالقياس الى ما تحته فان شئ انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا
فيكون الترتيب على سبيل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع الاسفل من مراتب
الانواع مبان لجميع مراتب الاجناس فانه لا يكون النوعا حقيقة فيستحيل أن يكون جنسا
وان الجنس العالي يباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل أن يكون نوعا
وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والاسفل
معموم من وجه وعليه يستخرج الامثلة (قوله) لا يقال (اقول) فسد عرفت ان التمثيل الاول
مبنى على اتفاق القول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف
على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل محتملها والجواب ان
المقصود من التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذلك هو الالم بضم اذ يكفيه مجرد القرص
خصوصا في الم يوجد له مثال في الوجود ظاهرا (قوله) لماسبه على ان للنوع معنيين (اقول)
حاصله ان المصنف اراد أن يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من وجه لا يمكن لما كان التام
توهم وان الاضافي اعم مطلقا من الخفي في رد اول قولهم في صورة دعوى اعم من قولهم
تبيين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهذه الثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما
هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاصل وثانيها رد قولهم من يحاوي ذلك للاهتمام
بمذا الرد وللبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم محكما ولوا كتنى ببيان ان النسبة هي
العموم من وجه لا يمكن يفهم من ذلك رد قولهم وانما لا يحاوي ثانيا رد قولهم في صورة
دعوى اعم من قولهم وذلك لانهم رجموا ان الاضافي اعم مطلقا فردد هذا القول هو أن يقال ليس
الاضافي اعم مطلقا لوجود الحقيقة في بدونه كافي للحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو اعم من
قواهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلق وادابطل
ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لان اعم لازم للاخص وبطلان لازم مستلزم لبطلان المزموم
واما اختيار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة بالغة في الرد كأنه قال ليس شئ من ما اعم من
الاخر فضلا عن ان يكون الاضافي اعم وقوله ورد ذلك أي مذهب القدماء وقوله اعم صمد

الدعوى أى تلك الدعوى التى هى أعم من مذهبهم وقوله وهى أى تلك الصورة قبل الدعوى التى
هى أعم وقوله ان ليس أى هذا المنق لا التقي فانه رد لتلك الدعوى لاعينها (قوله) كما فى الحقائق
البيضة (أقول) يعنى الحقائق البيضة التى هى تمام ماهية افرادها (قوله) كالعقل
والنفس (أقول) هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا وهما حتى يتصور كونهما بسيطين
ومع ذلك فلا بد أن يكون كل منهما تمام ماهية افراده حتى يكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت
جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يناقش فى كلاً الكلامين بكون الجوهر جنسا لما تحتهم وبكونهما
مختلفين فى الافراد فى الحقيقة (قوله) والوحدة والنقطة (أقول) هذا أيضا انما يصح اذا كان كل
منهما تمام ماهية افرادهما ولم يندرجا تحت جنس أصلا وقد يناقش فى الموضوعين أيضا (قوله)
المقول فى جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة (أقول) يعنى اذا سئل
عن الماهية بماهى يجب باللفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز أن يجاب بما يدل عليها تضمنا فلا يقال
الهندى فى جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما لا يقال السكاك مئلا فى جواب ما زيد كل
ذلك للاحتياط فى الجواب عن السؤال بما هو اذر بما انتقل الذهن من الدال بالتضمن على
الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيثبوت المقصود وكذا انما انتقل الذهن من
الدال بالالتزام عليها الى لازم آخره فيثبوت المقصود ولا يعتمد فى فهم المقصود على القرينة لجواز
خفاها على السامع وهذا المقدار كان باعثا على الامة طلاح على ان لا تذكر الماهية فى جواب
ما هو الا باللفظ دال عليها مطابقة وأما جزء المتول فى جواب ما هو فذلك لا يتصور الا اذا كانت
الماهية المسئول عنها مركبة فيجوز أن يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمنا
ولا محذور فيه لان جميع الاجزاء منصودة ولا يجوز أن يدل عليه التزاما لجواز الانتقال من ذلك
الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخره ولا يعتمد على القرينة لما هرفت نظهر ان المطابقة
معتبرة فى جواب ما هو كلاً وجزأ وان التضمن مذهبهم كلاً وجزأ وان الالتزام
مذهبهم كلاً وجزأ هذا فى جواب ما هو وأما التعريفات فقد قيل ان الالتزام مذهبهم
أيضا كما فى جواب ما هو وذلك أيضا للاحتياط فيها والاولى جوازها مع ظهور القرينة
المعينة للمقصود (قوله) وانما سمى واقعاً (أقول) تخصيص الواقع فى الطريقين بالجزء المدلول
عليه مطابقة وتخصيص الدال فى الجواب بالجزء المدلول عليه تضمنا اصطلاح والمناسبة فى
التسمية مرعية فان الواقع أنسب بالمدلول مطابقة والدال أنسب بالمدلول تضمنا وان كان كل
منهما مناسبة مع كل من الجزأين (قوله) فبانه مقسم له أى محصل قسم له (أقول) قد يتوهم ان
الناطق مئلا يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم لا بمعنى أنه محصل
قسم له لا محصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انقسام عدم النطق اليه
كما ان الناطق قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان
هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما محصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم

الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجودا وعدما حصل له قسمان كما
ان من عدم الفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك (قوله) والمتوسطات سواء
كانت انواعا أو اجناسا (أقول) لم يذكر النوع العالي لا ندراجته في الجنس المتوسط
ولا الجنس السافل لا ندراجته في النوع المتوسط (قوله) وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس
العالي (أقول) اراد بالعالى ههنا القوقاى وبالسافل التحتانى لا ماهر من ان العالى ما هو فوق
الجميع والسافل ما هو تحت الجميع (قوله) لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالى مقومات
السافل (أقول) وذلك لان العالى لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته فصولا كانت
أو اجناسا مقومات للسافل قطعا (قوله) فلو كان جميع مقومات السافل (أقول) أى جميع
الفصول المقومة له لان الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالى
لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالى فرضا أمر آخر
به يمتاز عن العالى قلت ليس في السافل وراءه ماهية العالى الا فصول المقومة للسافل فان فرضت
مشتركة اتحد السافل والعالى ماهية لا ليس في الانسان وراءه الجوهر الا فصول مقومة
للانسان ومقسمة للجوهر وهى قابل الابعاد الثلاثة والتميز والحساس والمتحرك بالارادة
والناطق وكذا ليس في الانسان وراءه الجسم الا فصول مقومة للانسان ومقسمة للجسم هى
الثلاثة الاخيرة وليس فيه أيضا وراءه الجسم الناعمى الا فصول مقومان له ومقسمة للجسم
الناعمى هما الاخيران وليس فيه أيضا وراءه حيوان الا فصول واحد هو الناطق فانه اذا تربت
الاجناس كان الذى تحت الجنس العالى من كبرائمه ومن فصل وهكذا فلا يتميز السافل من
الذى فوقه الا بما هو فصل مقوم له فادافرض كونه مشتركا لم يبق بينهم فرق أصلا (قوله)
فانقول الشارح هو المهر وفهو ليس له الخ (أقول) أعنى ما يكون تصور به بطريق النظر
موصلا الى تصور الشئ أو امتياز عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهمه اعتبار ما تقدم من ان
الموصل بالنظر الى التصور يسمى فولا شارحا وكيف لا يكون معتبرا والمقصود من ان بيان
طريق اكتساب التصورات والتعديقات ومع هذا الفيد لا نقض بان تصور المهر يستلزم
أيضا تصور مرفه فيه نقض حد المرفه ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها الالهية
المعتبرة في دلالة الاتزام اذ ليس شئ من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب
(قوله) وليس المراد بتصور الشئ الخ (أقول) قد تبين ان تصور الشئ المكتسب من القول
الشارح قد يكون بالمكنه كما في احدا تام وقد يكون بغير المكنه كما في غير الحد التام وأما تصور
المعرف المكتسب فان كان حدا تاما فلا بد أن يكون بالمكنه لان تصور الماهية بالمكنه لا يحصل
الا من تصور جميع اجزائها بالمكنه وان كان غير الحد التام فإما أن يكون بالمكنه وان لا يكون
ومهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بغير تصور اجزائه بالمكنه فانه يكفي فيه تصور
اجزائه موصلة أم بالمكنه أو بغيره وليس بشئ فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالمكنه لم تكن

المساهمة معلومة بالسكنة قطعا (قوله) والا كان الاعم من الشئ أو الاخص منه معرّفا (أقول) اهل ان المتأخرين اشتهروا في المعرف أن يكون موصلا الى كنهه المعرف أو يكون مميزا للمعرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف أصلا والصواب ان المتعبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالسكنة أو بوجه ماسواه كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذا يمكن أن يكون الشئ متصورا مع عدم امتياز من بعض ماعداه وأما الامتياز من الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشئ بالسكنة كسبيا محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ماسواه كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه أعم أو أخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم أو الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة (قوله) أو امتياز من جميع ماعداه (أقول) قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يمتاز به المتصور عن بعض ماعداه في غاية التقصص لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرف والمعرف وأخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف فهم ما وأما المبين فلما كان أبعد من الأعم والاخص كان أولى بان لا يفيد تميزا تاما مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا أصلا وان احتمل احتمالا زهيا أن يكون مميزا في الجملة وأبعد منه افادته تميزا تاما بان يكون بين التمايزين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله) ولا أخص السكونه أخفى له أقول وجوده في العقل فان وجوده الخاص في العقل مستلزم لوجود العام (أقول) هذا وقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالسكنة وأما اذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالسكنة لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله) وأيضا شروط تحقق الخاص (أقول) هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه وأما بحسب الوجود الذهني فلا اذجاز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما هو آتيا (قوله) فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وكل ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف (أقول) وذلك لان الموجبة السكينة الثانية عكس نقيض الموجبة السكينة الاولى على طريق التقديم (قوله) وبالعكس (أقول) وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس اثبات اللزوم من الطرف الآخر لطلب الملازمة السكينة التي ادعاها بقوله وهو لازم للسكينة الثانية (قوله) وهو لا شتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه (أقول) وذلك لان في ذاتيات كل شئ ما يخصه وعينه عن جميع ماعداه فيكون الحد التام بواسطة اشتماله على الذاتيات المميزة مانعا عن دخول اغيار الحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي فلا يرد ان الرسم أيضا فيه مانع عن دخول الاغيار

فيه فينبغي أن يسمى حدا واعلم أن أرباب العربية والاصول يستعملون الحد في المعرفة وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة من اختلاف الاصطلاحين واعلم أيضا أن الحقائق الموجودة في عصر الاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تسمرات اما واصل الى حد التعذر فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم يستعصب بحدديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامر هاسهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح المفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتعريف المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاسم وتحدديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الحقيقة (قوله) لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات (أقول) أي المقصود من التعريف اما تمييز المعرفة عما عداه فالعرض العام لا يدخل له في التميز فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف له هذا الغرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات أو بعضها والعرض العام لا يدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لهذا الغرض الآخر فيستطاع العرض العام من الاعتبار في باب التعريفات وانما ذكر في باب السكيات لاستيفاء أقسام السكيات واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التميز اسكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة هاهنا بحث وهو أن تميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يميز التميز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف فان قلت المعتبر هو التميز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حينئذ ان لا يكون العرض العام معرفا لان لا يكون جزءا من المعرفة وأيضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلقا وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها أكمل من بعض فالجواب ان المركب من العرض العام والخاصة يسمى ناقصا اسكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص اسكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى انضمام الخاصة اليه فدفوع بأن التميز الحاصل منهما معا أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فاذا أريد هذا التميز الا بوى احتج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله) كنهه في الحركة بما ليس بسكون فانهم في مرتبة واحدة من العلم والجهل (أقول) أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والاسكان السكون أخفى من الحركة لا مساو بالها فاذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى (قوله) ويسمى دورا مصرحا (أقول) وذلك لظهور الدور فيه واذا زادت

المرتبة على واحدة استرالدور هناك فلذلك يسمى دورا مضمرا وفساد الدور المضمر كترادف
 الدور والمصرح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وفي المضمر بمراتب فكان أخش (قوله)
 اسطقس (أقول) هو أصل المركب وانما هي العناصر الاربعة اسطقات لانها أصول
 المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم أن استعمال الالفاظ المجازية أردأ من
 استعمال الالفاظ المشتركة لتبادر الذهن منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي
 الاشتراك تردد بين المقصود وبين ما ليس بمقصودا لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير
 المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا يفهم هناك شيء أصلا فالحل فيه
 هو الاحتياج الى الاستقبال فتطول المسافة بلا طائل (قوله) ولما توقف معرفتها على معرفة
 القضايا (أقول) كما ان لقول الشارح مبادئ يتوقف عليهم او يجب تقديمها عليه وهي مباحث
 الكليات الخمس لتركيب المعروف منها كذلك للحجة مبادئ تركيب منها ويتوقف معرفتها على
 معرفة تلك المبادئ وهي مباحث القضايا فلذلك قدمها (قوله) اما المقدمة ففي تعريف القضية
 وأقسامها الأولية (أقول) اما التعريف فلا بد من تقديمه واما التقسيم الى الاقسام الأولية
 فكأنه من تنمته اذ بذلك التقسيم ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتبين به اقسامه الأولية التي
 يراد بيان احوالها (قوله) في القضية الملفوظة (أقول) يعني ان القضية تطلق تارة على الملفوظة
 وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او الحقيقة والجواز والثاني أولى لان المعبر هو القضية المعقولة
 واما الملفوظة فاما اعتبرت لدلائم على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول وكذلك
 لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعتول فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول المعتول
 جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقل في المركب من المحكوم عليه وبه
 والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى
 قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاول فالصدق هو العلم بالمعلوم
 الذي هو وقوع النسبة أولا وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية
 لان العلم التصديقي لا يتفق الا بها اما بجميع اجزائها أو ببعضها (قوله) اما ان ينحل (أقول)
 القضية لا يدقها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بدله من المحكوم عليه
 والمحكوم به فهما اعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والحكم الذي به يرتبط أحدهما
 بالآخر بمنزلة الصورة لها وانحلال القضية هو بطلان صورتها وانفكاك اجزائها المادية بعضها
 عن بعض (قوله) وليس هو الدال على النسبة السلبية (أقول) كلمة ليس لرفع النسبة الايجابية
 التي دل عليها اللفظ هو مجموعها ما يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابعا لا محكم
 به بالمحكوم عليه بالنسبة السلبية (قوله) طردا وعكسا (أقول) فغير شرطية غير طرد
 لدخول غير المحمود فيه وتعريف السلبية غير ممكن لخروج بعض المحمود عنه (قوله) فالأولى
 أن يحذف قيدا لانحلال (أقول) هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والأولى تركه

وحمل المفرد على ما يهمل المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن أنصف من نفسه عرف أن كل
حملية يمكن أن يهمل عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وأن الشرطية لا يمكن فيها ذلك
(قوله) فلورود بعض النقوض المذكورة عليه (أقول) وهو قولنا أن يدعى عالم يضاده زيد ليس
به عالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود (قوله) فلان انحلال القضية إلى ما منه تركيبها
(أقول) لأن المركب انحل إلى أجزائه الموجودة فيه لما عرفت من أن التحليل هو إبطال
الصورة فلا يبقى إلا الأجزاء المادية ثم إن أطراف الشرطية ليست قضايا لأن القضية لا تتم
إذا اعتبر فيها الحكم إيقاعاً أو انتزاعاً وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فأنك إذا قلت
الشمس طالعة وأوقعت النسبة بين طرفيه لم يتصور ربطه بشئ آخر بأن يصير محكوماً عليه
أوبه فإلما تجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزءاً قضية أخرى فاذا حذفت أدوات الشرط
والجزء بقيت الشمس طالعة النهار موجود بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فأنه بهذا المعنى
كان موجوداً في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم إليه الحكم وحينئذ لا يكون ذلك تحليلاً فنظ
ل تحليله إلى الأجزاء وضم شئ آخر إليه أو مرزعه أنه إذا حذفت الأدوات فقد وجد الحكم
في الأطراف فقد اخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولنا أن ~~كان~~ زيد حميراً كان ناهقاً
مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الأدوات كانت مانعة عن الحكم فإذا زالت
عاد الحكم لأنزال المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود المقتضى وزوال المانع
لا يستلزمه كافي المثال المسد كور وإن أردت تفصيلاً يتضح به عليه الحال فاستمع لما نقول
القضية أن لم يوجد في شئ من طرفيها نسبة فهي حملية كقولنا أن إنسان حيوان وإن وجدت فإن
كانت محالاً تصح أن تكون تامة بأن تكون نسبة تقييدية فهي أيضاً حملية كقولنا الحيوان
الناطق جسم ضاحك وإن كانت محالاً يصح أن تكون تامة فاما أن توجد في أحد طرفيها فتكون
القضية أيضاً حملية كقولنا زيد أبوه قائم واما أن توجد فيهما فاما أن تكون ملحوظة إجمالاً
فتكون أيضاً حملية كقولنا زيد قائم بما فيه زيد ليس بقائم واما أن تكون ملحوظة تفصيلاً
فتكون القضية شرطية كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر أن أطراف
الحملية أمام مفردة بالفعل أو بالقوة فإن المشكل على النسبة التقييدية مطلقاً أو الخبرية إذا
كانت ملحوظة إجمالاً يمكن أن يوضع موضعها مفردان دلالة إجمالية وإن أطراف الشرطية
يمكن وضع المفردات في موضعها إذا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة الحكم عليه
وبه والنسبة الحكمية على التفصيل فإن شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها إما أن يكونا
مفردين بالفعل أو بالقوة أولاً وإن شئت قلت كل واحد من طرفيها إما أن يكون مشتملاً على
نسبة تامة ملحوظة تفصيلاً أولاً وكأن من قال القضية أن انحلت إلى قضيتين أراد أن كل واحد
من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلاً فيكون قضية بالقوة القرينة من الفعل فيصح التقسيم
بهذا الوجه أيضاً واعلم أن الشرطية لم يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المنهولة

ظاهرهما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذ الوحد فيهما المتصلة اللازمة لهما فان قولك هذا
 العددان زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا
 لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه (قوله) فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
 (أقول) فالمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكتفى
 بطلاق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية
 او بكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال
 امام مطلقة او لزومية او اتفاقية والمنفصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في
 التحقق والاتفاق معا ارفى أحدهما فان اكتفى بطلاق التنافي سميت منفصلة مطلقة وان قيد
 التنافي بكونه ذاتيا سميت منفصلة هندية وان قيد بالاتفاق سميت متصلة اتفاقية والمنفصلة
 السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التنافي امام مطلقة او مقيدة اياها لاعتداد أو بالاتفاق وسيرد
 عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات (قوله) ومفهوماتها
 الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السواب (أقول) لان مفهوم الحملية
 اصطلاحا هو القضية التي يكون طرفاهما مقربين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم كما تصدق
 على زيد قائم تصدق على زيد ليس بقائم بل اتفاوت وكذلك الحال في مفهومى المتصلة
 والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية على المنفصلة أيضا بحسب المفهوم الاصطلاحي
 كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة ظاهرا وقديما وهما
 من قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السواب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات
 بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الاسامي عليها ما ما بحسب المفهوم
 الاصطلاحي قطعا فالأظهر في العبارة أن يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا
 بحسب مفهوم اللغة (قوله) واما في السواب فليست اسمها اياها في الاطراف (أقول) قد يتوهم
 من هذه العبارة انهم أطلقوا هذه الاسامي على الموجبات أولا لتحقيق المعاني اللغوية فيها ثم
 نقلوها منها الى السواب لمسابتها للموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الاسامي من
 المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه
 المفهومات أعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام
 النقل مرتين (قوله) وأما ذكر أقسام الشرطية فيها فبالعرض الخ (أقول) الاقسام الأولية
 هي الحملية والشرطية وانما ذكر الموجبة والسالبة في الحملية على سبيل التبعية لان مفهوم
 الحملية ينضبط بذكرها وكذلك ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا لانهما حقيقةتان مختلفتان
 مندرجتان تحت الشرطية فلا يتحصل مفهومها الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب
 لما ذكرنا في الحملية وذكر في المنفصلة أنواعها المختلفة لتنضبط وأشهر الى الايجاب والسلب
 في جميعها لما ذكرنا واعلم أن انقسام القضية الى الحملية والشرطية حصري على وأما

انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرأها فاضتان
بالقوة انظر بيضة من القمل والنسبة بين القضيةين لا يمكن أن تكون بحصول احدهما
على الأخرى بل لا بد أن تكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم أن تكون النسبة التي هي غير
الحمل منحصرة في الاتصال والانفصال بل وان كان يكون بوجه آخر فهذه القضية استقرائية
اذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضايا (قوله)
وانما قد مرها على الشرطيات بساطتها (أقول) فان الحملية وان كانت مركبة في نفسها
الا انها تقع جزأ للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون أقبل أجزاء منها ولا يعني
أن الحملية بجميع أجزائها تقع جزأ للشرطية اذ قد عرفت أن اطراف الشرطيات لا يحكم
فيها بل يعني أن الحملية اذا كانت قضية بالقوة القرينة من الفعل أي ملحوظة بتفاصيل
أجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءا منها فكأنها بتفاصيلها جزأ منها فاستفتت
بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات (قوله) ويسمى موضوعا (أقول) هذا يتناول
المبتدأ أو الفاعل أيضا فان زيد أي قال زيد موضوع وقال شعول لان محصل معناه ز يدقائل أو ذو
قول في الزمان الماضي (قوله) والحاصل ان أجزاء الحملية أو بهية (أقول) هي المحكوم عليه
وبه والنسبة بينهما ووقوعها أولا ووقوعها هذه الاربعه معلومات وادراك الثلاثة
الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير
أعني ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها هو المعنى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة
ويسمى هذا الادراك كما قد يسمى هذا المدرك أعني وقوع النسبة أولا ووقوعها حكما أيضا
ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم (قوله) فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على
النسبة أيضا (أقول) دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية (قوله) وهي غير مستقلة لوقوعها
على المحكوم عليه وبه (أقول) يعني ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة
من حيث انها حالة بينهما أو لا تصرف حالها فلا تكون معنى مستقلة لان يكون محكوما
عليه أو به فاللفظ الدال عليهما يكون أداة (قوله) اسكنها فقد تكون في قالب الاسم كهو في المثال
المدكور (أقول) قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع
اليه فلا يكون رابطا بحال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع لا الجاذبة على الارتباط
والاستثناء والدليل عليه ان المفردات اذا ذكرت موقوفة الا واخر نحو زيد لم يحصل التركيب
ولا ينيل الاسناد وقد تكون في قالب الحكمة كسكان الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية
لما لا تنها في الزمان بخلاف لفظ هو واخواتها اذ لا دلالة لها على الزمان أصلا وقد نقض هو هنا
أيضا بان مدلوله كان زائد على مدلول الرابطة لدلالة كن على الزمان الذي لا مدخل له في
الربط (قوله) اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة (أقول) قيل وجه الضبط ان
يقال هذه الثلاثة أشياء الى حرب والامتناع والجوار فتضربها في ثلاثة أخرى هي مجموع

الرابطة بين معاد الرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى (قوله) وانه
 العجم لا تستعمل القضية خالية عنها (أقول) نقض ذلك بمثل قولهم في تدبير است ومنجم فان
 قولهم ومنجم قضية خالية عن الرابطة (قوله) وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة (أقول) قيل عليه
 انما لا يشملها اذا حملت الحقيقة على ما هو في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو اعم من الحقيقة
 بحسب نفس الامر وعما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعاً وانت تعلم ان المتبادر من عبارة
 المصنف هو الحقيقة في نفس الامر والتعريفات بحسب حملها على معانيها المتبادرة منها (قوله) لان
 البعض غير معين (أقول) هذا كلام ظاهري والتحقيق فيه انك اذا قلت ليس بعض الحيوان
 بالإنسان فان أردت بحرف السلب السلب المحمول عن الموضوع كان سلباً جزئياً وان أردت به
 سلب القضية على معنى انما ليست بمحققة في نفس الامر كان سلباً كلياً لان سلب الايجاب
 الجزئي يستلزم السلب الكلي فعلى هذا ليس كل محتمل أن يكون سلباً كلياً بان يقصد بحرف
 السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون سلباً جزئياً بان
 يقصد به سلب القضية كما حققه (قوله) كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع (أقول) زعم
 بعضهم ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان الحيوان
 من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد عموم موصوف بالنوعية ومثلوا الطبيعة
 بنحو قولنا الانسان حيوان ناطق فزادوا في القضايا باسمها خامساً والحق ان تلك القضايا أيضاً
 طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والمحكوم عليه ههنا
 ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار
 كائنها كما ان المحكوم عليه بالضمحلت في قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان
 ثبوت الضمحل لها في نفس الامر باعتبار كونها متجسدة فان القيد المعتبر في ثبوت المحكوم به
 للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم ثبوته له وان لوحظ لم تنحصر القضية
 في خمسة ولا ستة لان القيود المعتبرة حينئذ غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية في
 الاقسام الاربعه والتقسيم المذكور في الشرح أحسن مما في المتن (قوله) والطبيعيات
 لا اعتبارا لها في العلوم (أقول) وذلك لان الموجودات المتأصلة هي الافراد والطبيعة انما توجد
 في ضمها والمقصود من العلوم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة فان قلت الشخصية ليست
 أيضاً معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الأشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف
 الطبيعية فانها ليست بمعتبرة لا في ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد
 لا على الطبايع وأيضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فتنتج في كبرى الشكل الاول
 نحو هـ اذا زيد في حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول
 كقولنا زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع (قوله) وثانها (أقول) هذه
 الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول اسكن بقوة فائدة الاخره صار فمجمع

القائدين اختاروا (ج ب) (قوله) كما أنهم في قسم التصورات اخذوا مفهومات السكيات
 من غير إشارة الى مادة من المواد (أقول) يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقا
 من غير إشارة الى طبيعة خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات
 المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها بأسرها كوما عليها ~~تكون~~ الأحكام
 الواردة عليها متناولة لجميع طبائع الاشياء فذلك صارت مباحث التصورات قوانين
 منطبقة على الجزئيات وكذلك اخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا
 عليها ~~الأحكام~~ صارت مباحث التصديقات أيضا قوانين منطبقة على الجزئيات فصارت
 مباحث الفن كلها قوانين يعرف منها أحكام جزئياتها (قوله) فليس معناه ان مفهوم (ج)
 هو مفهوم (ب) (أقول) قد تبين فيما سبق ان لفظ كل سور يبين كمية الافراد فاذا قيل كل
 (ج) علم ان المراد ماصدق عليه مفهوم (ج) من افراده لا مفهوم (ج) والالكان لفظه كل
 زائدة لا فائدة فيها الا ان يراد به معنى الكلى فعنى كل (ج) أى كلى هو (ج) وهو مستبعد
 جدا فلاولى أن يقال اذا قلنا (ج ب) فلان معنى به ان مفهوم (ج) مفهوم (ب) والالم يكن هنالك
 حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولان معنى به أيضا ان مفهوم (ج) ما يصدق عليه مفهوم
 (ب) والالكانت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نعني به ان ماصدق عليه (ج) من الافراد
 يصدق عليه (ب) واذا قرن (ج) بلفظ كل كان المعنى كل ما يصدق عليه (ج) من الافراد
 يصدق عليه (ب) (قوله) فان قلت كما ان (ج) (أقول) قد عرفت ان كل كلى له
 مفهوم وماصدق عليه من الافراد فلكل واحد من (ج) و (ب) مفهوم وماصدق عليه من
 الافراد فمفهومه هنالك معان اربعة الاول ان مفهوم (ج) مفهوم (ب) وقد عرفت بطالانه
 والثاني ان ماصدق عليه (ج) من الافراد ثبت له مفهوم (ب) وهو المراد والثالث ان
 ماصدق عليه (ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) وهو أيضا باطل لان ماصدق عليه الموضوع
 هو بعينه ماصدق عليه المحمول سواء انحصر ماصدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع
 أو لم ينحصر واذا اتحد ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقا ضروريا
 فتتخصر القضايا في الضرورية فان قلت على تقدير ارادة الافراد منها ما ينبغي أن لا يكون
 في القضية حمل بحسب المعنى لا اتحاد الموضوع والمحمول حقيقة في الحقيقة ولذلك قال ضرورة
 ثبوت الشيء لنفسه قلت هما وان اتحد حقيقة لانهما مختلفان من جهة ان الافراد اعتبرت
 في جانب الموضوع من حيث انها يصدق عليها (ج) وفي المحمول من حيث انها يصدق عليها
 (ب) وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كاف في صحة الحمل بحسب المعنى وأما اعتبار
 التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه باللفظين فغير ملتبس البتة فلذلك قال هنالك بعدم
 الحمل دون انحصار القضايا في الضرورية الرابع ان مفهوم (ج) ماصدق عليه (ب) وهو
 أيضا ليس من القضايا المعبرة لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل

ان المعتبر في جانب الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم وهذا في القضايا باعتبار المقابلة
 في العلوم اذا المقصود منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات المتأصلة في الوجود بأحوالها
 والذوات المتأصلة هي الافراد والاحوال هي المفهومات (قوله) لا يقال الخ (أقول) هذه شبهة
 يفتش بها في ابطال الحمل (قوله) يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون مفيداً (أقول) اذا حمل
 بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط (قوله) لانه يجب (أقول) هذا الجواب معارضة لتلك
 الشبهة تقريرها ان مدعاكم وهو قولكم الحمل محال باطل لانه مشتق على صحة الحمل اذ قد حمل
 فيه المحال على الحمل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان
 حقاً لكان حقاً باطلا معاً وهو محال وورد المثار مع هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان مدعى
 الخصم موجبة وأما اذا كان مدعاه مساوية فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال مفهوم
 (ج) و (ب) متغايران ولا نعني بحمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم
 الحكم بالتحاد المتغايرين بل نعني كما تقدم ان ماصديق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه
 مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان
 والفا حاك والماشي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على فرد واحد ولخصم ان يقول قد حملت
 مفهوم (ب) بم وهو على ماصديق عليه (ج) فنقول ماصديق عليه (ج) انما ان يكون عين مفهوم
 (ب) فلا حمل بحسب المعنى او غير فيلزم الحكم بان أحد المتغايرين هو الآخر وهو باطل بل نقول
 صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضا باطل لانهما ان اتحادا فلا صدق بحسب المعنى
 وان تغاير الم يصح ان يقال أحدهما هو الآخر لا تفصيلا ولا اخبارا فقد تضافت الشبهة
 بذلك الجواب الحق ولا تخفى ما ذكرنا الا بتحقيق معنى الصدق والحمل فنقول لا بد في الحمل
 من تغاير طرفيه ذهنا والالما يتصور بينهما حمل أصلا ولا بد أيضا ان اتحاد وجودا بحسب
 الظاهر سواء كان محققا أو موهوما لان المتغايرين في الوجود الخارج عن الحقيقة أو الموهوم
 يستحيل ان يحمل أحدهما على الآخر بم وهو بدية سواء فرض بينهما اتصال آخر أو لا
 فمعنى الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا في الوجود الخارج عن الحقيقة أو موهوما كما حقق في موضعه
 (قوله) العنوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزاءها وقد يكون خارجا عنها (أقول) وذلك
 لان العنوان كلي فاذا نسب الى ما عينة ماصديق عليه من افراده فلا بد أن يكون أحده
 الانقسام الثلاثة كما مر في السكيات الخمس (قوله) لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول
 ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من
 اشخاصها (أقول) فالاعتبار بالطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكرارا
 لانه لما اعتبر بثبوت المحمول لجميع الاشخاص فتمت الدرج فيه ثبوت الطبيعة النوعية فيلزم
 التكرار لا يقال انما يلزم التكرار اذا لم يكن الطبيعة النوعية حكما يختص بمساو ذلك فنوع
 اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن اشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها

فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها اشخاصها
لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد ان يتصور الحكم
الذي يكون فيها مشتركا بينهم ما فهمنا اعني في الاحكام المشتركة يلزم التكرار (قوله) وبالفعل
هو الشيخ (أقول) قبل ان يمتدح الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل
لان الافتراض على مجرد الامكان يخالف المعروف والافتة فان الاسود اذا اطلق لم يفهم منه عرفا
واعني لم يمتدح بالاسود اذ لا وابدان امكن انما فيه (قوله) الخارج من المشاعر
(أقول) هي القوى الداركة جمع مشاعر يفتح الميم أو كسر ها أي موضع الشهو وأولاه
(قوله) وانما قيد الافراد بالامكان (أقول) يعني اعتبار المصنف امكان وجود افراد
الموضوع في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يناول الافراد المقدرة في الخارج ومن علم
ملا يكون ممكن الوجود فيه فلا يكون الحكم سواء كان ايجابيا او سلبيا صادقا عليه فلا تصدق
قضية كلية اصل ابل تصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية وسالبة جزئية كما قررنا
القياس اعني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق وصف العنوان على
ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي بمجرد فرض صدقه عليه أو امكان فرض صدقه
عليه كما في صدق الكل على جزئياته معني اذا وقع الحكم مرضوعا للقضية الكلية فان تناول
جميع افراد التي هو كلى بالقياس اليها سواء امكن صدقه عليها أولا وانما اذا اعتبر امكان
صدق وصف العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي أو اعتبر مع
الامكان المصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمقدور
منه ففان الانسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا بد من فصل
قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان الحيواني لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا
يدخل في قولنا لا شيء من الانسان بحسب (قوله) ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في
عقد الحمل (أقول) هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولنا ووجد (ج) متصلة
وكذا قولنا لو وجد (ب) متصلة أخرى وأما بحسب المعنى فينبغي أن لا يقصد ههنا
اتصال قطبا لان هذه العبارة تفسير للقضية الحملية وقد عرفت ان عقد الوضع فهم ان كيب
تقيدي فيسكت في تصور أن يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فهم ان كيب خبري لكنه حمل
لا اتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معني الاتصال أصلا فكذا في نفس بمعنى
متصلين بل يجب ان يجعل عبارة الشرط على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج
فيها افراد الحقيقة والمقدرة فانها اذا قلت كل (ج) (ب) يقبأ در منه ان الحكم على كل
ما هو (ج) في الخارج محققا فأورد كلمة الشرط في التفسير تبينها على دخول الافراد المقدرة
أيضا في الحكم فان كلمة الشرط تستعمل في الحقائق والمقدرات كقولنا في النهار ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في الليل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

قلت فعل هذا لكي ايراد الشرط في جانب الموضوع ويلغو ايراده في جانب المحمول لان المقصود
 منه المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت القضية مفهومة هي أن يكون
 السور مذكورا في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أولا فإيراد الشرط
 في المحمول يفتعل في المخبرات (قوله) لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبدا (أقول) هذا تعليل
 أتوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه (ج) في الخارج
 تعين الحكم على الموجودات الخارجية حقيقة فقط لان ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه (ج) في الخارج
 (قوله) فان الحكم ليس على وصف الجيم (أقول) أي دفع بما ذكره ذلك التوهم لسكونه بالطلا
 لان الحكم ليس على وصف الجيم الخ (قوله) لا يقال هي ناقضا لا يمكن أخذها (أقول) يعني ان
 مثل قولنا كل ممنوع معدوم قضية لا يمكن أخذها خارجية وهو ظاهر اذ ليس افراد الموضوع
 موجودة في الخارج محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افراد في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة
 امكان وجود الافراد كما هو واجب بان المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب
 وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجه في القواعد بسهولة ومنهم من
 جعل أمثال هذه القضايا ذهنية فقال معنى قولك كل ممنوع معدوم أن كل ما يصدق عليه
 في الذهن انه ممنوع في الخارج يصدق عليه في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة
 أقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية يتناول
 فيها الافراد الخارجية المحققة فقط وذهنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط فالأولى
 أن يقال أحوال الاشياء على ثلاثة أقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة
 والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات كالزوجية للأربعة والفردية للثلاثة ونسأوي
 الزوايا للثلاث قائمتين للثلاث وقسم يختص بالموجودات الخارجية كالحركة والسكون والاضاءة
 والاحراق وقسم يختص بالموجودات الذهنية كالكيفية والذاتية والجنسية وغيرها فينبغي ان يعتبر
 ثلاث قضايا احدها ان يكون الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنيا كانا خارجيا محققا
 كانا ذهنية ارا كالتقضايا الهندسية والحسابية وتسمى هذه حقيقة وثانيتها ان يكون الحكم
 فيها مخصوصا بالافراد الخارجية مطلقا محققا أو مقدرا كالتقضايا الطبيعية وتسمى هذه قضية
 خارجية وثالثتها أن يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الذهنية وتسمى قضية ذهنية كالتقضايا
 المستعملة في المنطق (قوله) فاذن يمكن بينهما عموم وخصوص من وجه (أقول) المفهوم
 والخصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات التقيدية انما هو بحسب الصدق
 أعني الحمل على الشيء كما هو أماني القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية
 كقولنا زيد قائم لا يحمل على شيء مفرد ولا على قضية أخرى فالعموم والخصوص وسائر النسب
 المذكورة فيما سبق انما يعتد به في القضايا بحسب صدقها أي تحققة في الواقع فالتقديتان
 المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما لصدق

الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق بمعنى الحمل يستعمل به على فيقال
 الكاتب صادق على الانسان أى محمول عليه والصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل به
 فيقال صدقت هذه القضية في الواقع (قوله) وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجة أعم
 (أقول) وذلك لان نقيض الخاص أعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجة أخص كان
 نقيضها أعنى السالبة الكلية الخارجة أعم (قوله) وبين السالبتين الجزئيتين مبانة
 جزئية (أقول) وذلك لما عرفت من ان الامر بين الذين بينهما مفهوم من وجه يكوب بين
 نقيضيهما مبانة جزئية فلما كان بين الموجبتين السالبتين مفهوم من وجه كان بين نقيضيهما
 اعنى السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية (قوله) يؤثر في مفهومها (أقول) أى يوجب
 اختلاف مفهوم القضية مطلقا فان قولنا زيد كاتب قضية وقولنا زيد لا كاتب قضية
 أخرى يتخالف مفهومهما في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدول والتحويل فلا يوجب
 اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا كانت ذات واحدة وصفان أحدهما وجودى كالجماد
 والاخر عدى كاللاحمى وعبر عنها تارة بالوجودى واخرى بالعدى وحكم علمهما في الحالين
 بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان متخالفتان في المفهومية حقيقة (قوله) ضرورة انما انما
 الشئ لغيره فرع على وجوده المثبت له (أقول) سواء كان ذلك الشئ امرا وجوديا أو عدميا
 فان ثبوت اللا كتابة لا يفرع وجوده كما أن ثبوت الكتابة له كذلك (قوله) لانا نقول
 الحكم في السالبة على الافراد الموجودة (أقول) وذلك لان السالب رفع الايجاب فاذا كان
 الايجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلقا بها فيكون الايجاب والسلب
 واردين على الموجودات أى يعتبر بذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة
 وصدقها لا يتوقف على وجودها لان محصلها انتفاء الشئ عن شئ أى انتفاء المحمول عن ذات
 الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع موجودا وينتفى المحمول عنه واما بان لا يوجد
 الموضوع فينتفى عنه المحمول ايضا قطعا ومحصل الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور
 ذلك الا بان يكون الموضوع موجودا ثابتا له المحمول وتخصيصه ان انتفاء شئ عن الموضوع قد
 يكون بانتفائه في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت الشئ له فلا يمكن الا بان يكون موجودا (قوله)
 والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل (أقول) يعنى ان السالبة الخارجية
 لا تقتضى وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضى وجوده في الخارج
 محققا أو مقدرا فان قلت اذا اخذت القضية على وجه تساوت الافراد الخارجة الحقيقة والمقدرة
 والافراد الذهبية أيضا كما ذكرته فلا يمكن أن يقال الموجبة منها تقتضى وجود الموضوع في
 الخارج بل تقتضى وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا أو مقدرا أو في ذهن والسالبة
 منها تقتضى وجوده في الجملة أيضا فلا يظهر الفرق فلما لا يجاب يقتضى وجود الموضوع في
 الذهن من حيث انه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه ويقتضى صدق وجوده أيضا لان

ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كحقيقة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته له ان دائما فدايما وان ساعة فساعة وان خارجا فاجزا وان ذهنا فذهنا والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية والخاص ان انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني (قوله) نسبة المحمول (أقول) اذا قلت ز بقائم فهناك نسبة هي نسبة القيام الى ز بدلا نسبة ز بدلا الى القيام فان ز بدلا أر يديه الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم أر يديه مفهومة الذي يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال نسبة المحمول الى الموضوع وان كانت النسبة متصورة بين (قوله) ومن جهة أخرى (أقول) يعني ان تقسيم كيفية النسبة الى الضرورية والاضرورية تقسيم برأسه ثنائي وتقسيمها الى الدوام والادوام تقسيم آخر ثنائي ايضا لأن المجموع تقسيم واحد باحدي (قوله) والنسبة المركبة هي التي حقيقة تكون ملتزمة من ايجاب وسلب (أقول) اذا حكمت بايجاب المحمول للموضوع أولا ثم حكمت بينهما سلبا لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة على كيفية تلك النسبة الانجابية بعد المجموع قضية واحدة هي كية كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما فان قولنا لا دائما يدل على ان تلك النسبة الانجابية بينهما ليست بدائمة فيكون السلب واقعا بالفعل والامكان الايجاب دائما فان حيث دلالة على كيفية النسبة يكون جهة للقضية ومن حيث دلالة على الحكم السلب يكون موجبا لتركيب القضية وانما قلنا لا بعبارة مستقلة لانه اذا عني عن الحكم السلب بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا قضية واحدة هي كية وكذا الحال اذا حكمت أولا بالسلب بينهما ثم حكمت بالايجاب على تلك الطريقة فكل قضية هي كية تكون موجبة وليس كل موجبة هي كية فان اعتبار الضرورية والدوام لا يوجب تركيب القضية اذ لم يحصل بينهما ما بين الموضوع والمحمول حكمان مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف الاضرورية والادوام لانهما يوجبان حكما آخر بخلاف الحكم السابق في الايجاب والسلب كما سيأتي تحقيقه (قوله) والنسبة بينا وبين الضرورية (أقول) قد عرفت ان النسب الاربع تحقق بين القضايا بحسب صدقها أو تحققها في الواقع لا بحسب حملها على شيء فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها (قوله) والفرق بين المعينين (أقول) خاصة ان المشرطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورية نسبة المحمول ايجابا أو سلبا بالقياس الى ذات الموضوع مأخوذا مع وصفه فالضرورية انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هذا فمعتبر على انه ظرف للضرورة لا جزأ لما نسب اليه الضرورية والالزام اعتبار الوصف هرتين هرة جزأ لما نسب اليه الضرورية وهرة

ظرف الضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورية لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع
أوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الظرف هنا فمعين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورية
نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحينئذ ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في تحقق
الضرورة ضروري بالذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة تصدقت المشروطة بشرط الوصف
دون مادام الوصف وان كان ضروري باله في زمان ثبوته له صدقت المشروطة بالمعنيين معا كقولك
كل مختلف فهو مطلق مادام مختلف أسوأ أو يدمنه شرط كونه مختلفا أو مادام مختلفا بلا
اعتبار الاشتراط بناء على أن الانخساف ضروري للشمس في وقت معين وهو وقت حيلولة الأرض
بينه وبين الشمس فان نسبت الاطلام الى مجموع القمر ووصف الانخساف كان
ضروري باله وان نسبت الى ذات القمر كان أيضا ضروري باله في وقت الانخساف لان القمر في
ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخساف على ما ذكرناه فان ذات القمر مستلزم للوجه من ذاته
ووصف الانخساف وهذا المجموع مستلزم للاطلام ومستلزم المستلزم مستلزم لذات القمر
في ذلك الوقت مستلزم للاطلام فظهر بذلك أن النسبة بين معنى المشروطة هي العموم من وجه
وهذا الكلام محقق وقد أخطأ فيه كثيرون وزعموا أن النسبة بينهما العموم مطلقا لان
مادام الوصف أعم مطلقا (قوله) والعرفية العامة (أقول) لم يعتبر ههنا معنيان على قياس
معنى المشروطة لان المحمول اذا كان دائما لمجموع الذات والوصف كان دائما للذات في زمان
الوصف لان معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس
الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال
الذي ذكرنا أو لم يكن كما في قولك كل كاتب حيوان (قوله) والممكنة العامة (أقول) الامكان
العام يفسر بآراء سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم كما ذكره وتارة بسلب
الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فاما كان الايجاب ههنا عدم امتناع الايجاب أو عدم
ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى (قوله) وانما
قيد الدوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف (أقول) اعلم
أن المشروطة العامة تحكي تقييدها بالضرورة الذاتية لا يمكن تقييدها بغيره غير معتبر ويمكن تقييدها
باللادوام الذي كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا باللادوام الوصف
ولا بسلب الاطلاق العام ولا بسلب الاسكان العام لانهم أعم من الضرورة الوصفية ولا يجوز
تقييدها لخاص بسلب العام فانه تقييد غير صحيح وقس على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر لك
أن التركيب ههنا وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها
ما هو صحيح ومعتبر (قوله) ويصدق الوقتية كافي المثال الذي ذكرنا (أقول) يعني قوله كل قرص مختلف
وقت حيلولة الأرض فان الانخساف ليس ضروريا بحسب وصف القمر بل هو دائما بحسبه
ولا يصدق كل قرص مختلف مادام قرصا (قوله) وأما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف سيكون

المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقا (أقول) وذلك لأن الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصة هي حقيقة القياس إلى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فتصدق الضرورة الوقتية هناك أيضا لأنها بالقياس إلى الذات في وقت معين وكلما صدقت المشروطة الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون المشروطة الخاصة فتكون الوقتية أهم مطلقا وأما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحرك الأصابع فإن المحمول هناك ليس ضروريا بالنسبة إلى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري بالنسبة إلى الذات مأخوذا مع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية الضرورية في وقت معين بالقياس إلى الذات وحده فلا تصدق هناك (قوله) لأن المعنى إذا أطلق يتبادر منه المفهوم المطابق (أقول) هذا كلام صحيح وجواز تقسيم معنى اللفظ إلى المطابق والتضفي والالتزامي لا ينافي ما ذكره فإن الوجود إذا أطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع أنه يصح تفسيره إلى الخارجي والذهني (قوله) لعلاقة بينهما فوجب ذلك (أقول) إذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالتصيلة لازمة ومهمة وإن اعتبر كونه لعلاقة فالتصيلة اتفاقية وإن لم يعتبر شيء منها فالتصيلة مطابقة كما مررت الإشارة إلى ذلك (قوله) بل مجرد صدق التالي (أقول) يعني إن التالي إذا كان صادقا في نفس الأمر فهو صادق مع جميع الأمور الصادقة في نفس الأمر ومع جميع ما يتصدق صدقه في نفس الأمر كقولك إن كان زيد فرسا فالجسم ما رنا حق (قوله) بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الإعدام الاجتماع في الوجود (أقول) يعني في الصدق والتحقق لا في الحمل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال قد تكون المنافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهومى الواحد والكثير لانه قول لا نزاع في ذلك إلا أن القضية المشتملة على هذه المنافاة ليست بمنفصلة بل هي حملية شبيهة بالمنفصلة فإذا قلت هذا أمّا واحد واما كثير فإن أردت المنافاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة من كسبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قررته وإن أردت المنافاة بين مفهومى الواحد والكثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية حملية من كسبة من موضوع واحد إلا أنه قد رد في محورها فصار شبيهة بالمنفصلة فالشارح لم يقل بأن لا منع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع المعتبر في المنفصلات إنما هو بحسب الوجود لا الحمل وقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فإن عبرت عنهما بمثل قولك إنما أبيض يكون السواد موجودا في هذا المحل أو يكون البياض موجودا فيه كانت القضية منفصلة وإن عبرت عنهما بمثل قولك الموجود في هذا المحل أبيض أو أبيض كانا القضية حملية شبيهة بالمنفصلة وبالحملية كما إن الحملية قد تشارك المتصلة فيهما وحاصل المعنى ومآله كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ولا بد أن تكون مخالفة لها في جميع المفهوم منها كذلك الحملية قد تشارك

المنفصلة في محمول المعنى وما له وان كان المفهوم والصرح متخالفين أو المتنافاة قد تعتبر
 في القضايا بحسب الصدق والحق وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها
 على ذات واحدة وهي الحملات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في
 محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد
 فهذه حملية صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا الشيء أسود واما ان يكون أبيض
 فهذه منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما أسود واما أبيض فهذه حملية شبيهة
 بالمنفصلة والسلك متشاركة في مال المعنى ومحمولة وان كانت متخالفة في المفهوم الصريح (قوله)
 فان التي حكم فيها بالزوم السلب موجبة لزومية لاسالية (أقول) كما أن السلب في الحملات
 بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفيها عدولا وتخصيلا فرجما كان طرفا الحملية مشتملين
 على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا لا أدعي لاهل كذا السلب في المنفصلات
 والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه أعني الزوم والاتفاق وبحسب سلب الاتصال
 ونوعيه أعني العناد والاتفاق ولا اعتبارا بطرف الشرطيات في سلبها وإيجابها بل الأقسام
 الأربعة أعني كون الطرفين موجبيين وسالبين وكون المقدم موجبة والسالب سالبة وبالعكس
 توجد في الموجبات والسوالب في المنفصلات والمنفصلات (قوله) وههنا بحث رأقول هذا حق
 نعم المنفصلات المطلقة أعني التي اكتفى فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض لعلاقة
 نقيضا أو إثباتا يمتنع كذبها عن صادق وعن مقدم كاذب وتال صادق (قوله) فالموجبة
 الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب (أقول) الموجبة الحقيقية العنادية لما وجبت تركيها من
 جزأين يمتنع صدقهما وكذبهما معا وجب أن يكون تركيها من قضية ومن نقيضها أو مساوي
 نقيضها كقولنا هذا العدد اثنان زوج واثنا لزوج وقولنا هذا العدد اثنان زوج واثنا فرد
 والمساوية الجمع العنادية لما وجبت تركيها من جزأين يمتنع صدقهما فقط وجب أن يكون
 تركيها من قضية وعما هو أخص من نقيضها كقولنا هذا الشيء اثنان شجر واثنا حرفان كل
 واحد من الشجر والحرف أخص من نقيض الآخر والمساوية الخلو العنادية لما وجبت تركيها من
 جزأين يمتنع كذبهما فقط وجب أن يكون تركيها من قضية وعما هو أعم من نقيضها كقولنا
 هذا الشيء اثنان شجر واثنا حرفان كلامهما أعم من نقيض الآخر هذا اذا أخذنا بالمعنى
 الأخص وأما اذا اعتبرنا بالمعنى الأعم فيصدق كل واحد منهما بما سمر ومما يتركب منه الحقيقية
 (قوله) وهي الأوضاع التي يحصل للمقدم بسبب افتراضه بالأمر والممكنة الاجتماع معه (أقول)
 أراد بالأوضاع الأحوال الخاصة له بسبب اجتماعه مع الأمر والممكنة الاجتماع معه فان
 كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك الأحوال حاصلة لها
 من اجتماعها مع هذه الأمور والممكنة الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له
 حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له مقارناياه وانما اعتبارا مكان الاجتماع مع المقدم

فدون إمكان تلك الأمور في أنفسها لأن تلك الأمور بما كانت ممتنعة في نفس الأمر إمكانها
تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فذلك إذا قلت كلما كان زيد حمارا كان جسمها كان معناه ان
الجسمية لازمة لحماريته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حماريته كما يكونه ناهقا مثلا
مع ان كون زيد ناهقا ليس ممكنا في نفس الأمر وان كان ممكن الاجتماع مع حماريته وقد يفسر
في كتب المنطق الاوضاع الحاصلة من الأمور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنتائج الحاصلة من
المقدم مع المقدمة الممكنة الصديق معه فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيويا فالنتيجة
الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق أعني كون زيد ناطقا بعد وضعها من أوضاع
المقدم حاصلا من أمر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت
اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الأمور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا
أو غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارنا لهذا الشيء أولئك الأشياء أو غيرهما
وهذه الحالات مغايرة لتلك الأمور كما انه ضرب زيد عجمي يصير مبدأ الضاربية زيد ومضروبية
عمر ووهو وصفان مغايران للضرب فالأوضاع هي الحالات الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع
تلك الأمور فذلك يدفع ما قيل من ان كون زيد قائما أو قاعدا أو كون الشمس طالعة أو كون
الحمار ناهقا ليست أوضاعا حاصلة عن أمور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي أمور موافقة
الوجود للمقدم فالتمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر (قوله) فان المقدم اذا فرض على شيء
من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي (أقول) الاظهر في العبارة أن
يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي أمّا على تقدير اجتماع عدم
التالي معه فلا يلزم استلزم التالي حينئذ لان عدم اللازم مجتمعا مع اللزوم وهو محال وأمّا على
تقدير عدم لزوم التالي فظاهر (قوله) لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية أمّا
حمالية (أقول) قد عرفت ان الحملية تتركب من المفردات أو ما هو في حكم المفردات وان
الشرطية تتركب من قضيتين فأدنى ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من حمليتين وإذا
تركبت من غير الحمليات فلا بد أن تحل بالأخيرة الى الحمليات المنحلة الى المفردات اذ لو لم تحل
أجزاء الشرطية الى الحمليات لزم تركيبها من أجزاء غير متناهية فالحمالية أمّا جزء الشرطية
أو جزء جزئها وهكذا الى أن ينتهي (قوله) وهو اختلاف قضيتين (أقول) فان قلت
التناقض قد يجري في المفردات وأطراف القضايا كما مر في مباحث النسب الاربع من
نقيض المتساويين وغيرهما وكما سيأتي في عكس النقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا
قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تناقض المفردات
الواقعة في أطراف القضايا فيعرف بالمقايضة فلا حاجة الى ادراجه في تعريف
التناقض ههنا (قوله) ذكرها القديما ليتحقق التناقض (أقول) يعني لا بد
منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا

الموجبة ومن اختلاف الكمية في القضايا المحصورة كما سيأتي (قوله) فان وحدة الموضوع
 يندرج فيها وحدة الشرط الخ (أقول) قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة
 الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكّم فان القضية اذا كانت
 صارت الوحدات المدرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مدرجة في وحدة المحمول
 اصبحت ضرورة ذلك الموضوع محمولة في العكس وصارت الوحدات المدرجة في وحدة المحمول هناك
 منسندة في وحدة الموضوع اصبحت ضرورة ذلك المحمول موضوعا فاصواب أن يقال هذه الوحدات
 منسندة في وحدة الموضوع والمحمول مطبقا من غير تعيين وهذا حق لأن المحمص كانه
 راعى ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع
 ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع
 واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول انصب وأولى كما لا يخفى (قوله)
 الجزئيتان انما يصادقان (أقول) يعني أن انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم
 الاختلاف في الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر
 الاختلاف مع سائر الشرائط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع
 مع باقي الشرائط حصل التناقض أيضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً لدون الاختلاف
 في الكمية أجاب بأن مناط أحكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن
 مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبارها شرائط الاتحاد فمأا لا لكان التناقض في الجزئيات
 باعتبار أمر خارج عنها فلذلك لم يعتبر باختلاف الكمية فانها اذا دخلت في مفهومات القضايا
 فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض (قوله) فان قلت أليس اعتبروا وحدة
 الموضوع (أقول) هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الأول يعني أن التخصيص بالنظر
 في أحكام القضايا في مفهوماتها لا يجديك نفعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرنا لأنهم
 قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك باعتبار الخارج عن مفهوم القضايا
 أحكامها أولا ومع اعتبارها لا حاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع
 اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بالاحتياج الى اختلاف الكمية أجاب بأن المراد مما
 اعتبروا وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من
 اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا فاصل السؤال الأول لم اعتبر الاختلاف في
 الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع أنه مفق من الاختلاف أجاب بأنه لا يمكن اعتبار
 الاتحاد لانه اعتبار أمر خارج وحاصل السؤال الثاني أن تقوم قد اعتبروا الاتحاد سواء
 قامت انه اعتبار أمر خارج فيلزم بطلان ما ذكرنا من أن النظر في أحكام القضايا الى مفهوماتها
 أو قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرنا من أن اعتبارها اعتبار أمر خارج ومع اعتبارها
 الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تناقض الجزئيات أجاب

بان ما اعتبروه الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم أن حاصل السؤال الثاني
 أنهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فإنه يوجب عدم الاتحاد
 في الموضوع اذ يصير الموضوع في احدى القضيتين الجامع وفي الاخرى البعض وعلى هذا فقله
 لما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب أن يقال بده فكيف يشترط الاختلاف في الكمية
 وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق لعبارة وهو المذلول عن الشارح (قوله) اعلم
 أولاً أن نقيض كل شيء رفعه (أقول) فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه الايجاب وليس
 الايجاب رفع السلب وان كان مستلزماً له بل السلب رفع الايجاب فالاولى أن يقال رفع كل شيء
 نقيضه الا أن يريد بالرفع ما هو أعم من الرفع حقيقة وما هو مساو له وبالنقيض ما هو أعم من
 النقيض حقيقة وما يساويه فيظهر حينئذ صدق قوله نقيض كل شيء رفعه (قوله) نقيض
 الضرورية المطلقة الممكنة العامة (أقول) الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورة
 الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورية الذاتية من الجانب المخالف
 للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية
 فان نقيض الموجبة الكمية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية
 بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فليس سائر المحصورات فالاعتبار من النقيض
 في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازماً مساوياً لما هو النقيض الحقيقي لأحد الامرين كما زعم
 وان أردت التفصيل في تعيين تناقض القضايا فضع المحصورات الاربع للضرورة وضع
 المحصورات الاربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد نقيض الموجبة الكمية الضرورية
 السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض السالبة الكمية الضرورية الموجبة الجزئية
 الممكنة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكمية الممكنة
 العامة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكمية الممكنة العامة وبالعكس
 وهكذا الحال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل نقيضها افتأمل فيما (قوله)
 ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة (أقول) هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة
 المشهورة واحتج اليها في نقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها
 أعني الممكنة العامة كتأهها من البسائط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما
 المشروطة العامة فليس نقيضها من القضايا المشهورة وكذا نقيض العرفية العامة ونسبة
 الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية في أنها نقيض
 المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة
 الى الدائمة في أنها ليست نقيض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية
 لنقيض العرفية وأما بحسب الكمية فليس شيء منها نقيضاً حقيقياً كما عرفت (قوله) علمت
 ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة (أقول) ولما تحققت

أن الوجودية للأشياء وريعية من مطابقة قائمة موافقة لأصل القضية في الكيف ومعرفة
 عامة مخالفة وإن نقض المطابقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقض الممكنة المخالفة
 الضرورية الموافقة فنقض الوجودية للأشياء وريعية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة
 وعلى هذا فنقض المشرطة الخاصة بما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقض
 العرفية الخاصة بما الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقض الوقعية أو الممكنة
 الوقعية وهي ما سلب فيها الضرورة الوقعية ولا بد أن تكون مخالفة لأصل في الكيف
 وأما الدائمة الموافقة ونقض المنتشرة أو الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بضرورية
 المنتشرة وتكون مخالفة لأصل وأما الدائمة الموافقة ونقض الممكنة الخاصة أو الضرورية
 المخالفة أو الضرورية الموافقة فحصل هنا قضيتان بسيطتان هما انقباض الجزأين الأولين من
 الوقعية والمشتبهة أي الوقعية المطلقة والمنتشرة المطابقة وليس شيء من هذه الأربع مع
 انضمام المشهور فثبتت قضايا بسيطة غير مشهورة هذه الأربع والحينية الممكنة والحينية
 المطلقة (قوله) العكس المستوي (أقول) كان العكس المستوي يطابق على المعنى المصدري
 المذكور وهو تبديل الجزأين الأول من القضية بالثاني والثاني بالأول الخ كذلك يطابق على
 القضية الخاصة بالتبديل فيقال على عكس الموجبة الكافية موجبة جزئية فيشتق من العكس
 بالمعنى الأول دون الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بأنها أخص قضية لازمة للقضية
 بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في إثبات العكس من أمرين أحدهما
 أن هذه القضية لازمة لأصل وذلك بالبرهان المنطوق على المواد كلها والثاني أن ما هو أخص
 من تلك القضية ليست لازمة لذلك الأصل ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والخاصة في
 السوالب أن السالبة الجزئية لا تنعكس إلا في الخاصة بين فأنها يمكن أن عرفية خاصة وأما
 السالبة الكافية فإن لم يصدق عليها الدوام الوصفى أعني العرفي العام فلا تنعكس أصلاً وهي
 السوالب السبع المذكورة وإن صدق عليها الدوام الوصفى فإن صدق عليها الدوام الذاتي
 أيضاً انعكست كلية إلى الدوام الذاتي ولا انعكست كلية إلى الدوام الوصفى إن لم تكن مقيدة
 بالدوام وإن كانت مقيدة انعكست كلية إلى الدوام الوصفى مع قيد الدوام في البعض
 وإذا قلنا أنه إذا صدق الأصل صدق العكس معه والأصل صدق نقضه معه أردنا أنه يجب صدق
 العكس مع صدق الأصل ولا يمكن صدق نقضه معه ويلزم منه إمكان الحال وهو محال
 فإن قيل جاز أن يكون الحال لازماً لمجموع الأصل ونقض العكس لا هيئته التركيب
 ولا خصوصية شيء منها فلا يلزم استحالة النقيض ألا ترى أن اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه
 يستلزم اجتماع النقيضين وليس شيء منهما محالاً قلنا المراد استحالة اجتماع نقض العكس مع
 الأصل وذلك حاصل لاستلزامه الحال وجاز مع ذلك أن يكون نقض العكس أمراً ممكنًا في نفسه
 لكنه مستحيل الاجتماع مع الأصل فيجب صدق العكس مع الأصل وهو المطلوب والاضابط

في الموجدات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنان فحاله غير معلوم
وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفى انعكس موجه جزئية مطلقة
عامة سواء كان الاصل كليا أو جزئيا وهي خمس قضايا وان صدق عليه الدوام الوصفى فان
لم يكن مقيدا بالادوام انعكس موجه جزئية حينية مطلقة وهي أربع قضايا وان كان مقيدا
به انعكس موجه جزئية حينية مطلقة دائمة وهما قضيتان (قوله) انعكس النقيض كنفسه
في السكم كيا وهو أخص من نقيض الاصل (أقول) أي هو أخص من نقيض الاصل بحسب
السكمية لان نقيضه سالبة جزئية والسككية أخص من الجزئية وهذا جار في الجميع وفي غير
المطلقة العامة يكون ذلكا انعكس أخص من نقيض الاصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فيها
اذا كان الاصل جزئيا (قوله) وأما في الدائمتين والعامة من الخاصتين فلان نقيض عكوسها
عرفية عامة (أقول) هذا في الدائمتين والعامة من نقيض الاصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فيها
العرفية العامة وأما في الخاصة من العرفية العامة فهي نقيض الجزء الاول من عكوسها وانما
اقتصر علمنا في الخاصة لان قيد الادوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق
العكس (قوله) وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي أخص من نقائضها (أقول) وذلك
لان العرفية العامة أخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية أخص من المطلقة
العامة التي هي نقيض الدائمة وأخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة الاتين هما نقيض
العامة من نقيض الخاصتين لانهما نقيض الجزأين الاولين منهما فيكونان أخص
من أحدهما فهومات الثلاث التي هي نقيض الخاصتين أعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة
فتكون العرفية العامة أخص من أخص من نقيض الخاصتين (قوله) وأما في الوقتيتين
والوجوديتين فلان نقيض عكوسها سالبة دائمة وعكسها أخص من نقائضها (أقول) انعكس
السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي أخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزء الاول
من الوقتية وأخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزء الاول من المنتشرة فتكون
أخص من الاخص وأما في الوجوديتين فهن نقيض الجزء الاول منهما فتكون أخص من
نقيضهما (قوله) واعلم انا اذا اعتبرنا الموضع بالفعل (أقول) اذا اعتبرنا اتصاف ذات
الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة
الضرورية كنفسها وانعكاس الموجهة الممكنة موجهة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة
منتجة في معنى الاول والثالث بلاشكاه ويكون النقيض بالتمثال المبرهن من هذا
اذ لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب بغيره يفرس بالضرورية واذا اعتبرنا اتصافه
به بالفعل الخارجى كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه
الاحكام فتوقف المصنف حينئذ في الممكنتين لاحصائه (قوله) فان قدماء المنطقيين (أقول)
عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى وأما المعنى الذي ذكره

المتأخرون فغير مستعمل فيها (قوله) قال المتأخرون لانسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض
 ما ليس (ب) ج) غاية ما في الباب الخ (أقول) قد دفع ذلك لاننا اخذنا نقيض الطرفين بمعنى
 السلب لا بمعنى العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا كل
 ما ليس (ب) هو ليس (ج) موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود
 الموضوع فاذا لم يصدق ذلك لصدق ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) وكان معناه سلب سلب
 (ج) عن بعض ما يصدق عليه سلب (ب) فلا بد ان يصدق على ذلك البعض أي بعض ما ليس
 (ب) ج) ويتم الدليل فالسالبة المهدولة المحمول وان كانت أعم من الموجبة المحصلة لا يمكن السالبة
 السالبة المحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل بل على انعكاس الموجبة
 السالبة كنفسها تم الدليل أيضا على انعكاس السالبة السالبة جزئية لا بقائه على انعكاس
 الموجبة السالبة كنفسها ولذلك اكتفي في الرد على القدرح في دليل انعكاس الموجبة السالبة
 كنفسها فانه قد دح في الدليلين معا هذا قد حهم في انعكاس الحمايات وأما القدرح في انعكاس
 الشرطيات فهو أن يقال لانسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا
 كان الملزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون انتفاء اللازم أمرا
 محال في نفسه فاذا فرض واقع لم يبق الملزوم معه فان المحال جاز أن يستلزم المحال (قوله) يعني
 تأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول منه أي من العكس نقضه (أقول) انما فسر
 عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقولنا حذف نقض الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول
 من العكس لان المفعول الاول للجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر
 الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه
 نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ الجزء الثاني من الاصل ليتعين
 نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه الصفة أعني كونه نقضا للجزء الثاني من
 الاصل ولو فسرت بجعل نقض الجزء الثاني من الاصل جزءا أول من العكس لزم أن يراد
 بالمفعول الاول الوصف والثاني الذات واذا أريد هذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح (قوله)
 أما الدليل الاول فلانا لانسلم ان قولنا لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما يستلزم كل (ج) دائما
 لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة (أقول) قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك
 السالبة سالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يدفع أيضا قوله ولئن سلمناه
 ان سلم استلزام لا شيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكل (ج) بالضرورة (قوله) وأما
 الثالث فلانا لانسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) دفع (د) الخ (أقول) قد تقر في هذا
 المقام نسكته وهي أن يقال أحد الامور الثلاثة واقع قطعا ما قدم استلزام الكل للجزء وأما
 عدم انتاج الشكل الثالث من الشرطيات المنصولة وأما ثبوت الملازمة الجزئية بين أي أمرين
 كانا فيلزم أن لا تصدق سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لان الشكل ان لم يستلزم الجزء

فذلك هو الامر الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني وان
 انتج فقد انتظم قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئية بين أي شيئين كانوا ولو كانا نفسين بان
 يقال كما ثبت مجموع الامرين ثبت أحدهما وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الآخر
 فقد يكون اذا ثبت أحد الامرين ثبت الآخر فلا تصدق السالبة الحكاية اللزومية لصدق
 نقيضها أعني الموجبة الجزئية اللزومية في جميع المواد (قوله) المقصد الاقصى والمطالب
 الاعلى من الفن الكلام في القياس (أقول) وذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي مسائلها التي
 ادراكتها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وأما الادراكات
 التصورية فأنما تطلب فيها لتكون وسائل الى تلك التصديقات والسرف في ذلك ان التصديقات
 الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في المبادئ
 القطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات ما وصل الى كنهه
 الحقيقة وذلك متعسر بل متعدد فلم تطلب التصورات في العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل
 الى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرد التصورات بالتدوين وان أمكن ذلك بخلاف تدوين
 التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال وأيضا التصديقات ادراكات تامة تنفع النفس
 به دون التصورات فلذلك صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان المقصود
 الاصل هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه أدخل
 في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصور لان حال الموصلين في هذا الفن كحال
 الموصل اليهما في العلوم الحسكية ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء وتمثيل
 لكن العمدة منها والاستقراء للمفيد للعلم اليقيني هو القياس فصار الكلام فيه مقصدا أقصاه ومطلوبا
 أعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصور وبالقياس الى سائر ما وصل الى
 التصديق ولهذا جعل الاستقراء وتمثيل من لواحق القياس وتوابعه (قوله) فاقول (أقول)
 يعني ان القياس اما عقول وهو مركب من القضايا المعقولة وأما سموع وهو مركب من
 القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياسا للدلالة على الاول وهذا
 الحد يمكن ان يجعل حدا امكلا واحدا منهما فان جعل الحد القياس المعقول يراد بالقول والقضايا
 الامور المعقولة وان جعل حدا للسموع يراد به ما لا امور الملفوظة وعلى التدبير يراد
 بالقول الآخر الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا
 للسموع (قوله) ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها (أقول) يريد انه لو قيل هو
 قول مؤلف من قضايا الرمز عنها الذات قول آخر لتبادر الوهم الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها
 مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتنا واهما
 جميعا فان أداة الشرط تتناول الحق والمقدر (قوله) لانا نقول المراد بذلك (أقول) هذا هو
 التحقيق لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بهيئتها في القياس لاعلى ان تكون عين احدى

المقدمتين ولا أن تكون جزأ من أحدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة
 أو مرتبتين وكذلك بنقيضها لا يمكن أن يكون بعينه مذكورا في القياس والا لكان التصديق
 بنقيض النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بنقيضها لا يتصور التصديق بها (قوله) وكل
 قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين إلى آخره (أقول) كل قياس اقتراني لا بد فيه من قضيتين
 وذلك لأن القياس لا بد أن يشتمل على أمر مناسب للمجموع المطلوب وأما جزأه فالأول
 هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه أيضا من مقدمتين والثاني هو الاقتراني فلا بد فيه
 أيضا من أمر يكون له نسبة إلى كل واحد من طرفي المطلوب فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانتا
 حليتين أم لا (قوله) فموضوع المطلوب يسمى أصغرا لأنه يكون في الأغلب أخص (أقول) أشرف
 المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها أخص من محمولها في الأغلب وإن جاز أن يكون
 مساويا له أيضا (قوله) نسبتيك يا غيا في فصل المختلطات (أقول) وإنما افرد الشرط بحسب
 الجهة فصلا على حدة ليكون أسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة الشعب (قوله) لكن اشتراط
 الأمر الأول اسقط ثمانية الضرب (أقول) هذا طريقة الحذف والاسقاط وأما طريقة
 التحصيل فهو أن يقال الصغرى موجبتان مع الكليتين في الكبرى فيحصل أربعة فقس
 على ذلك سائر الأشكال وأما ان حصل الشكل الأول هو اندراج الأصغر بأكمله أو بعضه
 في الأوسط المحكوم عليه كليا بالأكبر إيجابا أو سلبا فيكون الأصغر بأكمله أو بعضه أيضا
 محكوما عليه بالأكبر إيجابا أو سلبا فينتج المحصورات الأربع وذلك من خواصه فإن ما عدا
 لا ينتج إيجابا كليا وإن حصل الشكل الثاني أن الأصغر والا أكبر متنافيان في الأوسط إيجابا
 وسلبا فينتج أنهما قطعا فيكون الا أكبر مساويا عن الأصغر كليا أو جزئيا فلا ينتج الشكل
 الثاني الأسالبة فضرر بان منه ينتجان سالبة كلية وآخرا ن سالبة جزئية وإن حصل
 الشكل الثالث أن الأصغر لا في الأوسط إيجابا والا أكبر لا فإما إيجابا وسلبا فينتج لاقيان
 في الجملة إما إيجابا أو سلبا فلا ينتج الشكل الثالث الجزئية فتلا ثمة ضرر وب منه تنتج
 موجبة جزئية وثلاثة أخرى سالبة جزئية وأما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبة أما
 كلية أو جزئية (قوله) أما الشكل الأول فشرطه باعتبار الجهة أن تكون الصغرى
 فعلية (أقول) اشتراط ذلك مبني على أن المعبر في الوصف العنواني أن يكون بالفعل بحسب
 الخارج وأما إذا اكتفى بمجرد الإمكان كما هو مذهب الفارابي فالممكنة تنتج في صغرى الشكل
 الأول وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقض المذكور ههنا وهناك من دفع ذلك تصديق
 حينئذ المقدمة القائلة كل من كوز بد فرس (قوله) بل إحدى السبع كانت جهة النتيجة
 جهة الكبرى بينهما (أقول) فيه بحث لأن الصغرى أن كانت إحدى الدائميتين والكبرى
 مطلقة عامة فعلى الضابطه المذكورة تكون النتيجة مطلقة عامة والحق أن النتيجة مطلقة
 حينئذ وتقصده يطلب من شرح المطالع (قوله) إنما سمي خلافاً أي باطلا (أقول) هذا

الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل انما هي خلاف الان المقسمة اليه ثبت
 مطلوبه باطال نقيضه فكأنه يأتي مطلوبه لا على سبيل الاستقامة بل من خلافه ويؤيده
 تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء أي من غير تعرض لا بطال نقيضه بالمستقيم
 كإن المقسمة يأتي مطلوبه من قدامه على الاستقامة (قوله) وهو مركب من قياسين
 (أقول) توضيحه بمثال أن يقال فرضنا صدق قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نقول يجب أن
 يصدق في عكسه بعض (ب ج) بالفعل ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا
 لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الأصل اصدق نقيضه مع الأصل فهذه مقدمة متصلة
 حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض ب ج بالفعل اصدق لاشئ من ب ج دائماً مع قولنا
 كل ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة أخرى هي كذا وكذا ما صدق لاشئ من
 (ب ج) دائماً مع قولنا كل (ج ب) بالفعل صدق قولنا لاشئ من (ج ج) دائماً فهذا
 قياس اقتراني مركب من متصليتين ينتج لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل اصدق لاشئ من
 (ج ج) دائماً ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض
 (ب ج) بالفعل اصدق لاشئ من (ج ج) دائماً لكن التالي باطل فالقدم مثله فقد
 انتهى عدم صدق بعض (ب ج) بالفعل فتم عين صدقه فقد حصل المطلوب بطريق الخلف
 من قياسين اقتراني واستثنائي كما ذكره وقس على ما أوضحناه قياس الخلف في اثبات النتائج
 (قوله) والحدس هو سرعة الانتغال (أقول) فيه مساهلة في العبارة موافقة للثمن فان
 السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بأن لا حركة في الحدس
 فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح في فعل كون الانتقال دفعا بسرعة والامر به
 (قوله) وفي كون الموضوع جزأ من العلوم على حدة نظر (أقول) قد أجيب عن النظر
 بمنع الحصر وهو اننا لا نريد بكون الموضوع جزءاً ان تصور جزء من العلم حتى يدرج في المبادئ
 التصورية ولا ان التصديق بكونه موضوعاً للعلم جزء منه ليرد أن هذا التصديق خارج عن العلم
 اتفاقاً فكيف يعد جزءاً منه بل نريد بكونه جزءاً من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزء
 من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في الشفاء بأن التصديق بوجود
 الموضوع من المبادئ التصديقية فلا يكون أيضاً جزءاً على حدة بل مندرجا
 في المبادئ التصديقية والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

طبعت هذه الحاشية الجليلية بالمطبعة الوهبية احدى المطابع المصرية على ذمة المكرم
 الشيخ أحمد الليثي ابن عثمان لازال مخطوطا بعين عناية المالك المنان وكان تمام
 طبعها أواخر ربيع الثاني أحد عشر ورعام ١٢٩٣ ثلاث وثلاثين
 ومائتين بعد ألف هجرية على صاحبها أزر كي صلاة وأيمسى تحية